



مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية
COUNCIL OF ARAB CENTRAL BANKS AND
MONETARY AUTHORITIES GOVERNORS



صندوق النقد العربي
ARAB MONETARY FUND

تقرير الاستقرار المالي في الدول العربية لعام 2018

أمانة فريق الاستقرار المالي

صندوق النقد العربي

© صندوق النقد العربي 2018

صفحة الطبع محفوظة

لا يجوز نسخ أو اقتباس أي جزء من هذا التقرير أو ترجمتها أو إعادة طباعتها بأي صورة دون موافقة خطية من صندوق النقد العربي، إلا في حالات الاقتباس القصير بغرض النقد والتحليل، مع وجوب ذكر المصدر.

توجه جميع المراسلات على العنوان التالي:
أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية
قسم الأسواق المالية – الدائرة الاقتصادية والفنية
صندوق النقد العربي
أبو ظبي - الإمارات العربية المتحدة
هاتف: +971-26171572 / +971-26171574
فاكس مباشر: +971-26326454
البريد الإلكتروني: financialstability@amf.org.ae
Website: <http://www.amf.org.ae>

افتتاحية التقرير

يعد تقرير الاستقرار المالي في الدول العربية ثمرة للتعاون والتنسيق بين صندوق النقد العربي وفريق عمل الاستقرار المالي في الدول العربية، المنبثق عن مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، والمكون من مدراء الإدارات المعنية بالاستقرار المالي لدى المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية. يقوم صندوق النقد العربي بدور الأمانة الفنية للفريق، على اعتبار الصندوق يمثل الأمانة الفنية للمجلس.

تتضمن أعمال الفريق عدد من المحاور، أهمها المساهمة في تطوير السياسات والأدوات المتعلقة بتعزيز الاستقرار المالي في الدول العربية، وتعزيز التعاون بين مختلف الإدارات والجهات الوطنية المعنية بقضايا الاستقرار المالي في الدول العربية وبينها وبين المؤسسات المالية الدولية ذات العلاقة، والمساهمة في تعزيز الوعي بقضايا الاستقرار المالي، إضافةً لتبادل الخبرات والتجارب بين الدول العربية، في مجال السياسات والإجراءات المتعلقة بتعزيز الاستقرار المالي، وإعداد ونشر أوراق ودراسات حول أوضاع الاستقرار المالي في الدول العربية ومنها إصدار تقرير سنوي عن الاستقرار المالي على مستوى الدول العربية.

بناء على ما تقدم، وبإطار رؤية الصندوق واستراتيجيته التي تعتبر تعزيز العمل العربي المشترك أحد أولوياتها، تم إعداد تقرير الاستقرار المالي في الدول العربية لعام 2018، الذي تناول تطورات وضعية الاستقرار المالي في الدول العربية، والجوانب الاقتصادية والنقدية والمالية ذات الصلة بتحقيق الاستقرار المالي، والتحديات الإقليمية والدولية التي تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على الاستقرار المالي في الدول العربية.

يأمل فريق العمل المكلف بإعداد التقرير أن يكونوا قد وفقوا في اختيار موضوعات فصول التقرير، لتحقيق الأهداف المرجوة من إعداده، ولرسم صورة واضحة عن وضعية الاستقرار المالي في الدول العربية، والمحددات والتحديات التي تواجهها في سياق جهودها لتحقيق الاستقرار المالي. كما يأمل الفريق أن تكون هذه الجهود موضع تطوير مستمر، بفضل الملاحظات والاقتراحات، وأن يكون التقرير بمثابة عامل مساعد في اتخاذ القرارات الاحترازية التي تسهم في سلامة ومنعة الاقتصادات العربية بوجه عام، والقطاع المالي والمصرفي بوجه خاص.

تقديم

يأتي إعداد تقرير الاستقرار المالي في الدول العربية، في سياق حرص الصندوق على ترسيخ المبادئ والأهداف والتقاليد التي أرساها مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية منذ عدة سنوات، التي تتمحور حول تشجيع وحث اللجان وفرق العمل المنبثقة عنه، على إعداد تقارير وأوراق عمل تتناول الموضوعات والقضايا ذات الأولوية لدولنا العربية. إضافة إلى ذلك، يسهم صندوق النقد العربي ضمن ممارسته لنشاطه كأمانة فنية لهذا المجلس، ولفرق العمل واللجان المنبثقة عنه، في إعداد وتنسيق الجهود اللازمة لإعداد مثل هذه التقارير والأوراق، في مختلف الجوانب الاقتصادية، والنقدية، والمصرفية التي تتعلق بأنشطة المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية.

في هذا السياق، يسعدنا إطلاق الإصدار الأول من تقرير الاستقرار المالي في الدول العربية، الذي تم إعداده بالتعاون مع فريق عمل الاستقرار المالي في الدول العربية المنبثق عن مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية.

كما يأتي إعداد تقرير الاستقرار المالي في الدول العربية، في إطار مهام الصندوق المتعلقة بمتابعة التطورات الاقتصادية والنقدية والمصرفية الدولية، وتأثيراتها المحتملة على الاقتصادات العربية، وتقديم المعلومات المفيدة حول هذه القضايا، على خلفية أهميتها للمصارف المركزية، وإتاحة أكبر فرصة لهذه التقارير من النشر والتوزيع، من أجل تزويد القارئ بأكبر قدر من المعلومات المتاحة حول الموضوع.

والله ولي التوفيق،



عبد الرحمن بن عبد الله الحميدي
المدير العام رئيس مجلس الإدارة
صندوق النقد العربي

المحتويات

رقم
الصفحة

- تقديم
- الفصل الأول: التطورات الإقتصادية الإقليمية والدولية وانعكاساتها على الاستقرار المالي العربي 02
- الفصل الثاني: تطورات الأطر التشريعية والمؤسسية للاستقرار المالي في الدول العربية 18
- الفصل الثالث: تطورات أداء القطاع المصرفي العربي والمخاطر المحتملة 47
- الفصل الرابع: تطورات القطاع المالي غير المصرفي والمخاطر المحتملة 69
- الفصل الخامس: اختبارات التحمل (الضغط) ونتائجها على مستوى القطاعات المالية العربية 96
- الفصل السادس: تداعيات التطورات في الأسعار العالمية للنفط على الاستقرار المالي في الدول العربية 114
- الفصل السابع: تحويلات العاملين وتداعياتها على الاستقرار المالي في الدول العربية 143

الفصل الأول: التطورات الاقتصادية الإقليمية والدولية وانعكاساتها على الاستقرار المالي العربي

النمو الاقتصادي العالمي وقابليته للاستمرار

واصل الاقتصاد العالمي خلال عام 2017، حالة التعافي التي يعكسها التحسن في معدلات النمو، حيث تجاوزت معدلات عام 2017 مثيلاتها المحققة خلال عام 2016، بفضل التحسن في الأداء الاقتصادي بالولايات المتحدة الأمريكية، وأوروبا، بجانب الاستقرار النسبي الذي شهدته اقتصادات الأسواق الناشئة، واقتصادات الدول النامية.

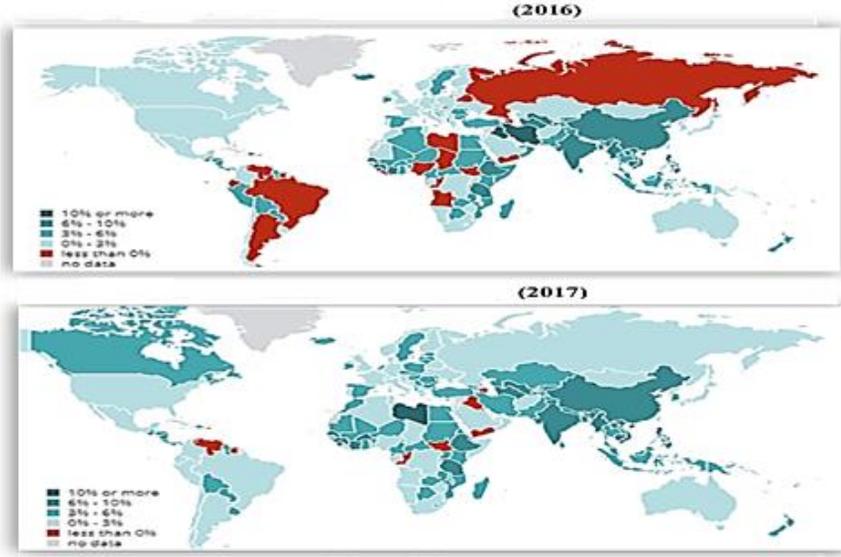
على الرغم من التحسن الذي شهده الاقتصاد العالمي بوجه عام، إلا أنه يلاحظ عدم مشاركة عدد كبير من الدول والأقاليم الاقتصادية في إحداث هذا النمو، بما يتسق مع الإمكانيات المتاحة لديها. في هذا الخصوص، يتبين استمرار حالة التركيز في معدلات النمو العالية في بعض الدول دون غيرها، حيث تركز النمو المحقق في بعض الدول مثل الولايات المتحدة والصين، اللتين استحوذتا على نحو 36 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي خلال عام 2017، البالغ حوالي 75 تريليون دولار، بنصيب بلغ نحو 15.7 و11.3 تريليون دولار لكل منهما على الترتيب. يشير الشكل والجدول التاليين إلى تطور النمو في الناتج المحلي الإجمالي خلال عامي 2016 و2017، حيث استمر تحسن معدلات النمو الاقتصادي في الولايات المتحدة خلال الفترة 2016-2017، كما تحول عدد من الدول من تحقيق معدلات انكماش إلى تحقيق معدلات نمو، وإن كانت متواضعة نسبياً.

جدول (1-1): معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (%)

2018 (تقديري)	2017	2016	
3.9	3.6	3.2	العالم
2.0	2.2	1.7	الاقتصادات المتقدمة
2.3	2.2	1.5	الولايات المتحدة الأمريكية
1.8	2.0	1.9	ألمانيا
0.7	1.5	1.0	اليابان
1.6	1.8	0.2-	روسيا
4.9	4.6	4.3	الاقتصادات الناشئة والنامية
6.5	6.8	6.7	الصين
7.4	6.7	7.1	الهند

المصدر: صندوق النقد الدولي

شكل (1-1): النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي خلال عامي 2016 و2017



المصدر: صندوق النقد الدولي

فيما يتعلق بالتوقعات لعامي 2018 و2019 المتعلقة بالنمو الاقتصادي العالمي، فمن المتوقع أن يواصل الاقتصاد العالمي نموه بوتيرة مرتفعة نسبياً خلال عامي 2018 و2019 مستفيداً من الزيادة الملموسة في أنشطة الاستثمار التي كان لها أكبر الأثر في دعم مستويات الطلب الكلي ونمو حركة التجارة الدولية مؤخراً. في هذا السياق، من المتوقع ارتفاع معدل نمو الاقتصاد العالمي إلى نحو 3.9 في المائة في كل من عامي 2018 و2019 وفق تقديرات بعض المؤسسات الدولية، بما يُشكل أعلى وتيرة نمو مُتوقعة في أعقاب الأزمة المالية العالمية الأخيرة¹.

أما على مستوى المجموعات والأقاليم الاقتصادية، فمن المتوقع ارتفاع معدل النمو في مجموعة الدول المتقدمة بفعل عدد من العوامل يأتي في مقدمتها استمرار السياسات النقدية التيسيرية في بعض هذه الدول، وتبني سياسات مالية توسعية في بعضها الآخر، وهو ما سيدعم الطلب الكلي على مستوى دول المجموعة. في هذا

¹صندوق النقد العربي، تقرير آفاق الاقتصادات العربية، الإصدار الثاني لعام 2018.

السياق، من المتوقع نمو اقتصادات دول المجموعة بنحو 2.4 في المائة خلال عام 2018، وانخفاضه إلى 2.2 في المائة خلال عام 2019، ذلك في ظل التوقعات بتباطؤ النشاط الاقتصادي بفعل الانحسار التدريجي للأثار التحفيزية للسياسة المالية والنقدية التيسيرية. كما يتوقع أن تتواصل استعادة الدول النامية واقتصادات السوق الناشئة من تحسن مستويات الطلب الخارجي، ومن الاتجاه التصاعدي للأسعار العالمية للسلع الأولية، حيث يتوقع تسجيل دول المجموعة وثيرة نمو مرتفعة نسبياً بحدود 4.9 في المائة لعام 2018 وارتفاعها إلى 5.1 في المائة عام 2019.

بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، فمن المتوقع في ظل التأثير المنتظر لتغييرات السياسة الضريبية التي أقرتها الولايات المتحدة مؤخراً، استمرار تحسن النمو خلال عام 2018. أما بالنسبة للصين، فعلى خلفية تحقيق معدل نمو يفوق التوقعات خلال عام 2017، يبلغ حوالي 6.8 في المائة، مقابل نحو 6.7 في المائة خلال عام 2016، وفي ظل الإجراءات التصحيحية الهيكلية التي أعلنت عنها الصين، بشأن القطاع الصناعي الذي يقف بصورة أساسية خلف النمو المحقق خلال العامين الماضيين، يُقدر أن يصل النمو في الناتج المحلي الإجمالي خلال عام 2018 إلى حوالي 6.5 في المائة، وهو ما سيكون مرتفع نسبياً، إذا ما قورن بمعدلات النمو المتوقعة في الدول والمناطق الاقتصادية الإقليمية على مستوى العالم.

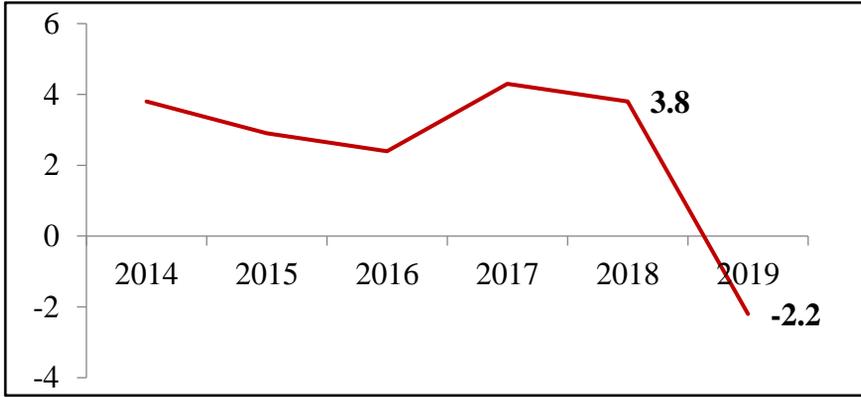
ويتوقع استمرار نمط النمو المحقق خلال عام 2017 بالهند خلال عام 2018. تجدر الإشارة إلى أن معدلات النمو التي تحققت بالهند خلال عام 2017 قد فاقت التقديرات السابقة، وهو ما ساهم في تحقيق مجموعة الدول النامية والاقتصادات الناشئة لمعدل نمو مرتفع نسبياً خلال العام المذكور بلغ 4.9 في المائة، وإن كان ذلك لا يعكس بالضرورة تحسن الأداء الاقتصادي في دول المجموعة بصورة متوازنة، حيث لم تحقق غالبية الدول المتضمنة بالمجموعة معدلات نمو تزيد عن واحد في المائة، واستمرت بعضها في حالة الانكماش التي كانت عليها خلال عام 2016.

هذا وعلى الرغم مما قد تتطوي عليه هذه التطورات من إيجابيات، تدعو للتفاؤل، والنظرة المستقبلية الإيجابية، إلا أنها في نفس الوقت تحمل بين طياتها العديد من المخاطر التي يجب على صناعات السياسات توخي الحذر بشأنها، من أهمها، كما سبقت الإشارة، التوزيع غير المتوازن للنمو المحقق، وعدم مشاركة العديد من الدول على

مستوى العالم في تحقيق هذا النمو، وهو ما يشير إلى عدم توافر عنصر الاستدامة في هذا النمو.

كذلك فإن النمو المحقق جاء في ظل إجراءات استثنائية اتخذتها العديد من الاقتصادات الكبرى، انعكست في ارتفاع أسعار الأصول بشكل كبير، وتدني مستويات التضخم،

شكل (2-1): توجهات التجارة الخارجية العالمية في حالة تصاعد التوترات



المصدر: صندوق النقد العربي، تقرير آفاق الاقتصادات العربية، إصدار سبتمبر 2018

حيث لا تزال معدلات التضخم أدنى من المستوى المستهدف في كثير من الدول على مستوى العالم. كما أن من بين المخاطر، الارتفاع الكبير في مديونية الشركات والقطاع العائلي، الأمر الذي يندرج بقرب حدوث حركات تصحيحية ذاتية داخل الاقتصادات التي تحقق فيها النسبة الأكبر من النمو. فعلى سبيل المثال، تستعد الولايات المتحدة لاتخاذ قرارات تصحيحية على مستوى السياسة النقدية برفع أسعار الفائدة عدة مرات خلال عام 2018، وبالفعل تم رفع سعر الفائدة أربع مرات خلال العام المذكور، بمقدار ربع نقطة مئوية. كذلك رفعت الصين من أسعار الفائدة خلال الفترة ذاتها لمواجهة الارتفاع الكبير في مديونية الشركات والقطاع العائلي التي وصلت إلى نحو 325 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي.

فيما يتعلق بالتجارة العالمية، فقد تحسن معدل نمو التجارة العالمية، ولكنه أيضاً لا يعكس النمو في الناتج المحلي الإجمالي. كما أنه لا تزال معدلات نمو الإنتاجية والدخول الحقيقية دون المستوى المحقق قبل الأزمة المالية العالمية، وهو ما يدعو

إلى ضرورة تبني سياسات هيكلية تصحيحية في هذا المجال، خاصة وأن التضخم لا يزال في غالبية الدول أدنى من المستوى المستهدف. من المرجح انخفاض الأجر الحقيقية عن مستواها الحالي، ذلك عند وصول النمو إلى المستويات المستهدفة، خاصة مع توقع أن تشهد الأسواق العالمية عمليات إعادة تسعير للأصول التي تسجل حالياً مستويات أقل من مستواها الحقيقي.

على الرغم من تسجيل حجم التجارة الدولية السلعية لأعلى معدل نمو بلغ 4.8 في المائة خلال عام 2017، مستفيدةً من انتعاش أنشطة التصنيع والاستثمار الذي شهده العالم منذ بداية العام المذكور، مقارنة معدل النمو المُحقق عام 2016، والبالغ 1.8 في المائة، وهي المرة الأولى التي يتخطى فيها معدل نمو التجارة الدولية معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي منذ الأزمة المالية العالمية الأخيرة، إلا أنه من المتوقع حدوث تراجع نسبي في معدل نمو حجم التجارة الدولية خلال عامي 2018 و2019، ذلك على خلفية المخاوف من تأثير تصاعد التوترات التجارية، وتزايد التوقعات بشأن توسع الدول الكبرى كالولايات المتحدة والصين في فرض مزيد من الإجراءات الحمائية التجارية، والاتجاه إلى إعادة التفاوض بشأن بعض الاتفاقات التجارية العالمية. إضافة إلى اعتماد النمو في التجارة الدولية بصورة كبيرة على نمو التجارة الدولية للدول الآسيوية، وعلى مستويات الطلب على الواردات من الاقتصادات المتقدمة الرئيسية.

تجدر الإشارة إلى أن وجهات النظر العالمية قد تباينت بشأن مكامن الخطر على مستقبل الاقتصاد العالمي، وما يجب أن يتم اتخاذه من إجراءات لتخفيف وطأة الانعكاسات المتوقعة إذا ما تحققت هذه المخاطر. في هذا الصدد، ترى منظمة التجارة العالمية أن لجوء العديد من الاقتصادات المتقدمة لاتخاذ إجراءات حمائية على وارداتها، يمثل مكن خطر على الاقتصاد العالمي. فقد أشارت بيانات منظمة التجارة العالمية إلى اتخاذ الدول الأعضاء بالمنظمة (غالبيتها من الدول المتقدمة) لعدد 108 إجراء حمائي خلال عام 2017 وحده. تتوعد هذه الإجراءات بين تعديلات في الإجراءات الجمركية والتعرفة والشروط، وهو ما سينعكس بصورة أساسية على الاقتصادات الناشئة والنامية، وقد يؤدي على المدى المتوسط إلى عزوف الاستثمارات عن التوجه للاقتصادات النامية، بل وخروج جزء كبير منها لصالح الاقتصادات

المتقدمة، وهو ما ينذر بتفاقم حالة عدم التوازن في تحقيق النمو الاقتصادي على مستوى العالم، وقد يفضي على المدى الطويل بأزمة اقتصادية عالمية.

هذا وتضمن تقرير آفاق الاقتصاد العالمي الصادر عن صندوق النقد الدولي (عدد أكتوبر 2017)، إشارة إلى أن النمو المحقق لدى الإقتصادات الناشئة والدول النامية، التي تعد صادرتها، من السلع الأولية، مصدراً رئيسياً للنمو الاقتصادي، كان مدعوماً بصورة أساسية بسرعة نمو قطاع التصنيع الصيني في الأعوام السابقة، وهو ما يتطلب اتخاذ إجراءات احترازية لمواجهة الانخفاض المستمر في أسعار السلع الأولية، الذي قد ينتج عن التطور التقني الهائل والمتسارع، الذي سينعكس بالضرورة على صادرات هذه الدول من السلع الأولية سواء من حيث الكم أو السعر، وهو ما يتعين معه التحوط لمواجهة هذا الأمر، إما بتطوير وتحديث قطاع الصناعات التحويلية، وإحداث قدر أكبر من التنوع الاقتصادي، والاهتمام بصورة أكبر بالأسواق المحلية ومتطلباتها من خلال التوسع في سياسة إحلال الواردات. من جهة أخرى، فلا بد لهذه الدول الإعداد من الآن لمصادر تمويل بديلة تستطيع سد الفراغ المتوقع لنزوح بعض الاستثمارات منها لصالح الإقتصادات المتقدمة لتجنب الإجراءات الحمائية التي فرضتها تلك الإقتصادات على وارداتها من المناطق الاقتصادية الأخرى من العالم².

بالنسبة للأوضاع العالمية المتعلقة بموازن المدفوعات، تشير البيانات إلى استمرار الأوضاع غير المواتية للموازن الجارية لدى العديد من الإقتصادات والمناطق الاقتصادية على مستوى العالم، وعدم انعكاس النمو الاقتصادي المحقق بتلك الإقتصادات على وضع الميزان الجاري لديها. كما تشير هذه الإحصاءات إلى عدم حدوث تغيرات تتناسب مع تطورات النمو في الناتج المحلي الإجمالي، حيث تحولت غالبية مجموعة الدول التي حققت فائضاً في الحساب الجاري، خلال عام 2016، يفوق 50 مليار إلى تحقيق فائض في حدود 0 - 10 مليار دولار خلال عام 2017، في حين استمرت غالبية الدول التي حققت عجزاً خلال عام 2016 في تحقيق عجز خلال عام 2017 مع اختلاف فئة العجز بشكل طفيف.

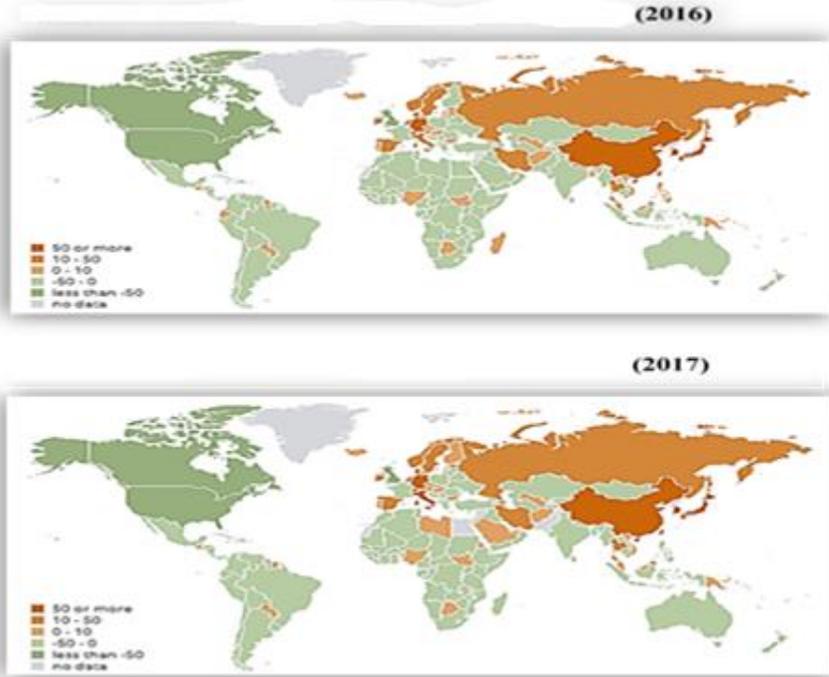
² موريس أوبستفلد، تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، التقديم، عدد يناير 2018، www.imf.org

تقرير الاستقرار المالي في الدول العربية 2018

في هذا الخصوص، تشير الإحصاءات إلى أن الموازين الجارية على مستوى دول العالم قد حققت فائضاً بنحو 300 مليار دولار خلال عام 2017، مقابل فائض بلغ نحو 265 مليار خلال عام 2016 .

على صعيد آخر، تشير التقارير المالية الدولية إلى ارتفاع مستويات الديون في الاقتصادات ذات الأهمية النسبية الأكبر في الاقتصاد العالمي. ولا تقتصر الزيادة في الديون على الديون الحكومية بل تمتد إلى مديونيات الأسر والشركات (باستثناء البنوك)، حيث ارتفعت هذه المديونيات في الدول أعضاء مجموعة العشرين (G20) إلى ما يزيد عن 135 تريليون دولار أمريكي، أي ما يعادل نحو 235 في المائة من إجمالي الناتج المحلي المجمع لهذه الدول، إضافة إلى ما ترتب عن ذلك من ارتفاع أعباء خدمة الديون.

شكل (1-3): ميزان الحساب الجاري (بالمليار دولار)



المصدر: صندوق النقد الدولي

تقرير الاستقرار المالي في الدول العربية 2018

جدول (2-1): ميزان الحساب الجاري (بالمليار دولار)

2018	2017	2016	
221.029	298.583	264.865	العالم
368.263	390.617	361.064	الإقتصادات المتقدمة
528.685-	461.986-	451.686-	الولايات المتحدة الأمريكية
304.330	295.983	290.375	ألمانيا
191.116	175.024	188.092	اليابان
48.356	41.462	25.543	روسيا
147.234-	92.034-	96.198-	الإقتصادات الناشئة والنامية
151.984	162.509	196.38	الصين
40.541-	33.675-	15.229-	الهند

المصدر: صندوق النقد الدولي

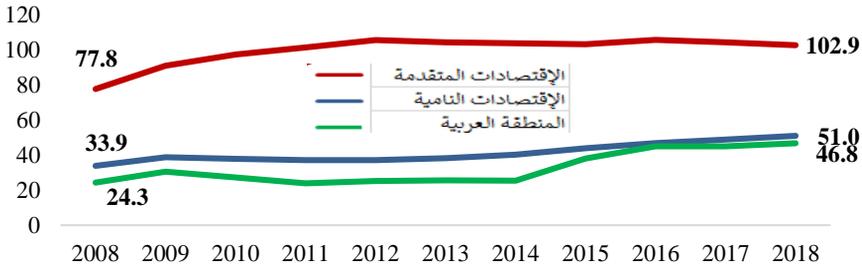
من جانب آخر، وعلى الرغم من مساهمة نمو الاقتراض في تحقيق التعافي، نجد أنه أنشأ مخاطر مالية جديدة تهدد الاستقرار المالي، حيث ساهم النمو الائتماني المتسارع إلى ارتفاع أصول القطاع المصرفي، بنهاية عام 2016، إلى 310 في المائة من إجمالي الناتج المحلي العالمي، مقابل 240 في المائة في نهاية 2012. يُلاحظ في هذا السياق، التوسع من جانب المتعاملين في الديون والاستثمار في أصول أكثر خطراً وأقل سيولة، ذلك اقتناعاً لفرصة توافر الائتمان، وتعد هذه الأمور من بين مواطن الضعف التي إن لم يتم تداركها، فإن من شأنها أن تشكل بالتطورات الإيجابية على صعيد الأوضاع الخارجية للاقتصادات على مستوى العالم. كذلك، ارتفعت نسبة ديون المؤسسات غير المالية إلى الناتج المحلي الإجمالي في الدول النامية واقتصادات الأسواق الناشئة من 139 في المائة في عام 2010 إلى ما يقرب من 200 في المائة في عام 2017، لا سيما في الصين التي ارتفعت نسبة ديون القطاع غير المالي بها من 180 في المائة إلى أكثر من 250 في المائة من الناتج المحلي في نفس الفترة.

كما أدت الانخفاضات في أسعار الفائدة الناتجة عن زيادة السيولة في الاقتصادات المتقدمة، إلى زيادة الفرص المتاحة للدول منخفضة الدخل في الحصول على تمويل بأسعار وشروط ميسرة. في هذا الإطار، يشار إلى أن غالبية التمويلات التي حصلت عليها الدول منخفضة الدخل من الأسواق العالمية تم توجيهها إلى تمويل مشروعات البنية التحتية، وهو أمر إيجابي، وإن كان قد أدى إلى زيادة أعباء الديون، وتدهور

تقرير الاستقرار المالي في الدول العربية 2018

أوضاع المالية الحكومية، وهو أمر قد يستمر على المدى المتوسط، لحين انعكاس نتائج تطوير البنية التحتية في زيادة الاستثمارات، الناتج والتوظيف، والتضخم، وغيرها من المؤشرات المرتبطة بتحسين الأداء الاقتصادي.

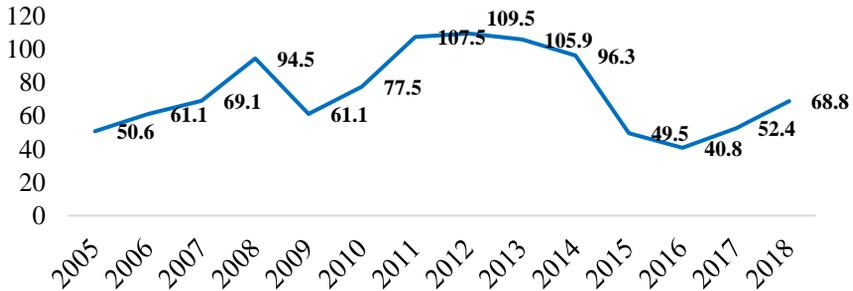
شكل (4-1): نسبة الديون السيادية إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)



المصدر: صندوق النقد الدولي، «قاعدة بيانات أفاق الاقتصاد العالمي»، سبتمبر 2018.

الانعكاسات المتوقعة للتطورات الاقتصادية العالمية على الاقتصادات العربية من المتوقع، خلال عامي 2018 و2019، أن يدعم التسارع المتوقع في وتيرة النمو في الدول الآسيوية، التي تمثل أبرز الشركاء التجاريين للدول العربية، مستويات الطلب الخارجي

شكل (5-1): الأسعار العالمية للنفط وفق سلة خامات أوبك المرجعية (دولار للبرميل)



المصدر: منظمة الأوبك

بها، حيث من المتوقع أن تسجل دول هذه المجموعة أعلى معدل نمو على مستوى العالم، خلال هذه الفترة. كذلك يتوقع أن يسهم الارتفاع في الأسعار العالمية للنفط، خلال عام 2017، واتفاق الدول المنتجة الرئيسية داخل وخارج أوبك على تعديل كميات الإنتاج بهدف استعادة السوق النفطية لتوازنها، في ارتفاع قيمة الصادرات النفطية للدول العربية المصدرة للنفط خلال عامي 2018 و2019.

في هذا الخصوص، تجدر الإشارة إلى أن سلة خامات أوبك المرجعية قد شهدت ارتفاعاتٍ ملموسةٍ خلال النصف الأول من عام 2018، وأنهت السلة تعاملات النصف الأول من العام بارتفاع بلغت نسبته 36.3 في المائة، مقارنة مع متوسط السعر المسجل خلال النصف الأول من عام 2017، لتصل في شهر يونيو 2018 إلى 73 دولار للبرميل، بما يُمثل أعلى مستوى لأسعار النفط في ثلاث سنوات. جاءت هذه الارتفاعات جراء عدد من العوامل منها ما هو متعلق بأساسيات السوق، ومنها ما هو مرتبط ببعض المخاطر الجيوسياسية.

إثر هذه التطورات توصلت دول منظمة الأوبك إلى اتفاق لزيادة كميات الإنتاج بواقع مليون برميل يومياً بداية من شهر يوليو 2018 لتخفيف الضغوطات السعرية. من المتوقع أن يساعد الارتفاع النسبي لأسعار النفط خلال عام 2018 في دعم النشاط الاقتصادي في الدول العربية المُصدرة للنفط، التي تأثرت بالاتجاه الهبوطي للأسعار بداية من عام 2014، حيث سيخفف الضغوطات على الموازنات العامة في هذه الدول، ويتيح حيزاً مالياً يمكن استغلاله لتمويل خطط التنويع الاقتصادي. في المقابل، سيُلقي هذا الارتفاع المتوقع لأسعار النفط بظلاله على مستويات الدخل المتاح للإنفاق في الدول العربية التي تبنت مؤخراً إصلاحات لتحرير أسعار منتجات الطاقة كلياً أو جزئياً في الأجل القصير.

على صعيد آخر، من المتوقع أن تؤثر الارتفاعات لأسعار الفائدة الأمريكية على مدفوعات الدين الخارجي في الدول العربية، التي ارتفعت بالفعل خلال عام 2017، في ظل ارتفاع الدين العام الخارجي فيها بنسبة 9 في المائة ليصل إلى 253 مليار دولار، وبالتالي ارتفاع مؤشر خدمة الدين العام الخارجي إلى الصادرات من السلع والخدمات في عدد من الدول العربية المقترضة بحوالي 4.1 نقطة مئوية في عام 2017، لتصل إلى 13.7 في المائة، مقارنة بنحو 9.6 في عام 2016. ومما يعزز هذه التوقعات بقاء معدل التضخم بالولايات المتحدة عند مستوى مرتفع في ظل تراجع معدل البطالة وزيادة الطلب الكلي.

كذلك ومن بين التحديات التي تواجه الدول العربية، ارتفاع معدل البطالة فيها ليصل إلى نحو 15 في المائة في المتوسط خلال عام 2017، وهو ما يزيد عن ضعف المعدل العالمي البالغ 5.7 في المائة، كما أن بطالة الشباب البالغ نسبتها 27.3 في المائة تعتبر الأعلى على مستوى العالم. ولمواجهة هذا التحدي، يتطلب الأمر تحقيق معدلات نمو بنسبة تتجاوز 5 في المائة، وهو أمر قد يصعب تحقيقه على المدى المتوسط، في ظل انخفاض مستويات الإنتاجية والتراكم الرأسمالي، وتباطؤ أنشطة الابتكار والبحث والتطوير، وضعف مشاركة المرأة في سوق العمل في عدد من هذه الدول، مما يستلزم تبني إصلاحات اقتصادية وتركيز توجه السياسات نحو تنويع الهياكل الاقتصادية، والتحول نحو اقتصادات المعرفة، وزيادة مستويات مشاركة المرأة في القوة العاملة، ورفع الإنتاجية وتعزيز التنافسية، والارتقاء برأس المال البشري من خلال التركيز على تحسين خدمات التعليم والصحة.

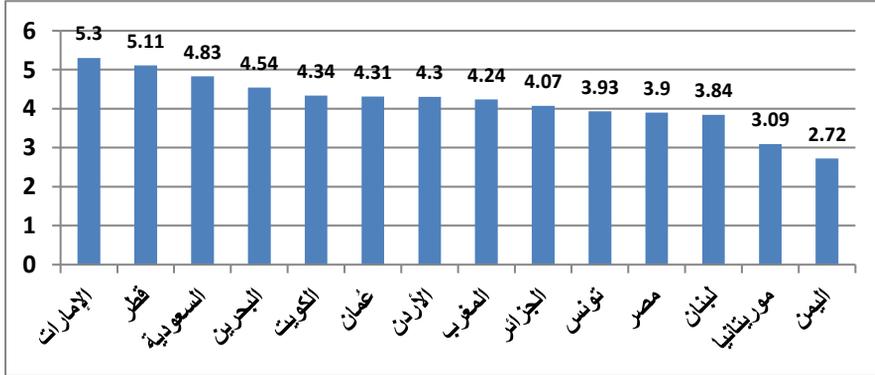
ولا شك أن هناك فرصاً لمتابعة إجراء إصلاحات هيكلية ومالية لتعزيز الصلابة ورفع الإنتاجية والاستثمار، وهي إصلاحات ليست بالضرورة أن تكون سهلة وغير مكلفة، لكن صعوبتها وتكلفتها ستكون أكبر بكثير حال وقوع الأزمات، وقد يكون من الصعب تنفيذها من الأساس. ومن المناسب الإشارة في هذا السياق، أن مختلف التقارير الدولية، تؤكد أن التعافي من الأزمة المالية العالمية لم يكتمل، وأن النمو الاقتصادي المحقق، على ضآلته، يستند في جزء غير قليل منه إلى حزمة من السياسات التيسيرية، التي لا يمكن لصناع السياسات الاستمرار لفترات طويلة في اتباعها، فضلاً عن المخاطر التي قد تنتج عن العودة مرة أخرى في أي وقت إلى السياسات الاعتدالية، وهو ما قد يمثل صدمة للأسواق والاقتصادات إذا لم يكن هناك حزمة موازية من السياسات التصحيحية الهيكلية التي تعزز مناعة الاقتصادات والأسواق، من التداعيات المرتبطة بمراحل التحول إلى السياسات الاعتدالية بعد فترة من الإجراءات والسياسات الاستثنائية.

مؤشر التنافسية لدى اقتصادات الدول العربية

يتم تقدير تنافسية اقتصادات دول العالم من خلال مؤشر التنافسية الذي يتم إعداده واحتسابه من قبل منتدى الاقتصاد العالمي بناءً على مقاييس فرعية. تتضمن هذه المؤشرات الفرعية ثلاثة محاور وهي: المتطلبات الأساسية (المؤسسات، البنية التحتية، بيئة الاقتصاد، الصحة والتعليم)، معززات الكفاءة (التعليم العالي، التدريب، كفاءة تشغيل السوق، كفاءة سوق العمل، تطور السوق المالي،

الاستعداد التكنولوجي، حجم السوق)، عوامل الابتكار والتعقيد (تعقيدات الأعمال، الإبداع والابتكار)، علماً أن علامة التنافسية تنحصر ما بين 1-7، ومن خلال العلامة المسجلة لتنافسية اقتصادات الدول العربية لعام 2017، احتلت اقتصادات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية المراتب الست الأولى من بين الدول العربية، حيث احتلت الإمارات المرتبة الأولى (المرتبة السابعة عشر عالمياً) بعلامة 5.30 تليها قطر بعلامة 5.11 (المرتبة الخامسة والعشرون عالمياً)، في حين احتلت الأردن المرتبة الأولى من بين الدول العربية (من غير دول مجلس التعاون الخليجي) بعلامة 4.30، أما المرتبة الأخيرة فقد كانت لليمن بعلامة بلغت 2.72، ويُمكن القول بأنه وعلى الرغم من التحديات والظروف الاقتصادية والسياسية المحيطة بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا إلا أن علامة التنافسية لمعظم الدول العربية مقبولة، وذلك بسبب اتباع هذه الدول سياسات مالية ونقدية حصيفة ساهمت في التقليل من تداعيات هذه الظروف وبما يحافظ نسبياً على الاستقرار الاقتصادي والنقدي والمالي في الدول العربية.

شكل (6-1): ترتيب مؤشر التنافسية لاقتصادات الدول العربية في عام 2017

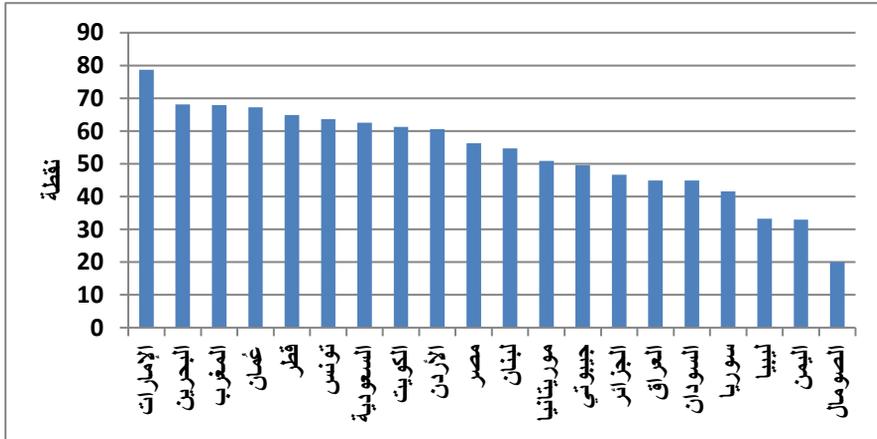


مؤشر سهولة الأعمال للدول العربية

يتم إعداد هذا المؤشر سنوياً من قبل البنك الدولي، ويقاس هذا المؤشر سهولة الأعمال في مختلف دول العالم من خلال قياس أثر سياسات الحكومات على ممارسة الأعمال بما في ذلك القوانين والتشريعات والأنظمة وحيث يتم وضع علامة من 100

نقطة، ويتكون هذا المؤشر من أحد عشر مؤشراً فرعياً من بيئة الأعمال وهي: (الشروع في العمل، استخراج تراخيص البناء، الحصول على الكهرباء، تسجيل الملكية، الحصول على الائتمان، حماية المستثمرين الأقلية، دفع الضرائب، التجارة الخارجية، إنفاذ العقود، تسوية حالات الإعسار)، وعلى صعيد ترتيب الدول العربية في عام 2018 فقد احتلت الإمارات المرتبة الأولى (المرتبة 21 عالمياً) بعلامة بلغت 78.73 نقطة، تليها البحرين (المرتبة 66 عالمياً) بعلامة بلغت 68.13 في حين احتلت الصومال المرتبة الأخيرة عربياً وعالمياً بعلامة بلغت 19.98 نقطة.

شكل (7-1): ترتيب مؤشر سهولة الأعمال للدول العربية في عام 2018



محاور سياسات تعزيز الاستقرار المالي

في إطار ما تقدم، يبرز دور صانعي السياسات، والبنوك المركزية في تجنب التداعيات السلبية لزيادة نسبة الائتمان للنتاج، والاستفادة من الأوضاع الحالية للتحوط وتعزيز مناعة القطاعات المالية لمواجهة الأزمات من خلال النظر في اتخاذ الخطوات التالية:

- تعزيز السياسات الاحترازية الكلية، وتوسيع نطاق استخدام الأدوات الاحترازية المتعلقة بنسب القروض إلى الناتج المحلي الإجمالي، وتلك المتعلقة بمعالجة نسب

التركز القطاعي للانتماء المقدم من القطاع المصرفي، إضافة إلى اتخاذ إجراءات إضافية تتعلق بالبنوك ذات الأهمية النظامية.

● متابعة تطوير التشريعات والقواعد الرامية إلى تعزيز الشمول المالي وإلى مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وبالتالي تعزيز الاستقرار المالي.

● التركيز على معالجة مواطن الضعف من خلال تعزيز معايير الإقراض وبناء هامش وقائي من رأس المال والسيولة وزيادة الاحتياطيات. كما يجب التحول ضد المخاطر التي غالباً ما تتبع فترات التيسير المالي، وعودة السياسات النقدية العادية، خاصة تلك المتعلقة بارتفاع تقييمات الأصول وزيادة نسب الرفع المالي، خاصة وأن العودة التدريجية للسياسات النقدية العادية قد تستغرق عدة سنوات، وإن كان هناك مخاطر قد تلحق بالنظم المالية في حالة الإسراع في وتيرة العودة لتلك السياسات، وصعوبة التنبؤ بالتعدلات في الأسواق المالية عقب تلاشي الدعم الذي حصلت عليه في ظل السياسات الحالية. فقد تتسبب التحولات المفاجئة أو التي تحدث في توقيتات غير مناسبة في اضطرابات غير مرغوبة في الأسواق المالية تتردد أصدائها عبر الحدود والأسواق. كما أن استمرار الدعم ينطوي على مخاطر تتمثل في تراكم مزيد من التجاوزات المالية.

● ينبغي أن تستمر الإقتصادات الناشئة والدول النامية ومنها الدول العربية في الاستفادة من الأوضاع الخارجية الداعمة لتعزيز صلابتها، وذلك بسبل منها مواصلة تعزيز مراكزها الخارجية حيثما دعت الحاجة، والحد من الرفع المالي في قطاع الشركات حيثما كان مرتفعاً. ومن شأن هذا أن يحقق لهذه الإقتصادات وضعاً أفضل يكفل لها الصمود أمام انخفاض التدفقات الرأسمالية الداخلة، نتيجة عودة السياسة النقدية العادية في الإقتصادات المتقدمة أو فتور الرغبة في المخاطرة على مستوى العالم. بالمثل، ينبغي أن تسعى الإقتصادات الناشئة، والدول منخفضة الدخل المقترضة إلى تطوير قدراتها المؤسسية للتعامل مع المخاطر الناشئة عن إصدار الأوراق المالية القابلة للتداول، وهو ما يشمل مثلاً وضع استراتيجيات شاملة لإدارة الديون على المدى المتوسط، بما قد يعزز

استفادتها من تطور السوق المالية على نطاق أوسع وزيادة فرص الوصول إليها، مع احتواء المخاطر المصاحبة.

- ينبغي التوسع في اتخاذ الخطوات الرامية لمعالجة المخاطر في النظام المالي، وانتهاج سياسات لتحسين إدارة المخاطر وزيادة شفافية الجهاز المصرفي، والحد من تراكم مخاطر تحويل آجال الاستحقاق والسيولة في أنشطة ائتمان الظل المصرفي، والحد من نسب الرفع المالي في قطاع الشركات.

- يتعين تقييم الآثار المترتبة على الإصلاحات التي تمت في مرحلة ما بعد الأزمة المالية العالمية في 2008، بما يتيح لصناع السياسات إجراء تقييم شامل لتأثير الإصلاحات والقيام بضبط دقيق للإجراءات المتفق عليها، ويعتبر مرجعاً لما يجب أن يتم اتخاذه من إجراءات وسياسات حال وقوع أزمة أخرى.

- قد يحقق ارتفاع الائتمان الممنوح لقطاع الأسر مكاسب على صعيد النمو الاقتصادي، ولكن هذا الارتفاع قد ينطوي على مخاطر تهدد الاستقرار الاقتصادي الكلي والمالي على المدى المتوسط، وقد تسهم في تراجع معدلات النمو والاستهلاك وتوظيف العمالة وزيادة التعرض لمخاطر الأزمات المصرفية من ناحية أخرى. ولمواجهة هذه المخاطر، يجب التوسع في تطبيق سياسات ملائمة للسلامة الاحترازية الكلية.

- متابعة تعزيز الجهود المبذولة لتحسين بيئة الأعمال في الدول العربية، وتشجيع دور القطاع الخاص في خلق القيمة المضافة وفرص العمل، واعتماد سياسات تستهدف زيادة مستويات مرونة أسواق العمل والمنتجات من أجل تعزيز الإنتاجية والقدرة التنافسية، والتركيز على تبني إصلاحات مؤسسية تهدف إلى تخفيض تكاليف المعاملات، وتبسيط وتسهيل إجراءات البدء في المشروعات، وحماية حقوق الملكية، وإنفاذ العقود، وحماية المنافسة.

- مواصلة إجراء إصلاحات هيكلية تهدف في المقام الأول إلى دفع النمو الاقتصادي، بما يتضمن إصلاحات تحرير التجارة الخارجية، وإصلاحات تطوير القطاع المالي ودعم دوره كقاطرة للنمو والتنمية، ودمج هذه الإصلاحات في سياق الاستراتيجيات والخطط الاقتصادية الوطنية.

- بذل مزيد من الجهود لدعم تطور قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتعزيز دورها في تحقيق النمو الاقتصادي الشامل والمستدام، وخلق فرص العمل، وتذليل العقبات التي تحول دون نفاذها للتمويل والخدمات المالية، وتطوير التشريعات والأنظمة وتحسين البنية التحتية المالية وتشجيع فرص الابتكار في الخدمات والأدوات المالية، إلى جانب تعزيز توظيف التقنيات المالية الحديثة بما يساهم في تطوير خدمات ومنتجات المؤسسات المالية والمصرفية الموجهة لهذا القطاع.
- زيادة مستويات الاندماج الإقليمي بين الدول العربية، سواء على صعيد تبادل السلع أو الخدمات أو رؤوس الأموال أو انتقالات العمالة، بهدف تحقيق الاستفادة المثلى من مقوماتها الاقتصادية، وتمكينها من الاندماج في سلاسل القيمة العالمية، ومن ثم توفير فرص هائلة للتحويل إلى نماذج النمو القائم على التصدير بما يساعد الشركات على زيادة إنتاجيتها وقدرتها التنافسية. تجدر الإشارة إلى أنه لا تزال مستويات التجارة العربية البينية محدودة، بالمقارنة بالمقومات الاقتصادية للدول العربية، وبما لا يتعد 13 في المائة من إجمالي التجارة الخارجية لهذه البلدان، فيما قُدرت الاستثمارات العربية البينية بنحو 18 في المائة من إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشرة المتدفقة إلى الدول العربية عام 2017.
- تعزيز الجهود الرامية لتفعيل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، التي يمكن أن تسهم في توفير فرص هائلة لدعم النمو والتشغيل في الاقتصادات العربية، والبناء على ما تحقق خلال عام 2017 من تطورات مهمة في إطار تنفيذ منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، يتمثل أهمها في اعتماد قاعدة المنشأ العامة، كأساس للتبادل التجاري بين الدول العربية الأعضاء، وإعداد اتفاقية للتعاون الجمركي بين الإدارات الجمركية في الدول العربية لتيسير التجارة البينية، واختتام جولة بيروت لمفاوضات تحرير التجارة في الخدمات بين الدول العربية، الأمر الذي سيكون له انعكاساً إيجابياً على التجارة البينية في السلع والخدمات بين دول المنطقة.

الفصل الثاني: تطورات الأطر التشريعية والمؤسسية للاستقرار المالي في الدول العربية

ازداد الاهتمام عقب الأزمة المالية العالمية الأخيرة بدور البنوك المركزية في تحقيق الإستقرار المالي من خلال إستحداث السياسة الإحترازية الكلية والتي أُضيفت لمهام السلطات الإشرافية وخصوصاً المصارف المركزية في العديد من الدول. كذلك تنبّهت المصارف المركزية بعد الأزمة إلى أهمية ضرورة تقييم ومتابعة المخاطر النظامية بشكل مستمر، وذلك من خلال دراسة تفعيل أدوات السياسة الإحترازية الكلية التي تهدف إلى الحد من المخاطر التي قد يتعرض لها النظام المالي الكلي وبما يعزز من قدرته على تحمل الصدمات.

تجدر الإشارة إلى أنه بالمقارنة بين السياسات والأهداف الإقتصادية والمالية قبل وبعد الأزمة المالية العالمية الأخيرة، كانت السياسة الإحترازية الجزئية (الرقابة المصرفية الإعتيادية) تسعى لتحقيق أهدافها المتمثلة بتعزيز متانة الجهاز المصرفي والمالي (على المستوى الإفرادى للمؤسسة) بمعزل عن السياسات الإقتصادية بشكل عام والسياسة النقدية بشكل خاص، وكذلك الحال بالنسبة للسياسة النقدية والتي تهدف إلى تحفيز النشاط الإقتصادي واستقرار الأسعار دون الإلتفات إلى ما تحقّقه السياسة الإحترازية الجزئية، لكن بعد الأزمة المالية العالمية الأخيرة تنبه صانعو القرار في السلطات الإشرافية إلى أهمية تحقيق التوازن بين السياسات الإقتصادية وبين السياسة الإحترازية الجزئية بحيث يتم الربط بين تلك السياسات، لذا تم استحداث السياسة الإحترازية الكلية والتي جاءت كحلقة وصل بين السياسة الإحترازية الجزئية وبين السياسات الإقتصادية. حيث تهدف السياسة الإحترازية الكلية إلى تحقيق الإستقرار المالي كهدف نهائي، وذلك من خلال استخدام أدوات تأخذ بالإعتبار الظروف السائدة في النظامين المالي والإقتصادي معاً، إضافةً لذلك فإن السياسة الإحترازية الكلية تعزز من قدرة القطاع المالي على تحمل الصدمات المالية والإقتصادية والتي من الممكن أن يتعرض لها في أي وقت من الأوقات.

على صعيد الدول العربية، بذلت الدول العربية العديد من الجهود فيما يخص الإصلاحات التشريعية والمؤسسية لتعزيز الاستقرار المالي، حيث أنشأت أغلب الدول العربية وحدات تنظيمية مستقلة للاستقرار المالي داخل المصارف المركزية تُعنى بتحليل مخاطر القطاع المالي وإعداد مؤشرات التقييم والمتابعة، سواء على المستوى الكلي أو

الجزئي، وإجراء اختبارات الأوضاع الضاغطة المعنية، ووضع مؤشرات السلامة المالية، إضافة إلى الخروج بالتوصيات اللازمة لضمان سلامة القطاع المالي.

يلقي هذا الفصل الضوء على الإطار المؤسسي الذي يحكم أنشطة الاستقرار المالي. كما يتطرق بالإضافة إلى أهم المستجدات التشريعية التي انتهجتها الدول العربية لسلامة القطاع المالي ودعم استقراره وتعزيز الاشراف والرقابة عليه.

المملكة الأردنية الهاشمية

قام البنك المركزي الأردني في بداية عام 2013 بتأسيس دائرة مستقلة تحت مسمى دائرة الاستقرار المالي، التي تُعنى بتحديد ومراقبة وضبط المخاطر التي تواجه القطاع المالي والمصرفي، ووضع إطار شامل لإدارة الأزمات المصرفية للحد من آثارها السلبية على الاستقرار المالي. يشمل الإطار متابعة الأوضاع المالية على المستوى الكلي للمؤسسات المالية المصرفية وغير المصرفية المُسجلة لديه، واتخاذ القرارات وإصدار التعليمات لرفع قدرة المؤسسات المالية الخاضعة لرقابته على مواجهة المخاطر، والحد من احتمالات تعرضها لاختلالات هيكلية من شأنها التسبب في حدوث أزمة مالية، وتعزيز قدرة المؤسسات المالية على مواجهة الأزمات حال وقوعها.

هذا، وتقوم دائرة الاستقرار المالي بإعداد ونشر التقرير السنوي للاستقرار المالي والذي يستعرض المخاطر التي يشهدها القطاع المالي بالأردن، وتقيماً لأدائه والمخاطر التي تواجهه، إضافة إلى تطورات المؤسسات المالية المصرفية وغير المصرفية، وأوضاع سوق الأوراق المالية، وأثار تطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم (9) على الاستقرار المالي والبنوك العاملة في المملكة. كما يتضمن التقرير استعراض لمؤشر الاستقرار المالي الذي أعده وطوره البنك المركزي الأردني لتوضيح مستوى استقرار القطاع المالي في الأردن، ومؤشراته الفرعية التي تتعلق بالاقتصاد الكلي وسوق رأس المال، حيث احتلت الأردن المرتبة الثالثة في أحدث إصدار لمؤشر الاستقرار المالي الصادر عن البنك المركزي الأردني (يوليو 2018) بالمقارنة مع 19 دولة أوروبية، ويرجع هذا الترتيب إلى ارتفاع معدلات كفاية رأس المال، وانخفاض الديون المتعثرة وارتفاع الربحية، إضافةً

إلى تمتع البنوك بمستويات مرتفعة من السيولة. يلقي التقرير الضوء على أحدث توجهات الشمول المالي والتقنيات المالية الحديثة وآثارهما على وضع الاستقرار المالي بالأردن.

كما واصل البنك المركزي الأردني تحديث منظومة التشريعات التي تحكم عمل المؤسسات المالية الخاضعة لرقابته. فعلى سبيل المثال، بموجب القانون المعدل لقانون البنك المركزي تم توسيع نطاق أهداف البنك المركزي لتنص صراحةً على المحافظة على الاستقرار المالي إلى جانب الاستقرار النقدي، إضافةً إلى تعليمات تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9). كما تجدر الإشارة إلى أن البنك المركزي الأردني قد أطلق مع بداية عام 2018 الدليل المُنظم لمختبر التقنيات المالية الحديثة التنظيمي (Regulatory Sandbox) لتعزيز الوصول للخدمات المالية الرسمية مع الحفاظ على استقرار ونزاهة القطاع المالي وحماية حقوق وبيانات مستخدمي الخدمات المالية.

دولة الإمارات العربية المتحدة

أنشأ مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي وحدة الاستقرار المالي لتباشر مهاماً أساسية تتمثل في تحديد أهم العناصر التي قد تتسبب في التأثير سلباً على الاستقرار المالي، وتتلخص في التالي:

- مراجعة وتحليل الإحصاءات المصرفية والنقدية المستلمة من "وحدة الإحصاءات المصرفية والنقدية" من أجل إعداد تقارير مالية دورية.
- مراقبة وتقييم المخاطر التي قد يتعرض لها القطاع المالي.
- اقتراح السياسات المناسبة في مجال الرقابة والتفتيش لغرض قياس المخاطر واقتراح الحلول المتعلقة بها.

كما يُصدر مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي تقرير الاستقرار المالي السنوي منذ عام 2013، ومؤشر الاستقرار المالي منذ عام 2015.

وفيما يخص أهم التشريعات التي أصدرها مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي في شأن الاستقرار المالي، فقد أصدر المصرف القواعد التنظيمية الخاصة بتطبيق معيار بازل III، حيث أصدر قواعد كفاية رأس المال في فبراير 2017، وقواعد عرض رأس المال في يناير 2018، وكلها تتماشى مع إطار تطبيق معيار

بازل III الصادر عن لجنة بازل، والبرنامج الزمني المُقرر من اللجنة، على أن تنتهي المرحلة الانتقالية ويتم التطبيق الكامل مع بداية عام 2019. ولضمان سلامة واستقرار النظام المالي في دولة الإمارات العربية المتحدة، قام المصرف المركزي بتحديد أربعة بنوك ضمن البنوك ذات الأهمية النظامية المحلية في نهاية عام 2017، والتواصل معها.

كذلك، بدأت المصارف في دولة الإمارات العربية المتحدة في تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (9)، الخاص بتصنيف وقياس الأصول والالتزامات المالية، منذ بداية يناير 2018. ولضمان سلامة تطبيق المعيار، أصدر مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي مذكرة بتعليمات التطبيق في بداية عام 2018، تلت التعليمات الصادرة خلال عام 2017، والتي تم تحديثها بناءً على استبيان عن آثار تطبيق المعيار IRFS9 للمصارف والمؤسسات المالية. تتناول المذكرة التوجيهية بشأن تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (9)، أربعة محاور رئيسة وهي: الرقابة والحوكمة، وترتيبات التحول للمعيار الجديد، ومعايير ومتطلبات مراحل التحول إضافةً إلى المعالجة الاحترازية لندهور نسب رأس المال.

مملكة البحرين

في إطار ضمان استمرار سلامة واستقرار المؤسسات والأسواق المالية، يُعرّف مصرف البحرين المركزي الاستقرار المالي بالحالة التي يستمر فيها تقديم الخدمات المالية بحرص حتى في مواجهة الصدمات السلبية. يرى المصرف أن الاستقرار المالي يشكل عاملاً أساسياً للمحافظة على مكانة البحرين كمركز مالي وضمان استمرار مساهمة القطاع في النمو وإيجاد الفرص الوظيفية والتنمية في البحرين.

وبالنظر إلى الإطار المؤسسي، فتتولى إدارة الاستقرار المالي بمصرف البحرين المركزي هذه المسؤولية الأساسية، حيث تقوم بمراقبة النظام المالي بانتظام للوقوف على الجوانب التي تحتاج إلى تدخل، كما تتولى إجراء البحوث والدراسات التحليلية حول المسائل المتعلقة بالاستقرار المالي.

تقوم الإدارة بإعداد تقرير الاستقرار المالي، الذي يصدره مصرف البحرين المركزي كل ستة أشهر، والذي يشتمل على مراجعة للتوجهات وتحديد الجوانب التي تستدعي التدخل والعناية الإشرافية. حيث يتناول تقرير الاستقرار المالي تقييم الوضع المالي وأداء الوسطاء الماليين والأسواق المالية، وتحديد المخاطر المحتملة على وضع الاستقرار المالي، إضافة إلى التوصية بشأن إجراءات إشرافية وتدابير لأي نقاط ضعف يتم تحديدها. كما تعمل إدارة الاستقرار المالي أيضاً على وضع مؤشرات السلامة المالية بهدف إيجاد "لوحة تحكم" للمراقبة المستمرة لمخاطر القطاع المالي.

على صعيد القواعد التنظيمية المنظمة للقطاع المالي في مملكة البحرين، بشقيه المصرفي وغير المصرفي، فقد أدت مجموعة القواعد والتشريعات التي أصدرتها المملكة في السنوات الأخيرة إلى رفع مستوى الاستقرار المالي في المملكة وتقوية وضعها كمركز مالي، وبالأخص القواعد المنظمة لمصارف الجملة والتجزئة بنوعها التقليدية والإسلامية، والتي أدت إلى تحسين المعايير والإجراءات الاحترازية المُتبعة من قبل المصارف.

فيما يتعلق بالقطاع المالي غير المصرفي، فقد أصدر مصرف البحرين المركزي خلال عام 2014 الإطار المُحدث للعمليات التشغيلية والملاءة لشركات التكافل وإعادة التكافل بعد جولات من التشاور مع الأطراف المعنية في الصناعة. هدف الإطار إلى منح شركات التكافل وإعادة التكافل فترة انتقالية لمدة خمس سنوات لمساعدة الصناديق المشاركة على بناء رأس المال الخاص بها بعد تحقيقها لعجوزات تنظيمية (Deficit Regulatory) على مدى سنوات جراء زيادة حد رأس المال المطلوب عن رأس المال المتوفر فعلاً خصوصاً في السنوات الأولى من عمر الصندوق، ذلك من أجل وضع شركات التكافل في مكانة أكثر تنافسية ورفع احتمالية تحقيق فائض للتوزيع مع منح الصناديق المشاركة المزيد من المرونة لاستثمار مصادرها المالية والتي يتم توجيه معظمها لمواجهة متطلبات الملاءة المالية.

أما بالنسبة لسوق الأوراق المالية، فأصدر مصرف البحرين المركزي تعليماته في سبتمبر 2017، بشأن تنظيم صناديق التمويل الجماعي القائمة على المشاركة (Equity Based Crowdfunding) والتي تسمح للشركات، الخاصة والعائلية والناشئة والمنشآت الصغيرة والمتوسطة وشركات العقارات والتنمية العقارية، بتعبئة رأس

المال من خلال منصة صناديق التمويل الجماعي بإصدار أسهم عادية. كما أطلق مصرف البحرين المركزي بالتعاون مع بورصة البحرين "سوق البحرين للاستثمار" لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة بإصدار أسهم من خلال سوق الأوراق المالية لتعبئة الأموال المطلوبة.

من جانب آخر، وإيماناً بأهمية التقنيات المالية الحديثة في تعزيز الشمول المالي وزيادة تنافسية الصناعة المالية، أنشأ مصرف البحرين المركزي في أكتوبر 2017 وحدة للتقنيات المالية الحديثة تُعنى بالتنظيم والإشراف على الشركات العاملة في كل مجالات التقنيات المالية الحديثة ومراقبة التطورات التقنية والتنظيمية في هذا المجال على المستوى المحلي والإقليمي والدولي، بهدف تهيئة البيئة الحاضنة للتقنيات المالية الحديثة ولتصبح البحرين مركزاً للتقنيات المالية الحديثة في منطقة الشرق الأوسط من خلال تقديم الخدمات والحلول المالية بشقيها التقليدي والاسلامي، وهو ما يسمح بتنمية المنتجات المالية المُبتكرة مع الحفاظ على سلامة القطاع المالي.

الجمهورية التونسية

إدراكاً منه بأهمية الحفاظ على الاستقرار المالي كدعم أساسي للحفاظ على نمو اقتصادي دائم ومتوازن، قام البنك المركزي التونسي منذ سنة 2003 بتعزيز هيكله التنظيمي بإحداث الإدارة العامة للاستقرار المالي والتي تمثلت مهامها أساساً في متابعة وتحليل نشاط القطاع البنكي وقطاع التأمين والسوق المالية من زاوية نظر احترافية كلية بالإضافة إلى وضع الأدوات الكفيلة بالتنبؤ بالمخاطر وتجنب الأزمات المالية.

أما على المستوى التشريعي، فقد تم تعديل النظام الأساسي للبنك المركزي التونسي في عام 2016 حيث أصبح الحفاظ على الاستقرار المالي وسلامة أنظمة المدفوعات من ضمن الأدوار التي يضطلع بها البنك إلى جانب دوره الأساسي في الحفاظ على استقرار الأسعار.

من جانب آخر، فقد أوضح النظام الأساسي للبنك المركزي التونسي في إطار القانون الجديد، ركائز المساهمة في الحفاظ على الاستقرار المالي حيث حدد المجال التحليلي الذي يضطلع به البنك المركزي التونسي وهو رصد مختلف العوامل والتطورات التي من شأنها التأثير على استقرار الجهاز المالي ومتابعتها، وخاصة منها التي تمثل

مساساً بمتانتته أو تراكمًا للمخاطر النظامية. كما أحدث القانون هيئة للرقابة الاحترازية الكلية والتصرف في الأزمات المالية يترأسها البنك المركزي التونسي ويتمثل دورها في إصدار توصيات تحدد التدابير التي يتعين على سلطات الرقابة على القطاع المالي إتخاذها للمساهمة في استقرار الجهاز المالي. وترمي هذه التوصيات بوجه الخصوص إلى تعزيز متانة الجهاز المالي والتوقي من حدوث المخاطر النظامية والحد من آثار الاضطرابات المحتملة على الاقتصاد الى جانب إدارة الأزمات المالية. حدد العنوان الخامس من هذا القانون تركيبة هيئة الرقابة الإحترازية الكلية وقواعد سيرها ودور البنك المركزي فيها كما أوكل لها ضبط نظامها الداخلي.

عقدت هيئة الرقابة الاحترازية الكلية منذ احداثها ثلاثة اجتماعات، خصصت لتقييم تطور مخاطر القطاع المالي التونسي إلى جانب متابعة الأسس العملية للتحليل وللرقابة الاحترازية الكلية.

المملكة العربية السعودية³

قامت مؤسسة النقد العربي السعودي بالعديد من المبادرات لتحقيق الاستقرار المالي منها ما يلي:

أ. **تطبيق بازل III**: طبقت مؤسسة النقد العربي السعودي قواعد بازل III بالكامل والتي تتناول نسب رأس المال والسيولة والإقراض. كما استوفت المصارف السعودية مسبقاً متطلبات بازل III ضمن هذه المجالات، التي من المتطلب استيفؤها بالكامل بحلول عام 2019. كما طبقت المؤسسة قواعد رأس المال للمنشأة العاملة ومتطلبات رأس المال للمنشأة قيد التصفية.

ب. **إصلاحات المشتقات المالية خارج البورصة**: وحدت المؤسسة عقود المشتقات خارج البورصة وأنشأت جهة لحفظ بيانات التداول ضمن الأطر الزمنية المقررة. وتقوم المؤسسة بجهود كبيرة فيما يخص تنفيذ متطلبات الهامش للمشتقات خارج البورصة، والقواعد الجديدة لمخاطر الائتمان للأطراف المقابلة والأطراف المقابلة المركزية.

³ المعلومات كما في تقرير الاستقرار المالي لمؤسسة النقد العربي السعودي لعام 2016.

ج. معالجة المؤسسات المالية المتعثرة: تقود المؤسسة عملية سن نظام جديد لمعالجة المؤسسات المالية المتعثرة، وسيطبق مشروع نظام معالجة المؤسسات المالية المتعثرة في المملكة على جميع المؤسسات المالية الخاضعة لإشراف المؤسسة (المصارف وشركات التمويل وشركات التأمين). تخضع جميع هذه المؤسسات للقواعد الأساسية لمعالجة المؤسسات المالية المتعثرة، بحيث لا يُطبق نظام المعالجة في المملكة على المؤسسات المالية ذات الأهمية في النظام المالي فقط، بل وعلى المؤسسات المالية الأصغر، مما يمنح مؤسسة النقد أدوات تخولها من التعامل مع أي ضغوط طارئة.

د. صيرفة الظل: فيما يتعلق بصيرفة الظل، صدر في عام 2012 نظام لترخيص وتنظيم شركات التمويل والتأجير التمويلي وشركات الرهن العقاري. ومع هذه الإصلاحات، يخضع جزء من أنشطة صيرفة الظل لتنظيم المؤسسة التي تؤدي بالفعل دور الرقابة على شركات الصرافة وشركات التأمين.

هـ. الحوكمة: تتبع المصارف العاملة في المملكة إطار حوكمة استباقي يتضمن متطلبات ومعايير صادرة عن الهيئات المعنية بوضع المعايير مثل مجلس الاستقرار المالي، ولجنة بازل للرقابة المصرفية، والمنظمة الدولية لمراقبي التأمين وغيرها. وفي عام 2010، طبقت المؤسسة بالكامل مبادئ ومعايير المكافآت الصادرة عن مجلس الاستقرار المالي. كما أصدرت عددًا من الأنظمة والإرشادات لإنشاء هيكل حوكمة فعال في المصارف العاملة في المملكة، ومنها:

- مبادئ الحوكمة.
 - مؤهلات أعضاء مجلس الإدارة.
 - أدوار ومسؤوليات أعضاء مجلس الإدارة.
 - متطلبات لجان مجلس الإدارة، ومنها (لجان المراجعة، والترشيح والمكافآت، واللجان التنفيذية).
 - متطلبات التعيين في المناصب القيادية في القطاع المالي.
 - قواعد ممارسات المكافآت.
 - توجيهات حول الضوابط الداخلية.
- من جانب آخر، أطلقت المؤسسة مشروعًا لمراجعة وتقييم إطار حوكمة أسعار الفائدة بين المصارف السعودية لكي يتماشى مع أفضل الممارسات العالمية.

جمهورية السودان

ترتكز جهود بنك السودان المركزي في إرساء التشريعات التي تعزز من وضع الاستقرار المالي، ورفع كفاءة القطاع المصرفي للاستفادة من الفرص، ومواجهة التحديات، بعد رفع الحظر، ولتحقيق الإستقرار المالي والسلامة المالية من خلال رفع رؤوس أموال المصارف، والعمل على الإندماج الطوعي لتقوية أوضاعها حتى تتمكن من المنافسة، وتطوير دور الرقابة الذاتية من خلال تفعيل الضبط المؤسسي، والإلتزام بنسبة الإنكشاف المقررة لمراكز النقد الأجنبي، وتخفيض نسبة التعثر المصرفي بحيث لا تتعدى 4 في المائة بنهاية العام وبناء المخصصات الكافية.

على صعيد السيولة، فيتم اتباع تعليمات بنك السودان المركزي لتحسين إدارة السيولة الداخلية للمصارف من خلال الاحتفاظ بنسبة 10 في المائة (كمؤشر) من جملة الودائع الجارية والإدخارية بالعملة المحلية في شكل سيولة نقدية داخلية، والاحتفاظ بنسبة 5 في المائة كحد أدنى من جملة الودائع الجارية والإدخارية بالعملة الأجنبية في شكل سيولة نقدية داخلية. كما يجوز الاحتفاظ بأصول سائلة في شكل شهادات إجارة البنك المركزي (شهاب 2) وأي صكوك أخرى يصدرها بنك السودان المركزي و/أو صكوك من أي مصارف أخرى تصدرها في إطار عملية تصكيك أصولها و/أو أي صكوك حكومية أخرى و/أو أي صكوك مؤسسات غير حكومية و/أو الأسهم المتداولة في سوق الخرطوم للأوراق المالية مع مراعاة الضوابط الخاصة بامتلاك المصارف للشهادات والصكوك الحكومية. هذا بالإضافة إلى الإلتزام بالتعليمات والإجراءات المنظمة لصندوق إدارة السيولة، لتقليل اللجوء لبنك السودان المركزي كملجأ أخير، مع تنشيط سوق ما بين المصارف فيما يتعلق بحفظ الودائع ومنح التمويل بالعملة المحلية وبالعملات الأجنبية فيما بينها وبيع وشراء الأوراق المالية والنقد الأجنبي، والعمل على تصكيك أصول المصارف الرأسمالية لتكون أدوات في سوق ما بين المصارف وأداة للتعامل مع بنك السودان المركزي كملجأ أخير.

ولضمان سلامة واستقرار القطاع المالي ومن أجل تعزيز شبكة الأمان المالي، على المصارف إتباع توجيهات بنك السودان المركزي لتعزيز نظام التأمين على الودائع بتوسيع قاعدة الودائع المؤمنة، وتقوية نظم وإجراءات حماية العملاء، وتعزيز جودة نظم المعلومات والتصنيف الائتمانيين من خلال إدخال كل عملائها في نظام وكالة

الاستعلام والتصنيف الائتماني، إضافة إلى استخدام نافذة تمويل عجز السيولة المؤقت لبنك السودان المركزي كملجأ أخير حسب الضوابط والإجراءات المنظمة الصادرة من بنك السودان المركزي.

فيما يتعلق بتعزيز الشمول المالي ونشر ثقافته، تلتزم المصارف بتوسيع عرض الخدمات المالية المقدمة من المصارف والمؤسسات المالية وتسهيل الاستفادة منها، وإنشاء شبكات لوكلاء المصارف، واستخدام التقنيات المالية الحديثة، في نشر الخدمات المالية، إضافة إلى القيام بالمسؤولية الاجتماعية بشأن التعريف ببرامج الشمول المالي.

كما تُعنى المؤسسات المالية غير المصرفية باتباع تعليمات بنك السودان المركزي لتطوير دور الرقابة الذاتية من خلال تفعيل الضبط المؤسسي، وعلى شركات الإجارة التوسع الكمي والنوعي في مجالات التمويل بصيغة الإجارة وفق الضوابط الشرعية، أيضاً تقليص نسبة التعثر في التمويل الأصغر، بحيث لا تتعدى نسبة 4 في المائة في نهاية العام، إضافة إلى تقوية نظم وإجراءات حماية العملاء، وتعزيز جودة نظم المعلومات والتصنيف الائتماني من خلال إدخال كل عملائها في نظام وكالة الاستعلام والتصنيف الائتماني.

أما فيما يخص نظم الدفع، فتلتزم المصارف بالعمل على ابتكار منتجات جديدة للاستفادة من نظم الدفع الإلكترونية، استخدام المنتجات المصرفية الإلكترونية المتاحة وتعزيز الثقة فيها، إضافة إلى إستكمال إجراءات تطبيق نظام الرقم المصرفي العالمي في المصارف السودانية (IBAN) للمساعدة في تعزيز سلامة ودقة المعلومات المالية المصاحبة للحوالات المصرفية وتسريع عمليات التحويل بين الحسابات. هذا بالإضافة إلى توسيع دائرة الخدمات المصرفية الإلكترونية من غير فروع بنكية، وعبر شبكات الوكلاء، وتوسيع مظلة الدفع والسداد الإلكتروني لدعم مشروعات الحكومة الإلكترونية، والتوسع في خدمات نقاط البيع، والتجارة الإلكترونية، والدفع عبر الهواتف المحمولة، وتسريع وتيرة إجراء تسوية المعاملات بتهيئة البنية التحتية بالتعاون مع الجهات ذات الصلة، مع قبول استخدام البطاقات العالمية المعروفة وإجراءات التسويات الخاصة بمعاملاتها، إضافة إلى الالتزام بالحد الأدنى للمعايير الدولية المطلوبة في النظم

المصرفية للمصارف للتمكن من الربط مع النظم المحلية والاندماج في المنظومة العالمية.

جمهورية العراق

لغرض متابعة التطورات في القطاع المالي ورصد وتحليل المخاطر والتقليل من حدتها إن وجدت، باشر البنك المركزي العراقي بإصدار تقرير الاستقرار المالي منذ عام 2010 من خلال دائرة الإحصاء والأبحاث، ونظراً لأهمية الاستقرار المالي تم تأسيس قسم الاستقرار النقدي والمالي المرتبط بالسيد نائب المحافظ الذي بدء بإعداد وإصدار تقارير الاستقرار المالي، حيث تم تحديث محتويات التقرير ليوكب أهم التطورات الدولية والمحلية في مجال رصد وتحليل المخاطر النظامية للنظام المالي بهدف المحافظة على قطاع مالي سليم.

يتضمن تقرير الاستقرار المالي السنوي أهم التطورات في القطاع المصرفي وسوق العراق للأوراق المالية وبعض المؤسسات غير المصرفية مثل شركات التأمين، بالإضافة الى البدء بدراسة التطورات في موضوع الشمول المالي من خلال بناء مؤشر تجميعي للشمول المالي في العراق وفقاً لأفضل الممارسات في هذا المجال.

كما قام البنك المركزي العراقي بقياس المؤشر التجميعي للاستقرار المصرفي – المكون الرئيسي للقطاع المالي – من خلال الاعتماد على ستة مؤشرات وهي: جودة الأصول وكفاية رأس المال والربحية وجودة السيولة ومخاطر الصرف الأجنبي والتركزات المصرفية.

أصدر البنك المركزي العراقي، خلال عام 2017، عدد من التعليمات لضمان وجود بيئة تشريعية ملائمة تضمن وجود قطاع مالي سليم في العراق منها الضوابط الخاصة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب الخاصة بشركات التوسط ببيع وشراء العملات الأجنبية وضوابط الاشتراك في البنية التحتية لنظام الدفع بالتجزئة وتعليمات قواعد العناية الواجبة تجاه العملاء للمؤسسات المالية رقم (1) لعام 2017 والضوابط الرقابية الخاصة بتطبيق مقررات بازل III فيما يتعلق بالسيولة لعام 2017 الخاصة باحتساب

نسبة نسبة تغطية السيولة (LCR) ونسبة صافي التمويل المستقر (NSFR) وكذلك الضوابط الخاصة بالتوعية المصرفية وحماية الجمهور.

سلطنة عُمان

استهدف البنك المركزي العُماني، فيما يتعلق بالجانب الرقابي والإشرافي، الحفاظ على إطار تنظيمي حول المسائل المتعلقة بتنظيم القطاع المالي، حيث واصل البنك العمل على صياغة سياسات إشرافية تكفل تعزيز الاستقرار المالي والنمو الاقتصادي.

ضمن هذا السياق، تم تبني اللوائح التنظيمية التي تضمن أن يكون القطاع المصرفي مستوفياً للتشريعات الدولية وأفضل الممارسات المتبعة عالمياً. فتم إصدار قانون لمكافحة غسل الأموال وصياغة إطار تصفية المصارف، واستمد إطار التصفية أسسه من السمات الرئيسية لنظام التصفية الفعال الصادر عن مجلس الاستقرار المالي العالمي. أيضاً انتهج السياسات التي تؤدي إلى تحسين الشمول المالي، حيث اشترط البنك المركزي العُماني على المصارف العاملة في السلطنة أن تقوم بإنشاء فرع في المناطق البعيدة مقابل كل فرع تقوم بافتتاحه في التجمعات الرئيسية للسكان. هذا بالإضافة إلى إصدار اللوائح الإرشادية لأفضل الممارسات بشأن تخفيض مستوى المخاطر والعلاقة مع البنوك المرسله وتبني التوافق مع المعايير المحاسبية الدولية، وتبني الاتساق مع المعيار المحاسبي الدولي رقم (9)، وتطبيق معايير بازل III المتعلقة برأس المال والسيولة.

كما تستهدف السلطنة أن تتميز أنظمة المدفوعات والتسوية المحلية بالمتانة والكفاءة المطلوبة. وفي ذات السياق، عكف البنك المركزي العُماني على متابعة تطور صناعة التقنيات المالية الحديثة لتأثيرها على الصناعة المالية وتعزيزها لقيم الشمول المالي.

كما استحدث البنك المركزي العُماني دائرة الاستقرار المالي، والتي تتولى إصدار التقرير السنوي للاستقرار المالي. حيث يلقي التقرير الضوء على تطورات الاقتصاد الكلية، وأوضاع المؤسسات المالية المصرفية وغير المصرفية، وأداء أنظمة الدفع والتسوية، واختبارات التحمل للقطاع المصرفي لتقييم مواجهة التحديات الاقتصادية الكلية ومخاطر التعثر المالية الكلية وصددمات السيولة.

دولة فلسطين

يعتبر استقرار القطاع المالي في فلسطين من أهم أهداف سلطة النقد الفلسطينية، ويتصدر أولويات عملها كأى بنك مركزي في العالم. فقد بذلت سلطة النقد جهوداً عديدة لمواصلة الارتقاء به وتطويره بما يواكب أفضل الممارسات الدولية. وينصب اهتمام سلطة النقد بالدرجة الأولى على أن يكون القطاع المالي بشكل عام والمصرفي بشكل خاص قادراً على العمل ومواجهة أية مخاطر أو تأثيرات سلبية على نمو الاقتصاد وتطوره، وبما يضمن قيام هذا القطاع بمهامه بكل فاعلية وكفاءة.

عرفت سلطة النقد الاستقرار المالي على أنه القدرة على تحقيق التوازن بين عناصر القطاع المالي الذي تشرف عليه، والذي يتكون من المصارف ومؤسسات الإقراض المتخصصة والصرافين ونظم الدفع، بما يكفل التكامل مع عناصر الاستقرار المالي والشمول المالي على المستوى الوطني والتي تتكون من ثلاثة عناصر أساسية تتمثل في "المؤسسات المالية" ومكوناتها من المصارف وشركات التأمين والمؤسسات المالية الأخرى، والثانية "الأسواق المالية" والتي تتمثل في أسواق رأس المال وأسواق النقد، والثالثة والمتمثلة في "البنية التحتية"، والتي تعتبر أهم مكونات الاستقرار المالي، وتتمثل في الأطر التنظيمية والقانونية ونظم الدفع والمحاسبة، حيث تعمل جميع هذه العناصر لخلق البيئة المالية الملائمة بهدف تخفيض والحد من المخاطر النظامية.

يتكون الهيكل التنظيمي لمجموعة الإستقرار المالي بسلطة النقد الفلسطينية، من ثلاث دوائر أساسية، هي دائرة الرقابة والتفتيش، ودائرة إنضباط السوق، ودائرة نظم الدفع، بالإضافة إلى وحدة الإشراف على نظم الدفع، والتي تتكامل فيما بينها لتحقيق الاستقرار المالي في فلسطين. نستعرض فيما يلي نبذة مختصرة عن دوائر مجموعة الاستقرار المالي في سلطة النقد.

١. دائرة الرقابة والتفتيش: تهدف الدائرة إلى الحفاظ على سلامة الجهاز المصرفي والصيرفي ومؤسسات الإقراض المتخصصة وحماية أموال المودعين، وتعزيز ثقة الجمهور بالمصارف ومؤسسات الإقراض المتخصصة وتوفير مناخ من المنافسة العادلة بين هذه القطاعات بما يضمن مساهمتها في التنمية الاقتصادية المستدامة واستقرار النظام المالي، بالإضافة إلى حماية الجهاز المصرفي من

مخاطر مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وتنبثق عن الدائرة مجموعة من الأقسام والوحدات التي تمكنها من القيام بالمهام المناطة بها، وهي: قسمي الرقابة والتفتيش على المصارف المحلية والوافدة، قسم الرقابة على الصرافين، قسم الرقابة على مؤسسات الإقراض المتخصصة، قسم الترخيص، قسم السلامة الكلية، ووحدة الرقابة التكنولوجية واستمرارية الأعمال.

ii. **دائرة انضباط السوق:** تهدف الدائرة إلى توعية وتنقيف جمهور المواطنين بشأن حقوقهم وواجباتهم حول تعاملاتهم المصرفية، ومتابعة شكاوهم، وتُعنى بإدارة أنظمة معلومات الائتمان والتصنيف الائتماني والشيكات المعادة، بالإضافة إلى متابعة تطوير المنتجات والخدمات المصرفية وأسعارها وضمان الشفافية والإفصاح التام عن هذه المنتجات والخدمات لتتماشى والتطورات والمستجدات العالمية. ينبثق عن الدائرة ثلاثة أقسام وهي: قسم التوعية ومعالجة الشكاوى لاستقبال الجمهور في كل من مدينتي رام الله وغزة، وقسم التحليل والدعم الفني، وقسم أنظمة العمليات الائتمانية.

iii. **دائرة نظم المدفوعات:** تهدف الدائرة إلى تحقيق أهداف سلطة النقد في الاستقرار المالي من خلال المحافظة على جهاز مصرفي سليم ومأمون وتوفير البنية التحتية المتطورة والأمانة والمتكاملة لتنفيذ المدفوعات الإجمالية ومدفوعات التجزئة. تتكون الدائرة من ثلاثة أقسام رئيسية، هي قسم العمليات المصرفية ودعم الخزينة وهو مسؤول عن تنفيذ كافة العمليات اليومية التي تتم في سلطة النقد من خلال نظام التسويات والسويفت والمقاصة، وقسم إدارة نظم الدفع ويتولى الإدارة والإشراف على أنظمة المدفوعات (نظام التسويات الإجمالية الفورية "براق"، ونظام المقاصة، ونظام المفتاح الوطني 194)، وقسم الدعم والسياسات وتطوير الأنظمة ويتولى إعداد الدراسات اللازمة لإدخال أي وسائل دفع حديثة وتطوير الأنظمة والتعليمات القائمة بما يتوافق وأفضل الممارسات الدولية في مجال نظم الدفع والتسوية.

iv. **وحدة الإشراف على نظم الدفع:** هي وحدة رقابية مستقلة تابعة لمجموعة الاستقرار المالي، أنشأت بما يتوافق وأفضل الممارسات والمبادئ والمعايير الدولية، وخاصة فيما يتعلق بالفصل في الصلاحيات وعدم تضارب المصالح. تهدف الوحدة إلى ضمان

سلامة وكفاءة عمل أنظمة الدفع من خلال متابعة هذه الأنظمة وتقييم عملها وإحداث التغيير في هذه الأنظمة في حال استدعى الأمر ذلك لضمان توفر عنصر الكفاءة والأمان في عمل هذه الأنظمة. وتهدف أيضاً عملية الإشراف على أنظمة الدفع إلى التقليل من المخاطر النظامية وغيرها من المخاطر المحتملة التي تواجه عمل أنظمة المدفوعات، وتعزيز السهولة والسلاسة في عمل أنظمة المدفوعات، وتعزيز ثقة المستهلك بأنظمة الدفع المتعددة. كما تهدف الوحدة إلى ضمان توافق نظام براق مع مبادئ البنية التحتية للأسواق المالية المعتمدة من قبل بنك التسويات الدولية.

تعمل سلطة النقد على تعزيز الاستقرار المالي من خلال الرقابة الفاعلة على الجهات الخاضعة لها من مصارف، ومؤسسات الإقراض المتخصصة، وصرافين، ذلك مع اتخاذ التدابير لضبط السوق وتعزيز الشمول المالي عبر القيام بوظائف مكتب المعلومات الائتمانية والتصنيف الائتماني والتوعية المالية ونظام الشيكات المعادة. إضافة إلى تنمية البنية التحتية وتطويرها لتكون آمنة ومتكاملة لتنفيذ المدفوعات الإجمالية ومدفوعات التجزئة.

دولة قطر

أصدر مجلس إدارة مصرف قطر المركزي قراراً بتشكيل لجنة الاستقرار المالي ورقابة المخاطر عملاً بأحكام المادة 115 من قانون مصرف قطر المركزي وتنظيم المؤسسات المالية الصادر بالقانون رقم 13 لسنة 2012. تتولى اللجنة ممارسة المهام والاختصاصات الواردة في المادة 116 من قانون مصرف قطر المركزي وتنظيم المؤسسات المالية الصادر بالقانون رقم 13 لسنة 2012 وهي كالتالي:

- دراسة المخاطر الناجمة والمحتملة على جميع الخدمات والأعمال والأنشطة والأسواق المالية ووضع الحلول والمقترحات الخاصة بذلك.

- التنسيق بين الجهات التنظيمية والرقابية والإشرافية في الدولة، والعمل على تعزيز التعاون وتبادل المعلومات فيما بينها بما يساعد على إيجاد بيئة تنظيمية ورقابية متجانسة ومتعاونة.

-اقتراح السياسات المتعلقة بالتنظيم والرقابة والإشراف، بما في ذلك الترخيص ومكافحة غسل الأموال وغيرها من السياسات المتعلقة بالخدمات والأعمال والأنشطة والأسواق المالية.

كما يسعى مصرف قطر المركزي نحو تعزيز الاستقرار المالي والحفاظ عليه في قطر من خلال تبني سياسة ذات محورين. يتمثل المحور الأول في الحيلولة دون تعرض النظام لمستوى غير مقبول من المخاطر، وتؤكد الإجراءات الوقائية على ضرورة إجراء الرقابة والإشراف على كافة البنوك والمؤسسات المالية بصورة منتظمة، وذلك لسرعة الكشف المبكر عن نقاط الضعف في النظام المالي. وعلى الرغم من تطبيق الإشراف والتحوط، فإنه يستحيل حماية النظام المالي تماماً ضد كافة أنواع المخاطر. لذا فإن المحور الثاني يركز على سياسات علاجية تسعى لاحتواء الأزمة بأسرع وقت ممكن ومنع انتشارها.

بصورة عامة يقوم مصرف قطر المركزي بتحقيق الاستقرار المالي من خلال تهيئة البيئة المالية المناسبة، فضلاً عن قيامه بإعداد ومراقبة مؤشرات الملاءة والسلامة المالية بصورة منتظمة.

دولة الكويت

في إطار الدروس المستفادة من الأزمة المالية العالمية، قام بنك الكويت المركزي في شهر أغسطس 2011 بتأسيس مكتب الاستقرار المالي الذي يتولى المهام ذات الصلة بتقييم المخاطر والاستقرار المالي، وابتداءً من عام 2012. باشر بنك الكويت المركزي في إصدار تقرير الاستقرار المالي السنوي والذي جاء تماشياً مع التوجه العالمي في هذا المجال ومع منهجة بنك الكويت المركزي في مجال تعزيز الشفافية وتوفير المعلومات والإحصاءات الموثقة ذات الصلة بالقطاع المصرفي والمالي. يختلف تقرير الاستقرار المالي عن التقارير الأخرى التي يصدرها بنك الكويت المركزي من حيث أنه يركز على رصد وتحليل التطورات الاقتصادية والمالية من منظور علاقتها بالمخاطر النظامية والاستقرار المالي، وقدرة القطاع المصرفي ككل على مواجهة الصدمات في ضوء اختبارات الضغط المالي التي يقوم بها بنك الكويت المركزي. وتشكل هذه التقارير مرجعية للمهتمين بمتابعة وتقييم أوضاع القطاع المصرفي في البلاد بما في ذلك المؤسسات الدولية المتخصصة، ومؤسسات التصنيف الائتماني العالمية. وحتى الآن، تم إصدار خمسة تقارير سنوية.

كما قام بنك الكويت المركزي بإصدار تعليمات محدثة ومتطورة إلى البنوك والمؤسسات المالية الخاضعة لرقابتهع بشأن ضوابط العمل المصرفي والمالي. وتهدف هذه التعليمات إلى تعزيز سلامة الأوضاع المالية للبنوك من خلال الإطمنان إلى متانة أوضاعها المالية، وبصفة خاصة أوضاع السيولة، وكفاية رأس المال، والربحية، وجودة الأصول، بالإضافة إلى التحقق من كفاية وفعالية نظم الرقابة الداخلية لديها، ونظم إدارة المخاطر، وتطبيق معايير الحوكمة السليمة، ومن ثم حسن سير العمل المصرفي.

الجمهورية اللبنانية

يعتبر مصرف لبنان الجهة المسؤولة عن المحافظة على الاستقرار المالي استناداً إلى المادة 70 من قانون النقد والتسليف. كما أن مسؤولية المحافظة على الاستقرار المالي مناطة أيضاً بلجنة الرقابة على المصارف حيث تنص المادة العاشرة من القانون رقم 67/28، على وجوب أن تطلع لجنة الرقابة على المصارف حاكم مصرف لبنان على أوضاع المصارف إجمالاً وإفرادياً.

أ. لجنة الاستقرار المالي: تم إنشاء لجنة الاستقرار المالي على مستوى مصرف لبنان بموجب القرار الأساسي رقم 12524 تاريخ 21 أبريل (نيسان) 2017 وتضمّ ممثلين عن مصرف لبنان ولجنة الرقابة على المصارف. تقوم هذه اللجنة بالاجتماع دورياً، وتتولى مناقشة الأمور المتعلقة بالاستقرار المالي. تندرج ضمن مهامها:

- تفعيل التعاون بين مختلف الهيئات الرقابية بهدف تأمين الاستقرار المالي والمصرفي.
- تحديد واستشعار المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها القطاع المالي والمصرفي.
- إصدار توصيات للحدّ من هذه المخاطر بما فيها المخاطر النظامية، وذلك بهدف حماية القطاع المالي والمصرفي.
- إصدار توصيات لجهة مواءمة وعدم التعارض فيما بين التنظيمات التي تصدرها الهيئات الرقابية على القطاع المالي والمصرفي.

يتم تبادل المعلومات بين لجنة الرقابة على المصارف ومصرف لبنان باستمرار حول أوضاع القطاع المصرفي.

ب. وحدة الاستقرار المالي: قام مصرف لبنان المركزي بإنشاء "وحدة الاستقرار المالي" في عام 2014، حيث تم تكليف النائب الثالث لحاكم مصرف لبنان بالإشراف على هذه الوحدة، وتتمثل مهام الوحدة الرئيسية في ما يلي: مراقبة سلامة أوضاع القطاع المصرفي والمالي والعمل على تأمين استقراره واقتراح التدابير اللازمة للتحوط من المخاطر التي قد يتعرض لها، إنشاء نظام للإنذار المبكر وتطويره وتشغيله وإدارته، إبلاغ الحاكم فوراً بأي مخاطر يتبين لها أنها قد تطل القطاع المصرفي، والعمل مع هيئة الأسواق المالية وجميع الوزارات والإدارات الرسمية والمؤسسات والهيئات المعنية سواء كانت عامة أو خاصة ومحلية أو دولية بغية الاستحصال على المعلومات الكافية للقيام بمهامها.

ويعتبر وجود هذه الوحدة داخل مصرف لبنان المركزي أمراً ضرورياً، لكونها تساهم في رصد كل أنواع الأزمات المالية والمصرفية والاقتصادية التي قد تقع والمحتملة في الأسواق الداخلية والخارجية، وهو ما يساعد حتماً المصرف المركزي على اتخاذ جميع الإجراءات المناسبة لمواجهةها والتصدي لها.

ج. دائرة التعاميم والدراسات وحماية العميل: التي تم إنشاؤها في لجنة الرقابة على المصارف لتتولى المهام التالية:

- متابعة مؤشرات السلامة المالية وإعداد تقارير نصف سنوية حول وضع القطاع المصرفي مع الأخذ بالاعتبار التطورات في الأوضاع الاقتصادية وتأثيرها على أداء القطاع المصرفي.
- متابعة أوضاع الدول التي تتعرض إليها المصارف اللبنانية وإعداد تقارير دورية بهذا الشأن.
- متابعة إعداد تقارير حول أوضاع القطاعات الاقتصادية التي تتعرض لها المصارف اللبنانية.
- اقتراح السياسات الاحترازية الكلية، والإجراءات المرتبطة بها، وإعداد التعاميم اللازمة لهذا الشأن.

أما على المستوى التشريعي والتنظيمي، فقد أصدر مصرف لبنان العديد من التنظيمات التي تساهم في تعزيز امتثال لبنان إلى المعايير الدولية وأفضل الممارسات من جهة وتحسين الاستقرار المالي من جهة أخرى. وتشمل أهمّ التنظيمات الصادرة ما يلي:

1- تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية IFRS 9: وقد أصبحت آلية تكوين المؤونات لدى المصارف والمؤسسات المالية العاملة في لبنان ابتداءً من 2018/1/1 مبنية على الخسارة الإئتمانية المتوقعة. شددت التعليمات الصادرة على أهميّة الحوكمة وضرورة وضع السياسات والإجراءات اللازمة الموافق عليها من قبل مجلس لتصنيف الأصول وتكوين مؤونات الخسائر الإئتمانية المتوقعة. كما تناولت التعليمات دور وحدة إدارة المخاطر في تطبيق المعيار الدولي وأهميّة التعاون بين مختلف الدوائر لحسن التطبيق والاحتساب الصحيح للمؤونات المتوجبة على الأصول والإلتزامات المالية الخاضعة للمعيار.

2- الوقاية من الأفعال الجرمية الإلكترونية: نتيجة نمو الأفعال الجرمية والإلكترونية في العالم وتأثيرها على الاستقرار المالي من جهة وتنامي استخدام الوسائل الإلكترونية في العمليات المالية من جهة أخرى، كان لا بدّ من تعزيز قدرة المصارف والمؤسسات المالية على مواجهة المخاطر الناجمة عن الهجومات الإلكترونية. وقد شدد النظام الصادر، بالإضافة إلى الأمور التقنية التي يتوجب توفرها، على أهميّة وضع سياسات عامة تشمل ما يلي:

- تحليل مخاطر الجرائم الإلكترونية المحتملة
- إنشاء فريق عمل متخصص للوقاية من الأفعال الجرمية بالوسائل الإلكترونية.
- تبادل المعلومات المتعلقة بالأفعال الجرمية بالوسائل الإلكترونية مع الجهات المعنية داخل وخارج المصرف أو المؤسسة المالية.
- توعية الموظفين والعملاء حول الوقاية من الأفعال الجرمية الإلكترونية.

3- خطة التعافي للمصارف: عملاً بتوصيات فريق العمل المشترك لصندوق انقذ الدولي والبنك الدولي التابعة ضمن إطار برنامج تقييم الاستقرار المالي الذي

خضع له لبنان في العام 2016، وانسجاماً مع المعايير الأساسية لأنظمة الانقاذ الفاعلة (Key Attributes of Effective Resolution Regimes for Financial Institutions)، لا سيما المعيار المتعلق بخطة التعافي، طُلب من المصارف اللبنانية إعداد خطة تعافي تتماشى مع هذه المعايير الدولية وتحديثها سنوياً وتزويد لجنة الرقابة على المصارف بها فور إقرارها. ويهدف إصدار هذا النظام إلى إضافة آليات رقابية أكثر مرونة تطلب من المصارف وضع خطط التعافي اللازمة التي تضمن إعادة الاستقرار إلى أوضاعها المالية عند مواجهة أي صعوبات مستقبلية في أوقات الأزمات، وذلك دون تدخل السلطات التنظيمية والرقابية. كما تناولت التعليمات الصادرة أهمية تحديد مؤشرات خطة التعافي مع أخذ الاعتبار التوقعات المستقبلية ووضع سيناريوهات الحالات الضاغطة التي تؤدي إلى تفعيل الخطة وتحديد خيارات التعافي المناسبة لكل سيناريو.

4- مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والتهرب الضريبي: بعد سلسلة الأنظمة التي صدرت حول موضوع مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والتهرب الضريبي، أصدرت الإجراءات التطبيقية المتعلقة بالتبادل التلقائي للمعلومات لغايات ضريبية. حدد هذا النظام متطلبات إجراءات العناية الواجبة المفروضة على المصارف وآلية التصريح عن الحسابات الخاضعة لقانون تبادل المعلومات لغايات ضريبية. كما تم إصدار العديد من الأنظمة التي ساهمت في تعزيز النظام المعتمد في لبنان لجهة مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب.

5- حماية العملاء والشمول المالي: ضمن إطار خطة مصرف لبنان لتعزيز الشمول المالي، تم الطلب من المصارف تضمين السياسة والإجراءات المتعلقة بأصول إجراء العمليات المصرفية والمالية مع العملاء إجراءات خاصة تأخذ بالاعتبار حق ذوي الحاجات الخاصة عموماً والمكفوفين خصوصاً في الاستفادة من الخدمات المصرفية والمالية. تشمل هذه الإجراءات على سبيل المثال لا الحصر تأمين الممرات والمنحدرات اللازمة لهم وتخصيص عدد معين من أجهزة الصراف الآلي المؤهلة تقنياً وفنياً كي تستعمل من قبلهم كالصراف الآلي الناطق. كما تم إضافة إلى ذلك، وضع إطار تنظيمي يشجع المصارف فتح فروع لها وتثبيت صرافات آلية في المناطق النائية في لبنان.

دولة ليبيا

يعتبر الاستقرار المالي من أهم أولويات مصرف ليبيا المركزي. فعلى الرغم من الظروف التي تمر بها البلاد إلا أن مصرف ليبيا المركزي يبذل قصارى جهده لتعزيز الاستقرار المالي. ففي هذا الإطار تم استحداث قسم الاستقرار المالي في إدارة البحوث والإحصاء، والذي يعنى بمتابعة التطورات الاقتصادية الكلية وأوضاع المؤسسات المصرفية وغير المصرفية لمواجهة التحديات والمخاطر المحتملة. كما يصدر مصرف ليبيا المركزي تقريراً سنوياً عن مؤشرات السلامة المالية في القطاع المصرفي الليبي والذي يتضمن أوضاع القطاع المصرفي من حيث تطور هيكله والبيانات المجمعة للمصارف التجارية فضلاً عن مؤشرات ملاءة راس المال والسلامة المالية بالمصارف التجارية العاملة في ليبيا.

أما على صعيد التطورات التشريعية والمؤسسية لتعزيز الاستقرار المالي في القطاع المصرفي، فإن مصرف ليبيا المركزي معني بتحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار وفقاً لأحكام القانون رقم (1) لسنة 2005 بشأن المصارف، فضلاً عن إنشاء وحدة للمعلومات المالية على مستوى الدولة، ووحدة مكافحة غسل الأموال في المصرف المركزي. تم تعديل القانون رقم (1) لسنة 2005 الذي تم تعديله بصور القانون رقم (46) لسنة 2012 والذي يتضمن فصل خاص بالصيرفة الإسلامية، فضلاً عن إنشاء وحدة للمعلومات المالية على مستوى الدولة، ووحدة مكافحة غسل الأموال في المصرف المركزي.

جمهورية مصر العربية

يستهدف البنك المركزي المصري تحسين الشفافية وتحليل مختلف مخاطر النظام المالي وتسهيل الاتصال مع المجتمع المالي على نطاق واسع، وذلك تماشياً مع الممارسات الدولية في مجال التقييم والتبليغ عن مخاطر النظام المالي التي يمكن أن تهدد الاستقرار المالي. كما يستهدف البنك المركزي المصري إصدار تقرير الاستقرار المالي بشكل سنوي منتظم.

في ذات السياق، أنشأ البنك المركزي المصري في عام 2006 وحدة مستقلة، تحت مسمى "إدارة مراقبة المخاطر الكلية"، تعنى بإعداد مؤشرات الإنذار المبكر وتحليل

مؤشرات الاحتراز الكلي لتحليل القطاع المصرفي الكلي. وينصب تركيز هذه الوحدة على القطاع المصرفي، ولكن تدرس أيضاً التطورات في قطاعات أخرى من الاقتصاد والأسواق المالية المصرية للكشف عن أي نقاط ضعف محتملة قد تؤثر على النظام المصرفي.

كما تتولى هذه الوحدة إصدار تقرير الاستقرار المالي السنوي، بالإضافة إلى مجموعة من التقارير الداخلية المعنية بتحليل قدرة القطاع المصرفي على مواجهة تداعيات الأزمات أحياناً بالاعتبار مؤشرات البيئة الاقتصادية الكلية، ومؤشرات السلامة المصرفية، وغيرها من مؤشرات مخاطر القطاع المصرفي، إضافةً إلى القيام باختبارات التحمل بصورة دورية.

يتناول تقرير الاستقرار المالي تحليل لأهم التطورات الاقتصادية العالمية والمحلية ومدى تأثيرها على الاستقرار المالي، كما يتضمن تحليل التطورات الرئيسية في النظام المالي بقطاعيه المصرفي وغير المصرفي وتأثير ذلك على الاستقرار المالي. أيضاً يتطرق التقرير إلى البنية التحتية للنظام المالي وأبرز الاتجاهات في نظم المدفوعات والتسوية، إضافةً إلى استراتيجية الشمول المالي. هذا، وقد تم تكليف إدارة مراقبة المخاطر الكلية، وهي إحدى الإدارات الثمان في قطاع الرقابة والإشراف، بأن تراقب الاتجاهات والمخاطر في الجهاز المصرفي المصري على المستوى الكلي، وتطوير القدرة على إجراء تحليل التحوط الكلي.

على صعيد تنظيم الصناعة المالية، قام البنك المركزي المصري بإصدار تعليماته للبنوك لاتخاذ الإجراءات اللازمة لتطبيق مقررات بازل III، فيما يتعلق بالمتطلبات الخاصة بتعزيز القواعد الرأسمالية، وكذلك قيام البنوك بتدعيم أسس الرقابة الداخلية وتطبيق مبادئ الحوكمة، ومعايير المحاسبة الدولية، بما يضمن تحسن في مستوى الملاءة المالية للبنوك. كما تم إلزام البنوك بتطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية رقم 9، اعتباراً من عام 2019، والاستعداد لذلك من خلال تكوين احتياطي مخاطر بنكية بنسبة 1 في المائة من إجمالي المخاطر الائتمانية المرجحة بأوزان مخاطر، وذلك بغرض تدعيم المراكز المالية للبنوك لمواجهة الزيادة المتوقعة في حجم المخصصات.

كما أطلق البنك المركزي المصري عدد من المبادرات والتعليمات الرقابية تستهدف ترسيخ مفهوم الشمول المالي، فضلاً عن إصدار تقرير رسمي عن الشمول المالي في مصر. تشمل المبادرات أيضاً تمويل المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، بحيث يُشكل إجمالي القروض الموجهة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة 20 في المائة من إجمالي المحفظة الائتمانية لكل بنك بحلول عام 2020.

كذلك، أصدر البنك المركزي المصري تعليماته في يناير 2016 لتشجيع البنوك على منح القروض والتسهيلات الائتمانية للمنشآت الصغيرة بسعر عائد مُخفض يصل إلى 5 في المائة متناقص، أما شريحة الشركات المتوسطة فيصل عائد التمويل الممنوح لها إلى 7 في المائة متناقص من أجل تمويل آلات ومعدات وخطوط إنتاج جديدة. إضافةً إلى إصدار دليل حماية عملاء الشركات والجمعيات والمؤسسات الأهلية التي تزاول نشاط التمويل متناهي الصغر، متضمناً الحد الأدنى من ممارسات ومعايير أخلاقية ومتطلبات التوعية للعملاء، ونظم الاستعلام عن العملاء ونظام الاستعلام الائتماني، وكذا التمويل الجماعي والاعتبارات الواجب مراعاتها عند منح التمويل لعميل أو مجموعة عملاء متضامنين.

هذا بالإضافة إلى إصدار تعريف موحد لتلك الشركات والمؤسسات وإصدار تعريف للشركات المملوكة أو المدارة من قبل المرأة، وتخفيض الحد الأدنى لحجم الأعمال السنوية (المبيعات/الإيرادات السنوية) للشركات والمنشآت الصغيرة العاملة في المجال الزراعي والتصنيع الزراعي والألبان والأعلاف والثروة السمكية والداجنة والحيوانية تحت مظلة المبادرة سلفة الذكر. وقد أسفرت هذه المبادرة عن زيادة في محفظة القروض الممنوحة للشركات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة خلال الفترة من نهاية ديسمبر 2015 وحتى نهاية يونيو 2018 بنحو 110.8 مليار جنيه مصري.

من جانب آخر، أصدر البنك المركزي المصري العديد من التعليمات الرقابية التي استهدفت تعزيز الشمول المالي، من أهمها إصدار تعليمات فتح فروع البنوك الصغيرة لاسيما بالمناطق النائية والريف بهدف إتاحة الخدمات المصرفية للمواطنين، فضلاً عن العمل على تطوير البنية المالية التحتية، وذلك من خلال إنشاء شركة للاستعلام الائتماني "I-Score"، بالإضافة إلى دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة عن طريق شركة ضمان مخاطر الائتمان، من خلال إصدار ضمانات بقيمة 2 مليار جنيه مصري

للشركة مقابل قيامها بإصدار ضماناتها للبنوك لتغطية جزء من المخاطر المصاحبة لتمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة.

كما يتعاون البنك المركزي المصري مع الهيئة العامة للرقابة المالية في تهيئة البيئة التنظيمية لتقديم المنتجات المختلفة من أنظمة التمويل غير المصرفي، والعمل على أن تصل تلك المنتجات لأكبر قدر من شرائح المجتمع.

من أجل دعم القطاع المالي غير المصرفي، تقوم الهيئة العامة للرقابة المالية بتتمة وتطوير أنشطة التمويل غير المصرفي مثل التمويل العقاري والتأجير التمويلي، والتخصيم والتمويل متناهي الصغر. في ذات السياق، قام البنك المركزي بإطلاق مبادرة للتمويل العقاري تستهدف محدودي ومتوسطي الدخل، وبأسعار فائدة تبلغ 5 في المائة للفئة تحت محدودي الدخل، و7 في المائة لفئة محدودي الدخل، و8 في المائة لمتوسطي الدخل، و10.5 في المائة لشريحة الدخل فوق المتوسط، ومدة أقصاها 20 سنة. كما أصدرت الهيئة العامة للرقابة المالية أول معايير للتقييم العقاري، وتم إصدار الشروط الموحدة لمنح قروض التمويل العقاري لمحدودي الدخل في نوفمبر 2016، حيث تتضمن شروط تعامل البنوك مع أصحاب المعاشات والمستفيدين منها وأصحاب المهن الحرة نظراً لانخفاض دخولهم أو صعوبة إثباتها.

على صعيد الخدمات المصرفية الرقمية ونظم الدفع والتسوية، أصدر البنك المركزي المصري، في نوفمبر 2016، الإصدار الجديد من "القواعد المنظمة لتقديم خدمات الدفع باستخدام الهاتف المحمول" وقد تزامن ذلك مع إصدار وحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب "إجراءات العناية الواجبة بعملاء خدمات الدفع باستخدام الهاتف المحمول"، حيث تمثل الحزمة المتكاملة الجديدة من القواعد والإجراءات خطوة إيجابية نحو التوسع في استخدام خدمات الدفع من خلال الهاتف المحمول. من أجل تعزيز الشمول المالي وخاصة محدودي الدخل والشباب وسكان المناطق النائية للحصول على الخدمات البنكية بسرعة وأقل تكلفة. أصدرت الوحدة أيضاً إجراءات العناية الواجبة المبسطة لعملاء خدمات الدفع تضمنت الحدود القصوى لقيم المحافظ الإلكترونية بالنسبة للأشخاص الاعتباريين والطبيعيين بالإضافة للحد الأقصى للتحويل والسحب خلال اليوم الواحد والشهر، مع التركيز على مراقبة الأنشطة الاحتيالية وحماية حقوق العملاء. كما أصدر البنك المركزي القواعد المنظمة لتقديم

الخدمات المصرفية عبر شبكة الإنترنت والتي وضعت الحد الأدنى اللازم لتقديم تلك الخدمات بطريقة آمنة.

في مجال البنية التحتية أصدر البنك المركزي المصري تعليماته في شأن الجوانب التالية:

- إلزام جميع الجهات الحكومية بعدم سداد أي مستحقات للموردين المتعاقدين مع تلك الجهات تزيد قيمتها عن عشرين ألف جنيه بصورة نقدية أو عن طريق شيكات مصرفية.
- تكليف كافة الجهات الحكومية التي تقدم خدمات عامة للجمهور أو تدير مرافق عامة أن تتيح للمتعاملين معها وسائل للدفع غير النقدي واستهداف الانتهاء من ذلك على مراحل خلال عامين.
- إعفاء المواطنين من المصاريف الخاصة بفتح حساب لخدمات الدفع بالهاتف المحمول وخفض المصاريف الخاصة بخدمات الدفع من خلال الهاتف المحمول بنسبة 50 في المائة حتى نهاية مارس 2019.
- الاعتماد على منظومة دفع ذات علامة تجارية وطنية في المدفوعات الحكومية وأعمال صرف الدعم في صورتيه العينية والنقدية حيث تم بالفعل إصدار أول كارت بالمنظومة في سبتمبر 2018.
- الموافقة على إحالة مشروع قانون تنظيم استخدام وسائل الدفع غير النقدي إلى مجلس الوزراء تمهيداً للعرض على مجلس النواب.

المملكة المغربية

إنطلاقاً من الدروس المستقاة من الأزمة المالية العالمية ومن الإصلاحات التي تم إقرارها على الصعيد الدولي في مجال الإشراف والتنظيم المالي ومن الاستفادة من النتائج المستخلصة من تجربة محاكاة سيناريو أزمة نظامية أجريت سنة 2009، قام كل من بنك المغرب ووزارة الاقتصاد والمالية وهيئة مراقبة سوق الرساميل والهيئة المكلفة بالإشراف على قطاع التأمينات والاحتياط الاجتماعي، بعمل هام يهدف إلى إحداث أسس متينة لإطار المراقبة الاحترازية الكلية والاستقرار المالي، الذي ينبني على منظومة مؤسساتية وتشغيلية ترمي إلى تحديد المخاطر النظامية وضبطها وتدبير الأزمات المحتملة وتعريف وتفعيل الأدوات الاحترازية الكلية، يشمل التالي:

أ. **الإطار القانوني:** تم تعديل القانون البنكي في أواخر 2014، وإنشاء لجنة التنسيق والرقابة على المخاطر الشمولية وتعريف هذه المخاطر⁴ وتحديد مفهوم المراقبة الاحترازية الكلية⁵.

كما تمت المصادقة من طرف المجلس الحكومي في شهر يوليو 2017 على مشروع مراجعة القانون الأساسي لبنك المغرب، الذي يهدف إلى توسيع مهام البنك لتشمل مساهمته في تعزيز الاستقرار المالي، وكذا تكييف أدوات تدخله مع هذه المهمة، والرقي بهذا القانون الأساسي إلى مرتبة مطابقة لأفضل المعايير المعمول بها دولياً، وتعزيز استقلالية بنك المغرب. كما تم النص على أحكام جديدة تمكن من التشاور المنتظم بين الوزير المكلف بالمالية والي بنك المغرب من أجل ضمان انسجام السياسة الاحترازية الكلية وكذا السياسة النقدية مع الأدوات الأخرى المتعلقة بالسياسات الاقتصادية الكلية. تجدر الإشارة أيضاً، أنه تم إصدار القانون القاضي بإحداث الهيئة المستقلة لأسواق رأس المال سنة 2013 والقانون المحدث للهيئة المستقلة لمراقبة التأمينات والاحتياط الاجتماعي سنة 2014.

ب. **الإطار المؤسسي:** تم إحداث لجنة التنسيق والرقابة على المخاطر الشمولية بموجب القانون رقم 12-103 المتعلق بمؤسسات الائتمان والهيئات الاعتبارية في حكمها لتحل محل لجنة التنسيق بين هيئات مراقبة القطاع المالي التي تم إنشاؤها بموجب القانون المصرفي في سنة 2006. ويتألفها والي بنك المغرب، وتضم ممثلين عن هيئة مراقبة التأمينات والاحتياط الاجتماعي والهيئة المكلفة بمراقبة أسواق رأس المال ووزارة الاقتصاد والمالية.

تتمثل مهام هذه اللجنة، في التنسيق بين أنشطة أعضائها في مجال الإشراف على المؤسسات الخاضعة لمراقبتها، وتنسيق عمليات الإشراف التي تقوم بها المؤسسات المكلفة بمراقبة الوحدات التي تكوّن تكتلاً مالياً، وتحديد المؤسسات ذات الأهمية النظامية، ومراقبة وتنسيق آليات تنظيمها، وتحليل وضعية القطاع المالي وتقييم المخاطر النظامية والسهر على اتخاذ التدابير اللازمة لتفاديها،

⁴ خطر شمولي هو خطر اضطراب الخدمات المالية ناتج عن عجز كلي أو جزئي للنظام المالي والذي يمكنه أن يؤدي إلى نتائج خطيرة على الاقتصاد.

⁵ رقابة احترازية كلية هي جميع أدوات التنظيم والرقابة المتعلقة بالقواعد الاحترازية للمؤسسات المالية الهادفة إلى المحافظة على استقرار النظام المالي وضبط الخطر الشمولي.

والتنسيق بين الإجراءات المتخذة لحل الأزمات وتنسيق أنشطة التعاون وتبادل المعلومات مع النظراء الأجانب.

وتعقد هذه اللجنة اجتماعات دورية نصف سنوية، تدارس فيها المخاطر التي تواجه النظام المالي اعتماداً بالخصوص على خريطة للمخاطر الشمولية التي تشمل القطاع البنكي والتأمينات وسوق الرساميل، كما تُقِيم متانة المؤسسات ذات الأهمية الشمولية.

تم إنشاء لجنة الاستقرار المالي، ك لجنة داخلية ببنك المغرب، في أبريل 2012، وتتولى تقييم المخاطر التي تهدد الاستقرار المالي ودراسة الإجراءات والأدوات الاحترازية الكلية التي يجب اتخاذها للتخفيف من تلك المخاطر. وتقوم هذه اللجنة، في إطار اختصاصاتها، بتقييم خريطة المخاطر الشمولية ونقط ضعف النظام المالي، كما تسهر على تقييم تأثير السياسات الماكرو اقتصادية على الاستقرار المالي. تعقد هذه اللجنة كذلك اجتماعات نصف سنوية، تعتبر تحضيرية لاجتماعات لجنة التنسيق والإشراف على المخاطر الشمولية.

تم إحداث لجنة تدبير الأزمات بمقتضى اتفاقية أبرمت سنة 2012 بين السلطات المالية ووزارة الاقتصاد المكلفة بالمالية، وبتأسيها وزير الاقتصاد والمالية، وتضم والي بنك المغرب ومسؤولي هيئة مراقبة التأمينات والاحتياط الاجتماعي، والهيئة المكلفة بمراقبة أسواق الرساميل. وتتجلى مهمة هذه اللجنة في تنسيق أنشطة الهيئات المكونة لها في مجال تدبير الأزمات المالية التي قد تستدعي التدخل المالي للدولة.

في هذا الصدد وفي حال حدوث أزمة ذات طابع نظامي، تجتمع لجنة التنسيق والإشراف على المخاطر التنظيمية بغية تقييم الوضعية، وتنسيق أشغالها، وعند الاقتضاء، اتخاذ القرار بشأن تفعيل لجنة تدبير الأزمات.

تجدر الإشارة إلى أنه في حال اعتبرت لجنة التنسيق والإشراف على المخاطر التنظيمية، أن الوضعية تستدعي تدخلاً مالياً من الدولة، يقوم رئيسها بإخبار الوزير المكلف بالمالية بصفته رئيساً للجنة تدبير الأزمات. ويوافيه بتحليل يشمل على الخصوص (1) طبيعة الصدمة ونتائجها، (2) اقتراحاً أولياً للتدابير الممكنة لحل

الأزمة و(3) الجدول الزمني الموصى به للعمليات التي يجب إنجازها. وتقيس لجنة تدبير الأزمات التداعيات النظامية الممكنة للأزمة وتصيغ الإجابات الملائمة والاستراتيجية الممكن تنفيذها للخروج من الأزمة. وتقوم لجنة التنسيق والإشراف على المخاطر التنظيمية بالتحليل التكميلية المطلوبة، عند الاقتضاء، من طرف لجنة تدبير الأزمات وتنسق تنفيذ التدابير التي قررتها هذه الأخيرة.

ج. إطار التواصل وتبادل المعلومات: يتطلب النهوض بالاستقرار المالي تحقيق التواصل بين جميع مكونات القطاع المالي وغير المالي. في هذا الإطار، قررت السلطات التنظيمية المشرفة على النظام المالي، وعلى غرار باقي الدول، إصدار تقرير سنوي حول الاستقرار المالي. تسعى السلطات من خلال هذا التقرير، إلى أن تقدم للعموم رؤية شاملة حول وضعية النظام المالي والتوجهات الاقتصادية والمالية والمخاطر التي يمكن أن تطاله.

ويناقد التقرير الذي يتم إعداده بشكل مشترك بين بنك المغرب والهيئات المكلفة بتنظيم النظام المالي، حول أربعة فصول تتناول على التوالي:

1. أبرز التطورات الماكرو اقتصادية على الصعيدين العالمي والوطني والمخاطر المرتبطة بها وآثارها على النظام المالي،
2. الوضعية المالية للوحدات غير المالية وقدرتها على احترام التزاماتها المالية إزاء النظام المالي،
3. تقييم متانة المؤسسات المالية وقدرتها على الصمود. وتتناول التحليلات أهم المخاطر المتعلقة بقطاعات البنوك والتأمينات وأنظمة التقاعد،
4. التطورات التي تعرفها أسواق الرساميل والبنيات التحتية للسوق، مع تسليط الضوء على تقييم أبرز المخاطر التي يواجهها استقرار الأسواق والبنيات التحتية ذات الأهمية النظامية.

يُقدم قبل هذه الفصول موجز عام يقدم لمحة عامة عن أبرز التوجهات الاقتصادية والمالية التي تمت ملاحظتها ارتباطاً بالاستقرار المالي.

إضافة إلى التقرير حول الاستقرار المالي، فقد تم تنظيم ندوات تحسيسية محلية وإقليمية حول قضايا الاستقرار المالي لفائدة أطر الهيئات المالية المغربية لفائدة

التجمعات المهنية للنظام المالي المغربي وبعض الهيئات الخارجية خاصة تلك التي تمثل الدول الافريقية.

د. تمارين محاكاة الأزمة: قام بنك المغرب بإنجاز تمرينين لمحاكاة الأزمة، بدعم من البنك الدولي وبالتعاون مع وزارة المالية والسلطات المالية الأخرى. وتم إنجاز التمرين الأول سنة 2009 والثاني في 2014. وكانت هذه التمارين تهدف بالخصوص إلى اختبار، من خلال سيناريو الأزمة، سير الأنظمة التنفيذية والقانونية القائمة، وكذا آليات تبادل المعلومات والتنسيق بين مختلف السلطات المشاركة في هذه التمارين.

شملت السيناريوهات المعتمدة بالنسبة لتمرين المحاكاة المنجزة عدة صدمات لإضفاء البعد النظامي على الأزمة. دام التمرين الثاني المنجز في 2014 طيلة يوم واحد دون انقطاع، وقام به فريق تقني محلي مكون من ممثلي بنك المغرب، ووزارة المالية وباقي السلطات المالية مع فريق البنك الدولي. وتم على شكل أحداث متتالية تم إخبار المشاركين بها يوم التمرين.

من جانب آخر، وقّعت السلطات المالية في المغرب في مطلع عام 2014 على اتفاقية تنشئ إطاراً لتبادل المعلومات فيما بينها. وتحدد هذه الاتفاقية المعلومات التي سيتم تبادلها بين السلطات المذكورة في الحالات العادية، وتلك التي يتعين تبادلها عند وقوع أزمة ما.

الفصل الثالث: تطورات أداء القطاع المصرفي في الدول العربية والمخاطر المحتملة

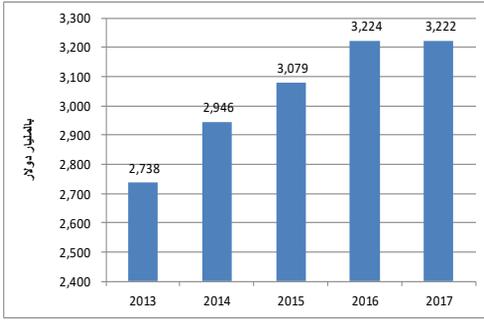
كما سبقت الإشارة، أبرزت الأزمة المالية العالمية أهمية سلامة القطاع المصرفي في الحفاظ على الاستقرار المالي والاقتصادي، حيث تلعب البنوك دوراً أساسياً في الإقتصاد والمتمثل بتوفير السيولة والإحتياجات التمويلية لتمويل الأنشطة الإقتصادية المختلفة الأمر الذي يُعزز النمو الاقتصادي. كانت المراكز المالية لعدد كبير من البنوك بداية الأزمة، مستقرة في الولايات المتحدة الأمريكية، ولكن تعثر بنك ليمان براذرز أدى إلى انهيار البنوك الأخرى واحداً تلو الآخر بسبب مخاطر العدوى، بل وتعدى ذلك حدود الولايات المتحدة الأمريكية بحيث وضعت النظام المالي العالمي برمته في مخاطر، الأمر الذي انعكس سلباً على اقتصادات الدول وكبدتها خسائر باهظة لسنوات عديدة، عزز ذلك قناعة السلطات الإشرافية أن استقرار كل من النظامين المالي والاقتصادي لا يتحقق إلا إذا تم أخذ المخاطر المالية والإقتصادية (جنباً إلى جنب) بالإعتبار عند إتخاذ القرارات في السياسات الإقتصادية والإحترافية.

تبرز أهمية القطاع المصرفي في الدول العربية، من خلال دوره الحيوي المتمثل في ردف الإقتصاد الوطني بالسيولة اللازمة للأنشطة الإقتصادية المختلفة، ويُعتبر القطاع المصرفي في الدول العربية أهم مكون للنظام المالي فعلى سبيل المثال شكلت موجودات القطاع المصرفي في كل من الأردن، مصر، الكويت والبحرين ما نسبته 94 في المائة، 90 في المائة، 88 في المائة و85 في المائة من موجودات النظام المالي على التوالي. إضافةً لذلك، يُعد القطاع المصرفي في الدول العربية كبير الحجم إذا ما قورن بالنتائج المحلي الإجمالي، فقد بلغ حجم موجودات هذا القطاع مقوم بالدولار في نهاية عام 2017 حوالي 3.2 ترليون دولار مشكلاً ما نسبته 130 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي لمجموع الدول العربية، الأمر الذي يوضح أهمية تعزيز متانة هذا القطاع وبما ينعكس إيجابياً على الإستقرار الإقتصادي والمالي في الدول العربية، خصوصاً أن هذا القطاع واجه العديد من التحديات والمخاطر التي أفرزتها الأوضاع والمتغيرات الإقليمية والعالمية. وبالرغم من ذلك، فقد استمر الطابع الإيجابي لأداء القطاع المصرفي العربي خلال العام 2017، حيث أظهرت البيانات الإحصائية المجمعّة للبنوك العربية تواصل التحسن بشكل عام في المؤشرات الرئيسية

لأداء القطاع المصرفي العربي بصورة مجمعة، وإن كان ذلك قد يتفاوت في حالة بعض الدول العربية، حيث ظهر تأثير التحديات والظروف الصعبة التي تواجهها بعض الدول العربية، على أداء القطاع المصرفي فيها، يستعرض هذا الفصل تطور أداء القطاع المصرفي في الدول العربية ومخاطره⁶.

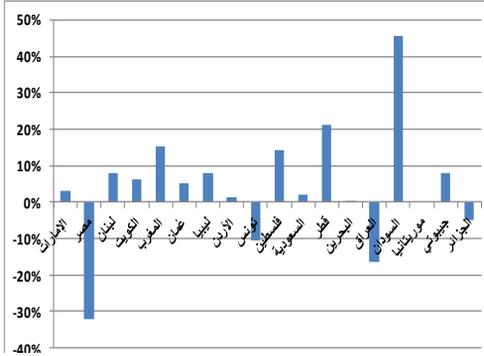
أ. موجودات القطاع المصرفي في الدول العربية

شكل 3-1: تطور حجم الموجودات (مقوم بالدولار) لدى القطاع المصرفي العربي خلال الفترة (2013-2017)



أخذ حجم موجودات القطاع المصرفي في الدول العربية بالنمو خلال الفترة (2012-2016) ثم إستقر نسبياً خلال عام 2017. إذ بلغ حجم الموجودات مقوم بالدولار الأمريكي حوالي 3,222 مليار دولار أمريكي في نهاية عام 2017 مقابل 3,224 مليار دولار أمريكي في نهاية عام 2016 (شكل 3-1). شهد حجم الموجودات للقطاع المصرفي ارتفاعاً خلال عام 2017 لدى معظم الدول العربية؛ إلا أن الإنخفاض الطفيف في حجم الموجودات لدى القطاع المصرفي، جاء بسبب تراجع حجم الموجودات (مقوماً

شكل 3-2: معدل نمو الموجودات (مقوم بالدولار) لدى القطاع المصرفي العربي خلال عام 2017 مقارنةً بعام 2016

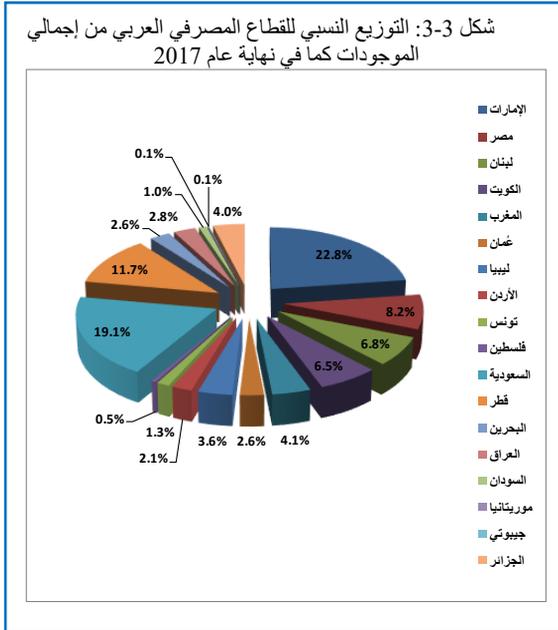


بالدولار الأمريكي) في البنوك المصرية وبدرجة أقل البنوك العراقية، حيث تراجع

⁶ لا بد من التنويه قبل البدء بإستعراض هذا الفصل إلى أن البيانات المتعلقة بالقطاع المصرفي المصري تأثرت بسعر صرف الجنيه، حيث من الممكن أن تكون البيانات المتعلقة بهذا القطاع نمت بالعملة المحلية وبالوقت نفسه تراجعت عند تقويمها بالدولار الأمريكي.

حجم الموجودات في كل من البنوك المصرية والعراقية في نهاية عام 2017 بنسبة 32.1 في المائة و16.5 في المائة مقارنةً بنهاية عام 2016 على التوالي، ويُعزى التراجع في حجم الموجودات (مقوماً بالدولار) لدى البنوك المصرية إلى انخفاض قيمة الجنيه المصري مقابل الدولار الأمريكي خلال العامين 2016 و2017 مع توجه الإنتقال إلى سعر الصرف المعموم، علماً أن موجودات البنوك المصرية إرتفعت بالعملة المحلية لنفس الفترة بنسبة 20 في المائة لكن تراجع قيمة الجنيه المصري أدت إلى انخفاض قيمة موجودات البنوك المصرية بالدولار الأمريكي، أما البنوك العراقية فقد تراجع حجم موجوداتها في عام 2017 بسبب إعادة تقييم وتسوية بعض موجودات المصارف، أما بنوك بقية الدول العربية فالشكل (2-3) يبين معدل نمو حجم الموجودات فيها.

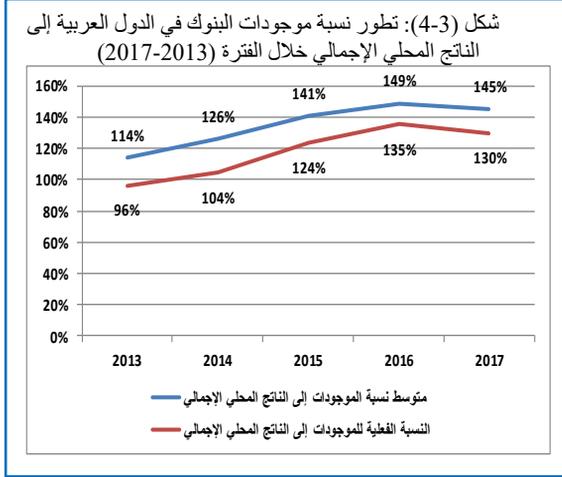
أما فيما يخص التوزيع النسبي لموجودات القطاع المصرفي العربي، فلا زالت البنوك الإماراتية تستحوذ على الحصة الأكبر، إذ إستحوذت البنوك الإماراتية نهاية عام 2017 على ما نسبته 22.8 في المائة من موجودات القطاع المصرفي العربي،



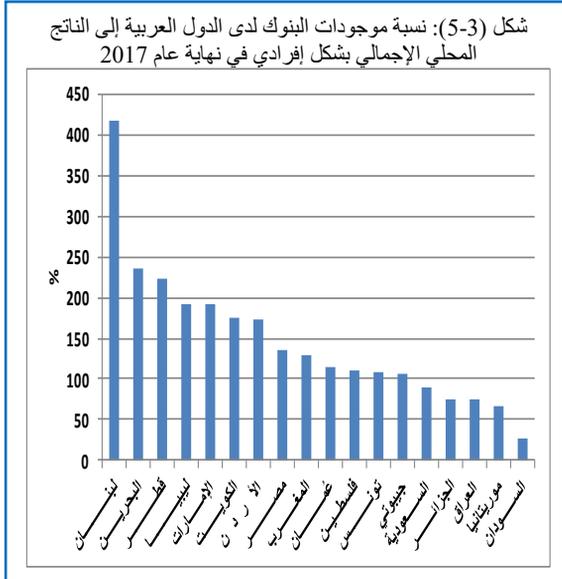
تليها البنوك السعودية والقطرية بحصة سوقية بلغت 19.1 في المائة و11.7 في المائة على التوالي، بمعنى أن البنوك الإماراتية والسعودية والقطرية إستحوذت على حوالي 53.6 في المائة من موجودات القطاع المصرفي العربي، علماً أن القطاع المصرفي في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، إستحوذ على ما نسبته 65.3 في المائة من

إجمالي موجودات القطاع المصرفي العربي. أما بالنسبة للدول العربية الأخرى، فقد إستحوذت البنوك المصرية على ما نسبته 8.2 في المائة من إجمالي موجودات القطاع

المصرفي العربي تليها كل من البنوك اللبنانية والمغربية والجزائرية بما نسبته 6.8 في المائة، 4.1 في المائة و4.0 في المائة على التوالي (شكل 3-3).



أما متوسط نسبة موجودات البنوك في الدول العربية إلى الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية، فقد أخذت اتجاهاً تصاعدياً خلال الفترة (2013-2016)، إلا أنها إنخفضت في نهاية عام 2017، إذ بلغت النسبة بالمتوسط 145 في المائة في نهاية عام 2017 مقابل 149 في المائة في نهاية عام 2016، علماً أن المتوسط بلغ في نهاية الأعوام 2013،



2014 و2015 حوالي 114 في المائة، 141 في المائة في 2016 و149 في المائة في 2017. وتنعكس هذه النسب أهمية القطاع المصرفي في الدول العربية نظراً لارتفاع حجمه، وبالتالي أهمية دور السلطات الرقابية في تعزيز متانة هذا القطاع وتقييم مخاطره بشكل مستمر، وذلك من خلال استخدام السياسات الإحترازية الكلية والجزئية

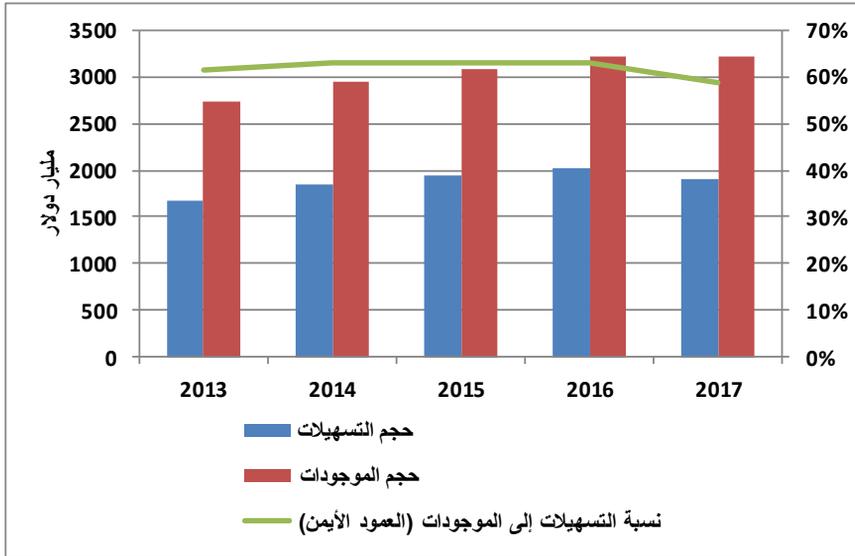
والتنسب مع السياسات الإقتصادية الأخرى لا سيما السياستين النقدية والمالية. أما على المستوى الإفرادى فكانت النسبة الأعلى للبنوك اللبنانية وبنحو 417 في المائة، تليها البنوك البحرينية ومن ثم البنوك القطرية في عام 2017، بنحو 235 و224 في المائة

على التوالي. أما الدول التي كانت لها النسبة الأقل فقد كانت البنوك السودانية والموريتانية، حيث بلغت النسبة لديها 26، و67 في المائة على التوالي (شكل 3-5).

ب. هيكل موجودات القطاع المصرفي لدى الدول العربية

بالرغم من تراجع حجم التسهيلات الائتمانية الممنوحة من القطاع المصرفي في الدول العربية خلال عام 2017، إلا أن محفظة التسهيلات الائتمانية لازالت المكون الأكبر من موجودات هذا القطاع. فقد بلغت قيمة التسهيلات الممنوحة من القطاع المصرفي مقومة بالدولار في نهاية عام 2017 حوالي 1,897 مليار دولار أمريكي مقابل 2,025 مليار دولار أمريكي في نهاية عام 2016 أي بمعدل إنخفاض بلغ 6.3 في المائة، وبالرغم من هذا الإنخفاض الطفيف إلا أن حجم التسهيلات الائتمانية المقدمة من هذا القطاع لا يزال أكبر مما كان عليه في الفترة (2013-2015)، علماً أن متوسط حجم التسهيلات مقوم بالدولار خلال كامل الفترة (2013-2017) بلغ حوالي 1,878 مليار دولار أمريكي أي أن حجم التسهيلات في نهاية عام 2017 يفوق متوسط كامل الفترة المذكورة بمقدار 19 مليار دولار أمريكي مما يُشير إلى

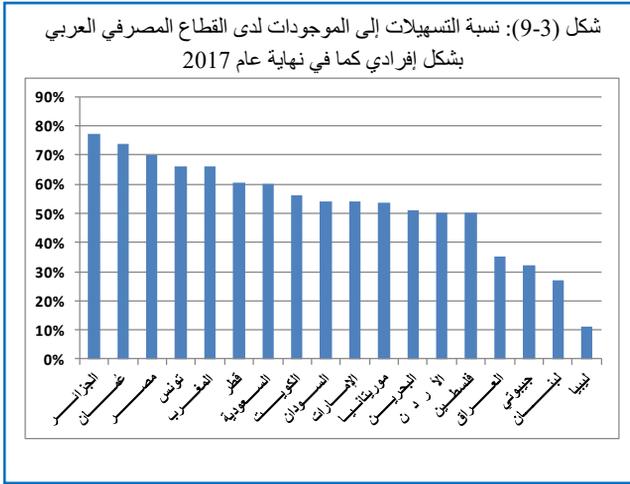
شكل (3-6): تطور حجم كل من التسهيلات والموجودات (مقومة بالدولار) ونسبة التسهيلات إلى الموجودات لدى القطاع المصرفي في الدول العربية خلال الفترة (2013-2017)



البنوك القطرية، إذ بلغ معدل نمو تسهيلاتها 14 في المائة و13 في المائة على التوالي، فيما جاءت البنوك الليبية والمصرية بالمرتبتين الأخيرتين بمعدل إنخفاض بلغ 10، و38 في المائة، وذلك لأسباب المذكورة سابقاً حول تعويم سعر صرف الجنيه المصري الذي أثر سلباً على قيمة التسهيلات الممنوحة من قبل البنوك المصرية عند تقويمها بالدولار الأمريكي (شكل 3-8)، إذ حققت البنوك المصرية نمو بنسبة 9.4 في المائة وذلك بالجنيه المصري.

أما بخصوص نسبة التسهيلات إلى الموجودات، فقد احتلت البنوك الجزائرية المرتبة الأولى، فقد بلغت النسبة في نهاية عام 2017 حوالي 77 في المائة وهذا قد يدل على ارتفاع شهية المخاطر لدى هذه البنوك، في حين كانت النسبة الأقل للبنوك في كل من

جيبوتي وليبيا، حيث بلغت النسبة نحو 32، و11 في المائة على التوالي.



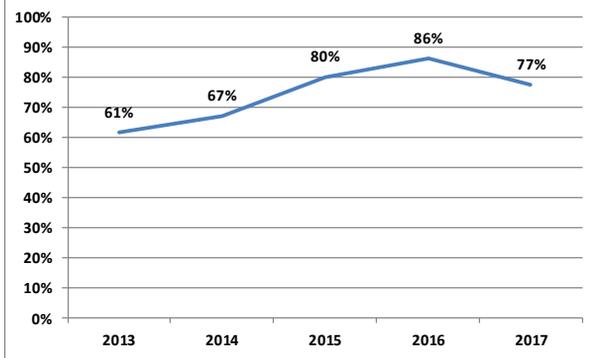
وتشير النسبة المنخفضة لدى البنوك الليبية إلى أن مساهمة القطاع المصرفي في تمويل النشاط الاقتصادي لا تزال محدودة بسبب

ما تحوزه المصارف الليبية من أصول سائلة وعدم التوسع في منح التسهيلات والقروض لمختلف القطاعات الاقتصادية (شكل 3-9).

أما فيما يخص نسبة التسهيلات الإئتمانية المقدمة من القطاع المصرفي العربي إلى حجم الناتج المحلي الإجمالي، فقد بلغت هذه النسبة في نهاية عام 2017 حوالي 77 في المائة، في حين بلغت نحو 86 في المائة في نهاية عام 2016. ويأتي هذا التراجع بسبب انخفاض قيمة التسهيلات (بسط النسبة) في نهاية عام 2017 مقارنةً بنهاية عام

2016 (شكل 3-

شكل (3-10): تطور نسبة التسهيلات الإئتمانية الممنوحة من القطاع المصرفي العربي إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2013-2017)



(10)، وبالوقت نفسه

تحسن الناتج المحلي الإجمالي (مقام

النسبة) لنفس الفترة،

أما نسبة التسهيلات

الإئتمانية الممنوحة

للقطاع الخاص إلى

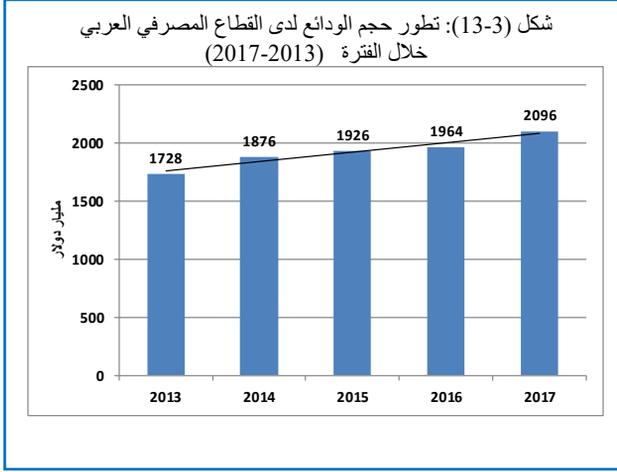
إجمالي التسهيلات

فقد شكلت في نهاية

عام 2017 ما نسبته

69 في المائة مقابل 68 في المائة في نهاية عام 2016. في حين شكلت التسهيلات الإئتمانية الممنوحة للقطاع الخاص ما نسبته 56 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في نهاية عام 2017 مقابل 58 في المائة في نهاية عام 2016، هذا تجدر الإشارة إلى أن كل من نسبة التسهيلات الإئتمانية الممنوحة للقطاع الخاص إلى إجمالي التسهيلات، ونسبة التسهيلات الإئتمانية الممنوحة للقطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي، تحظى باهتمام بالغ من قبل السلطات الرقابية، فالنسبة الأولى تقيس مزاحمة القطاع العام للقطاع الخاص للسيولة الموجهة للإستثمار، والنسبة الثانية يُعتمد عليها لتقييم المخاطر النظامية فهي تقيس مدى تناسب نمو الائتمان الممنوح للقطاع الخاص مع حجم النشاط الاقتصادي وبالتالي توجيه الائتمان نحو القطاعات الاقتصادية المنتجة، وتكمن أهمية هذه النسبة بأنها تقيس المخاطر النظامية من منظور مالي واقتصادي من خلال دراسة مدى تناغم وانسجام تحرك مؤشرين هاميين: الأول التسهيلات الممنوحة للقطاع الخاص من قبل المؤسسات المالية، والثاني الناتج المحلي الإجمالي، وحسب متطلبات بازل III يتم تقدير حجم فجوة الائتمان (الفرق بين الائتمان الممنوح للقطاع الخاص للناتج المحلي الإجمالي والإنتاج التاريخي لهذه النسبة) وذلك لغايات تفعيل/عدم تفعيل أداة احترازية هامة وهي هامش رأس المال

هذا وقد واصلت ودائع القطاع المصرفي ارتفاعها خلال الفترة (2013-2017) وتخطت عتبة الـ 2000 مليار دولار؛ حيث بلغ حجم الودائع مقوماً بالدولار حوالي

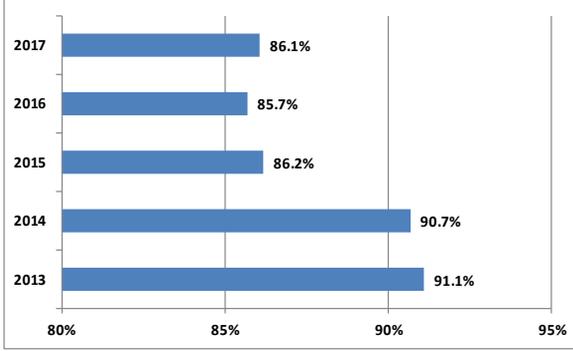


2,096 مليار دولار أمريكي في نهاية عام 2017 مقابل 1,964 مليار دولار أمريكي في نهاية عام 2016 وبمعدل نمو 6.7 في المائة، في حين بلغ حجم الودائع في نهاية الأعوام 2013، 2014 و2015 مقوماً بالدولار حوالي

1,728 مليار دولار، 1,876 مليار دولار و1,926 مليار دولار على التوالي (شكل 3-13). يُذكر أن لارتفاع حجم الودائع خلال الفترة (2013-2017) دلالات إيجابية عديدة منها على سبيل المثال: ثقة العملاء بالقطاع المصرفي العربي، نجاح سياسات البنوك باجتذاب المزيد من المدخرات، نجاح سياسات/استراتيجيات الشمول المالي التي تبنتها السلطات الرقابية، الأثر الإيجابي للخدمات المالية التي تعتمد على التقنيات المالية بما يُعزز من فرص الوصول إلى التحويلات والخدمات المالية .

أما عن هيكل الودائع لدى البنوك العربية فقد شكلت ودائع القطاع الخاص (الودائع الجارية والودائع الإيداعية والأجلة) ما نسبته 86.1 في المائة من إجمالي الودائع في

شكل (3-14): تطور نسبة ودائع القطاع الخاص إلى إجمالي الودائع لدى القطاع المصرفي في الدول العربي خلال الفترة (2013-2017)

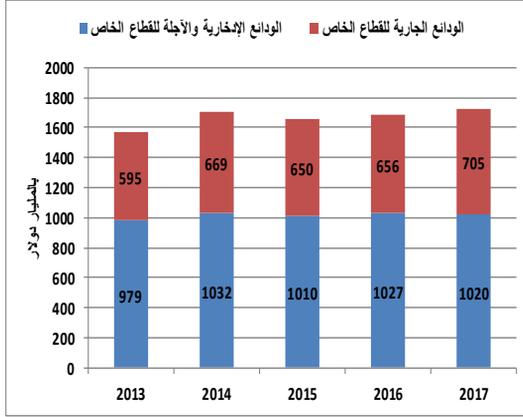


نهاية عام 2017 مقابل 85.7 في المائة في نهاية عام 2016، علماً أن النسبة بلغت 86.2، و90.7، و91.1 في المائة في نهاية الأعوام 2015، 2014 و2013 على التوالي (شكل 3-14).

وفيما يخص مكونات

ودائع القطاع الخاص فقد بلغت الودائع الإيداعية والأجلة مقومة بالدولار حوالي 1,020 مليار دولار في نهاية عام 2017 مقابل 1,027 دولار في نهاية عام 2016 أي بانخفاض طفيف بلغ حوالي 0.7 في المائة، في المقابل نمت الودائع الجارية بنسبة

شكل (3-15): مكونات ودائع القطاع الخاص لدى القطاع المصرفي في الدول العربية خلال الفترة (2013-2017)



7.5 في المائة للفترة ذاتها، حيث بلغ حجم الودائع الجارية مقوماً بالدولار حوالي 705 مليار دولار في نهاية عام 2017 مقابل 656 مليار دولار في نهاية عام 2016 (شكل 3-15).

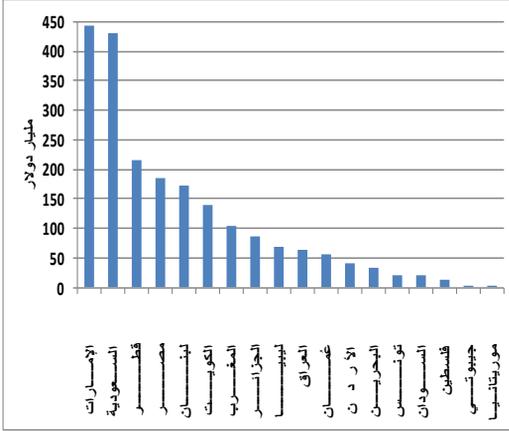
أما على المستوى الفردي، جاءت البنوك السعودية بالمرتبة الأولى بحجم ودائع (مقوماً

بالدولار) بلغ حوالي 456 مليار دولار في نهاية عام 2017 تليها البنوك الإماراتية بحجم ودائع بلغ 386 مليار دولار، في حين جاءت البنوك في كل من جيبوتي

وموريتانيا بالمرتبتين الأخيرتين بحجم ودائع بلغ 2 مليار دولار وواحد مليار دولار على التوالي (شكل 3-16).

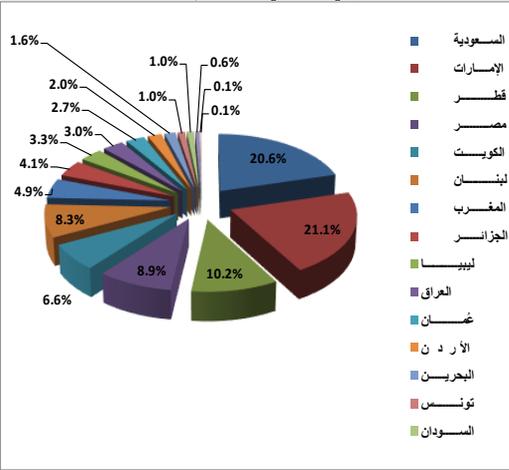
أما التوزيع النسبي للودائع لدى القطاع المصرفي في الدول العربية، فقد إستحوذت

شكل (3-16): حجم الودائع لدى القطاع المصرفي في الدول العربية حسب الدول، كما في نهاية عام 2017



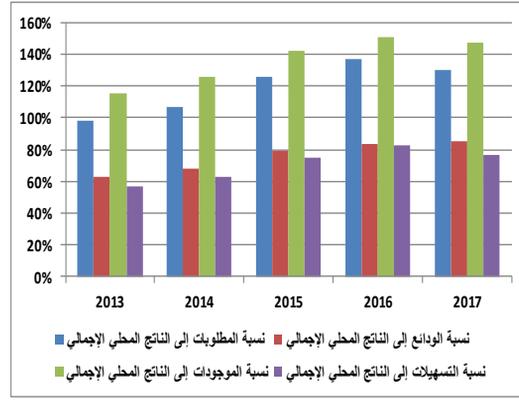
بنوك دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية على 62.8 في المائة من إجمالي حجم الودائع لدى القطاع المصرفي العربي في نهاية عام 2017، علماً أن البنوك السعودية والإماراتية والقطرية إستحوذت على ما نسبته 52.0 في المائة من إجمالي حجم الودائع في نهاية عام 2017. أما الدول العربية الأخرى (من غير دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية) فقد جاءت البنوك المصرية بالمرتبة الأولى (والرابعة عربياً)، إذ بلغت 8.9 في المائة في نهاية عام 2017 تلتها البنوك اللبنانية والتي إستحوذت على ما نسبته 8.3 في المائة (شكل 3-17).

شكل (3-17): التوزيع النسبي لحجم الودائع لدى القطاع المصرفي العربي، كما في نهاية عام 2017



وعند مقارنة نسبة كل من المطلوبات والودائع إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2013-2017)، يتبين أن نسبة الودائع إلى الناتج المحلي الإجمالي إرتفعت بشكل واضح خلال الفترة (2013-2016). أما نسبة إجمالي المطلوبات إلى الناتج المحلي الإجمالي فقد انخفضت في نهاية عام 2017 مقارنةً بنهاية عام 2016، فيما يخص نسبة إجمالي الودائع إلى الناتج المحلي الإجمالي، فقد بلغت النسبة في نهاية عام 2017 حوالي 86 في المائة في حين بلغت 83 في المائة في نهاية عام 2016،

شكل (3-18): تطور نسبة كل من الودائع، التسهيلات، المطلوبات والموجودات إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2013-2017)

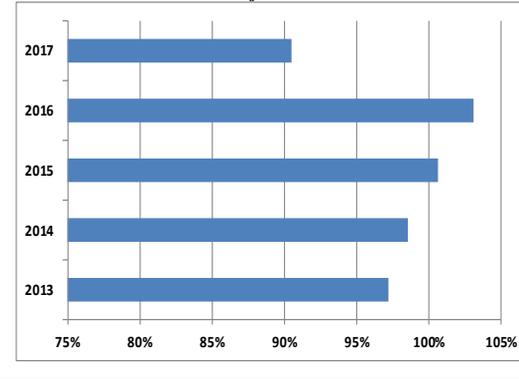


علماً أن النسبة بلغت 63 في المائة في نهاية عام 2013. أما نسبة إجمالي المطلوبات إلى الناتج المحلي الإجمالي، فقد تراجعت من 137 في المائة في نهاية عام 2016 إلى 130 في المائة في نهاية عام 2017، علماً أن النسبة بلغت في نهاية عام 2013 حوالي 98 في المائة (شكل 3-18).

وفيما يخص نسبة القروض إلى الودائع، فقد بلغت النسبة حوالي 90.5 في المائة في نهاية عام 2017، وذلك بعد أن سجلت إرتفاعاً بشكل مستمر خلال الفترة (2013-2016) لتصل إلى أعلى مستوى لها في نهاية عام 2016، إذ بلغت حوالي 103.1 في المائة (شكل 3-19). يُذكر أن نسبة القروض إلى الودائع تُعتبر أداة هامة للتنبؤ بإمكانية تعرض البنوك لمشاكل إضافة لقياس قدرة

إلى الودائع، فقد بلغت النسبة حوالي 90.5 في المائة في نهاية عام 2017، وذلك بعد

شكل (3-19): نسبة القروض إلى الودائع لدى الجهاز المصرفي في الدول العربية كما في نهاية 2017

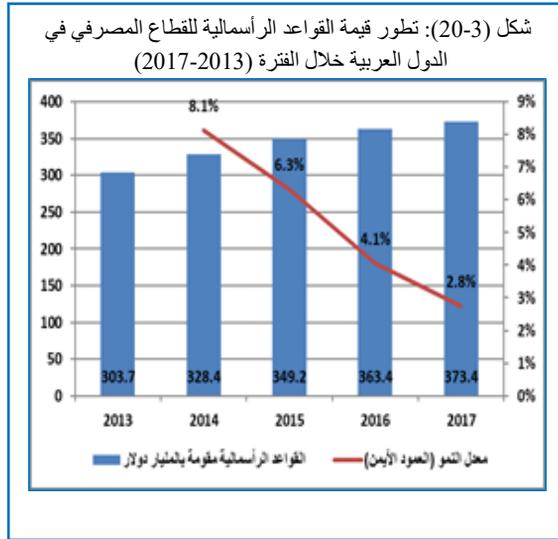


البنك على تغطية القروض بتمويل مستقر، وغالباً ما يتكون التمويل المستقر من ودائع

الأفراد وودائع الشركات غير المالية، فعندما تتجاوز القروض قيمة الودائع، تواجه البنوك فجوة تمويل تؤدي إلى تقييد دخولها إلى الأسواق المالية. وكلما كانت فجوة التمويل كبيرة زادت احتمالية تعرض البنوك لمخاطر سيولة، لكن في المقابل يؤخذ على هذه النسبة أنها لا تراعي هيكل الإستحقاق لكل من التسهيلات والودائع، حيث من المعروف أن آجال التسهيلات تكون عادةً أطول زمنياً من آجال الودائع. لذا تبرز هنا أهمية استخدام نسبة تغطية السيولة LCR ونسبة صافي التمويل المستقر NSFR (حسب مقررات بازل III) لقياس مخاطر السيولة لدى البنوك، كون هذه النسب أدق وتأخذ بالإعتبار هيكل الإستحقاقات لبسط ومقام كل نسبة.

د. القواعد الرأسمالية للبنوك العربية

تواصل تحسن القواعد الرأسمالية للبنوك العربية للعام الرابع على التوالي وإن كان بمعدل نمو متباطئ، قد يرجع ذلك إلى الحرص الكبير الذي أولته السلطات الرقابية والبنوك ذاتها في تدعيم القواعد الرأسمالية لها، والوصول إلى مستويات أمانة تعزز من الإستقرار المالي في تلك الدول وتحافظ على سلامة الأوضاع المالية للبنوك وتحميها من أي تقلبات أو أزمات مستقبلية. فقد أظهرت البيانات المجمعة للقطاع المصرفي العربي نمو القواعد الرأسمالية لهذا القطاع خلال الفترة (2013-2017)، إذ بلغت القواعد الرأسمالية (مقومة بالدولار) حوالي 373.4 مليار دولار في نهاية عام 2017 مقابل 363.4 مليار دولار في نهاية عام 2016، أي بنسبة نمو بلغت



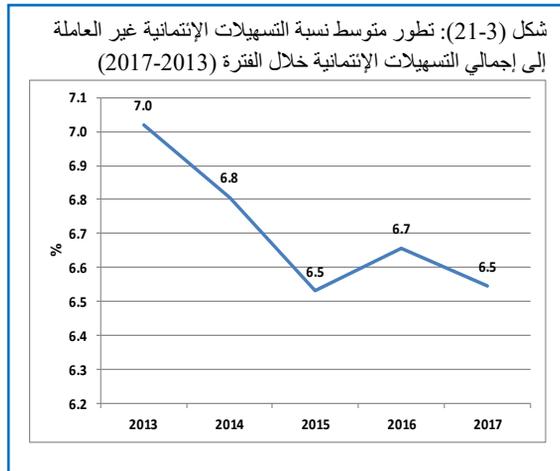
حوالي 2.8 في المائة (شكل 3-20)، علماً أن القواعد الرأسمالية إرتفعت بنسبة 23.0 في المائة عما كانت عليه في نهاية عام 2013، الأمر الذي يُعزز من قدرة القطاع المصرفي على مواجهة المخاطر المحتملة ويعزز من قدرته على استيعاب الصدمات. تجدر الإشارة إلى أن القواعد الرأسمالية لدول مجلس

التعاون لدول الخليج العربية شكلت حوالي 71.2 في المائة من إجمالي القواعد الرأسمالية للقطاع المصرفي العربي.

هـ. مؤشرات السلامة المالية

تُعتبر مؤشرات السلامة المالية بمثابة نظام إنذار مبكر حول الوضع المالي للبنك، إضافة إلى أنها تعكس مدى القدرة والكفاءة الإدارية للبنك من حيث إدارة مطلوباته وموجوداته بكفاءة، والقيام بدوره في الوساطة المالية مع تمتعه بالملاءة المالية، وكذلك تبيين قدرة البنك على مقابلة متطلبات كفاية رأس المال والسيولة وتحقيق مستويات مناسبة لكل منهما. يستعرض التقرير أبرز هذه المؤشرات في القطاع المصرفي لدى الدول العربية:

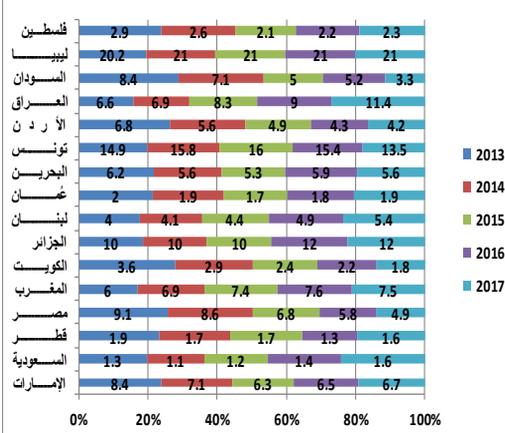
1. مؤشر جودة الأصول: تعتبر نسبة التسهيلات غير العاملة (التسهيلات المتعثرة) إلى إجمالي التسهيلات الإئتمانية من أهم النسب التي تقيس جودة الأصول لدى البنوك، حيث إن مخاطر الإعسار المالي للبنوك تبدأ في أغلبها من نوعية الأصول. إضافةً لذلك فإن هذه النسبة تعكس قدرة البنك على تحويل الأصول إلى سيولة. هذا وقد حافظ متوسط هذه النسبة لدى القطاع المصرفي في الدول العربية على مستويات مقبولة، إذ بلغ المتوسط حوالي 6.5 في المائة في نهاية عام 2017 مقابل 6.7 في المائة و6.5 في المائة في نهاية عامي 2016 و2015 على التوالي، علماً أن المتوسط بلغ 6.8 في المائة و7.0 في المائة في نهاية الأعوام 2014، 2013 على التوالي (شكل 3-21).



حوالي 21 في المائة في نهاية عام 2017. يُعزى ذلك إلى الظروف السياسية والإقتصادية التي لا تزال تُعاني منها ليبيا والتي أثرت على جودة الأصول لدى البنوك الليبية، فيما جاءت البنوك التونسية والبنوك الجزائرية والبنوك العراقية بالمرتبة الثانية والثالثة

والرابعة بنسب بلغت 13.5 في المائة و12.0 في المائة و11.4 في المائة على

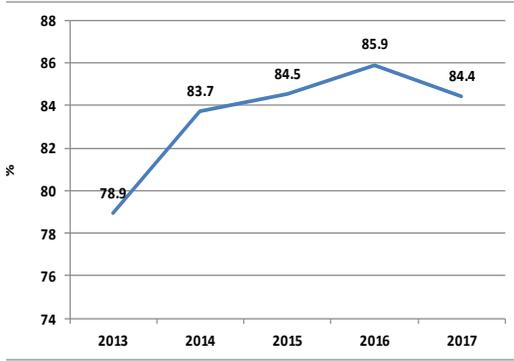
شكل (3-22): نسبة التسهيلات غير العاملة إلى إجمالي التسهيلات الإئتمانية لدى القطاع المصرفي في الدول العربية بشكل إفرادي للفترة (2013-2017)، %



التوالي، بالنسبة للجزائر، فيعزى ارتفاع النسبة بصورة كبيرة إلى تركيز الائتمان المقدم من البنوك لشركات ومؤسسات حكومية تعاني في الأساس من مشكلات اقتصادية، إضافة إلى استحواد البنوك الحكومية على نحو 86 في المائة من السوق المصرفي بالجزائر. وتنتهج السلطات الجزائرية حالياً برنامج إصلاح مصرفي شامل

يتضمن إعادة هيكلة البنوك الحكومية، وتسوية أوضاعها، إضافة إلى تخصيص مبالغ لإعادة هيكلة المديونية المستحقة على الشركات والمؤسسات الحكومية. أما فيما يخص تونس، فقد نتجت النسبة المرتفعة للتسهيلات غير العاملة لدى القطاع المصرفي إلى أسباب هيكلية ومؤسسية ترجع إلى فترة ما قبل سنة 2010 وتعمل الهيئات الرقابية حالياً مع القطاع البنكي على التخفيض التدريجي لهذه النسبة، أما البنوك العراقية فقد جاء ارتفاع النسبة لديها بسبب ارتفاع القروض غير العاملة لدى البنوك الحكومية والتي تمنح قروض أكبر من البنوك الخاصة. أما الدول العربية الأخرى فقد جاءت النسبة لبنوكها أقل من 10 في المائة، علماً أن النسبة لدى كل من البنوك القطرية والسعودية كانت الأقل من بين الدول العربية، إذ بلغت حوالي 1.6 في المائة، في حين بلغت النسبة لدى البنوك الكويتية والعمانية 1.8، و1.9 في المائة على التوالي (شكل 3-22).

شكل (3-23): تطور نسبة تغطية مخصصات القروض إلى إجمالي القروض غير المنتظمة خلال الفترة (2013-2017)

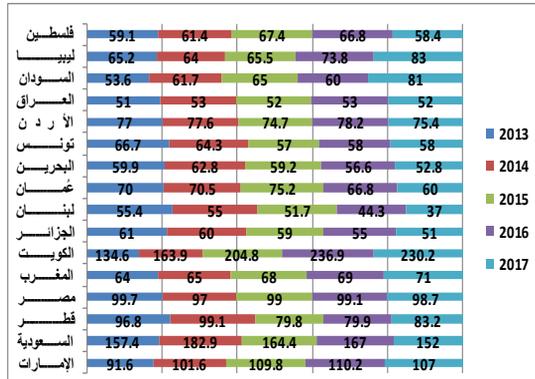


أما فيما يخص نسبة تغطية مخصصات القروض إلى إجمالي القروض غير المنتظمة لدى القطاع المصرفي في الدول العربية، فقد بلغ متوسط هذه النسبة حوالي 84.4 في المائة في نهاية عام 2017 مقابل 85.9 في المائة في نهاية عام 2016 (شكل 3-23).

أما على صعيد الدول العربية بشكل إفرادي، فقد احتلت الكويت المرتبة الأولى بنسبة مرتفعة بلغت 230 في المائة في نهاية عام 2017، تليها البنوك السعودية والبنوك الإماراتية بنسب بلغت 152 في المائة و107 في المائة على التوالي، فيما إنخفضت النسبة لدى كل من بنوك الجزائر، لبنان، البحرين، تونس، العراق وفلسطين عن 60 في المائة (شكل 3-24). وبشكل عام فإن انخفاض هذه النسبة قد يُعطي مؤشراً على عدم قدرة البنوك على مواجهة المخاطر الناجمة عن عدم الانتظام في سداد القروض، من جهة أخرى فإن

تكوين المخصصات بصورة مبالغ فيها قد يعطي انطباع غير ملائم لدى المستثمرين، وقد يعكس توقعات بعدم الاستقرار وعدم الثقة في محفظة القروض القائمة في المستقبل. إضافةً لذلك فإن المبالغة في تكوين المخصصات قد تحرم الاقتصاد من قدر كبير من

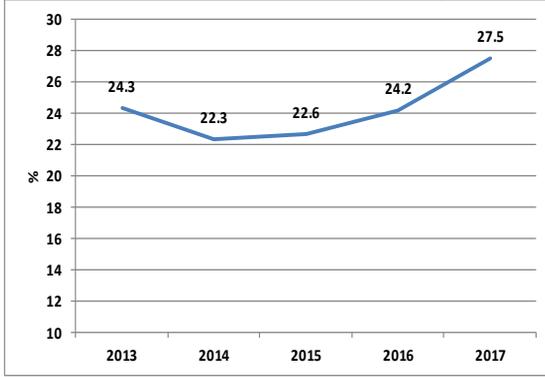
شكل (3-24): تطور نسبة تغطية مخصصات القروض إلى إجمالي القروض غير المنتظمة بشكل إفرادي خلال الفترة (2013-2017)، %



الأرباح الموزعة التي قد تسهم في تعزيز الاستهلاك والاستثمار، ومن ثم النمو الاقتصادي.

2. مؤشر معدل كفاية رأس المال: يعد رأس المال أداة هامة تعزز من قدرة البنوك على تحمل الصدمات المالية والإقتصادية والمخاطر المرتفعة والتي من الممكن أن تتعرض لها، وقد جاء الاهتمام بالملاءة المالية من قبل البنوك والسلطات الرقابية لما لها من أهمية كبيرة على سلامة المراكز المالية للبنوك. وتعتبر كفاية رأس المال من أهم النسب المستخدمة لقياس الملاءة المالية، حيث تقيس هذه النسبة قدرة البنوك على تحمل الصدمات وامتصاص الخسائر مما ينعكس إيجاباً على سلامة ومثانة الوضع المالي للبنك، وخلال الأزمة المالية العالمية الأخيرة تبين أن عدد من البنوك لم تمتلك رؤوس أموال ذات نوعية وجودة عالية تكفي لمواجهة المخاطر، وقد أدى إفراط البنوك في الديون داخل وخارج الميزانية لتآكل تدريجي لرؤوس أموالها وبالتالي تضاعف خسائرها الإئتمانية، وقد قامت لجنة بازل للرقابة المصرفية بإجراء مجموعة من التعديلات الجوهرية على معيار بازل II من خلال إصدار إرشادات جديدة بخصوص رأس المال والسيولة (بازل III)، تهدف إلى تعزيز قدرة البنوك وتعزيز نوعية رؤوس أموالها لاستيعاب الصدمات. ولعل من أهم التعديلات ضمن معيار بازل 3 تتمثل بتعزيز وتحسين نوعية وكمية رؤوس الأموال لدى البنوك من خلال احتفاظ البنوك برؤوس أموال بجودة ونوعية عالية تمتاز بقدرة مرتفعة على مواجهة المخاطر واستيعاب الخسائر. وقد ركز المعيار على إعادة تعريف رأس المال والتركيز على الجزء الذي يتصف بأعلى جودة والمسمى حقوق حملة الأسهم العادية Tier1 Capital وبموجب معيار بازل III فإن رأس المال التنظيمي للبنوك يجب ألا يقل عن 10.5 في المائة من الأصول المرجحة بالمخاطر.

شكل (3-25): تطور متوسط نسبة كفاية رأس المال لدى القطاع المصرفي في الدول العربية خلال الفترة (2013 - 2017)

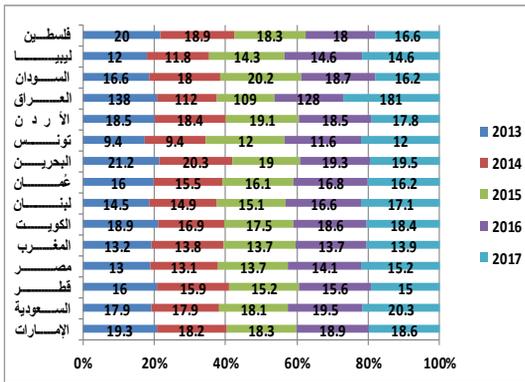


فيما يخص متوسط نسبة كفاية رأس المال لدى القطاع المصرفي في البنوك العربية، فقد واصلت النسبة ارتفاعها منذ عام 2014 وبنسب أعلى من تلك المطبقة دولياً حسب معيار بازل III، الأمر الذي يُشير إلى تمتع القطاع المصرفي العربي

بملاءة عالية ويعزز من قدرته على استيعاب الخسائر المحتملة، حيث بلغ متوسط النسبة في عام 2017 حوالي 27.5 في المائة مقابل 24.2 في المائة في عام 2016 (شكل 3-25)، وفي حال إستثناء العراق (كون النسبة لديها مرتفعة جداً إذ تراوحت بين 109 في المائة و180 في المائة خلال الفترة 2013-2017) يُصبح متوسط النسبة في عام 2017 حوالي 16.5 في المائة مقابل 16.8 في المائة في نهاية عام 2016، في حين بلغت خلال الأعوام 2015، 2014، 2013 حوالي 16.5 في المائة، 15.9 في المائة و16.2 في المائة على التوالي.

ولدى مقارنة نسبة كفاية رأس المال لدى القطاع المصرفي بين الدول العربية، يتبين أن البنوك العراقية احتلت المرتبة الأولى بنسبة كفاية رأس مال بلغت 181 في المائة

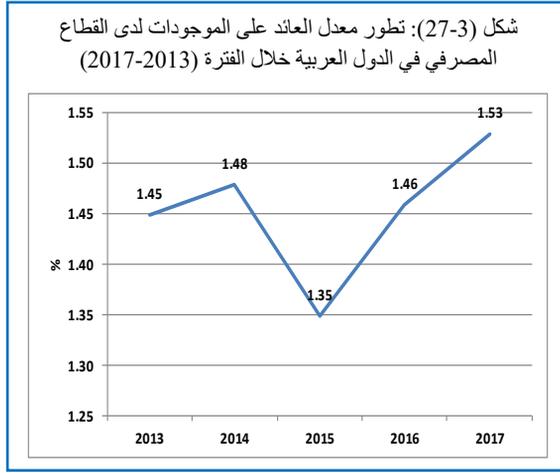
شكل (3-26): نسبة كفاية رأس المال لدى القطاع المصرفي في الدول العربية بشكل إفرادي للفترة (2013-2017)



في عام 2017، ويعود السبب في ذلك إلى افتتاح 6 بنوك خاصة في العراق، ومن المعروف أن البنوك الحديثة الترخيص يكون رأس مالها كبير قياساً بموجوداتها. أما في المرتبتين الثانية والثالثة فقد جاءت كل من البنوك السعودية والبحرينية، إذ

بلغت النسبة لديها 20.3 في المائة و19.5 في المائة على التوالي، في حين كانت النسبة الأقل لدى البنوك المغربية والتونسية، إذ بلغت 13.9 في المائة و12 في المائة على التوالي، مع ذلك تتجاوز هذه النسب النسبة المطبقة دولياً وفق مقررات بازل III وهي 10.5 في المائة (شكل 3-26).

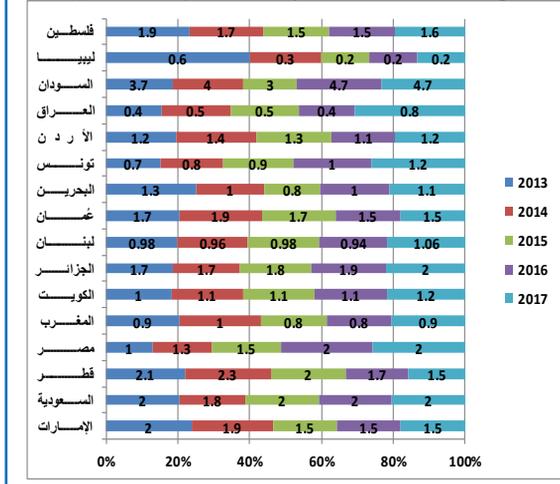
3. مؤشرات الربحية: تشمل معدل العائد على الموجودات ومعدل العائد على حقوق الملكية:



• **معدل العائد على الموجودات**: يشير معدل العائد على الموجودات بصورة أساسية إلى كفاءة عملية منح الائتمان، وقدرة القطاع المصرفي على المحافظة على الأصول، وتنميتها من خلال تحقيق عوائد مناسبة عليها، مما

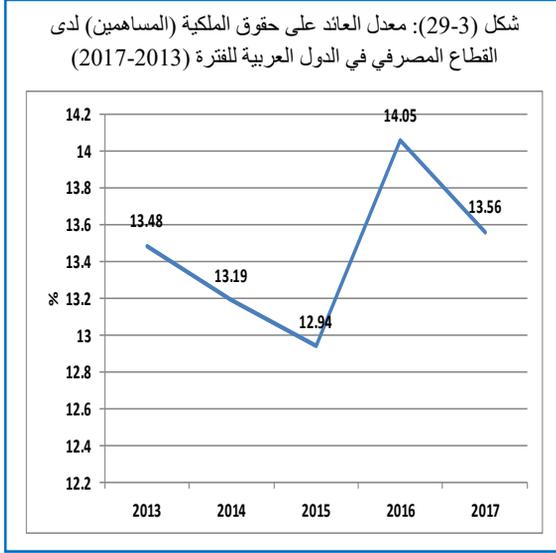
يعزز من تدفق الاستثمارات للقطاع المصرفي، وزيادة درجة الثقة في سلامته. وخلال الفترة (2013-2017) حافظت معدلات العائد على الموجودات على

شكل (3-28): تطور معدل العائد على الموجودات لدى القطاع المصرفي في الدول العربية بشكل إفرادي خلال الفترة (2013-2017)



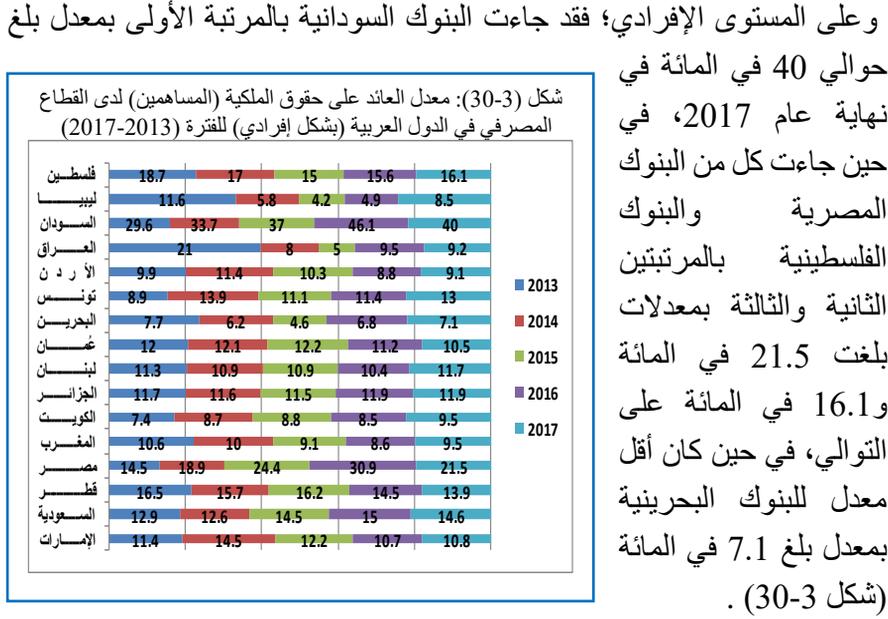
نسب تراوحت بين (1.35 في المائة - 1.53 في المائة) (شكل 3-27)، وقد حققت البنوك السودانية أعلى نسبة؛ إذ بلغت 4.7 في المائة، تلتها البنوك السعودية والمصرية والجزائرية بنسبة 2 في المائة، أما أقل نسبة فكانت للبنوك الليبية والعراقية بنسب بلغت 0.2 في

المائة، 0.8 في المائة على التوالي (شكل 3-28)، ويُلاحظ من الشكل (3-28) أن القطاع المصرفي في الدول العربية حافظ على معدلات موجبة لهذه النسبة رغم الصدمات الإقتصادية والسياسية التي شهدتها الفترة المذكورة، مما قد يشير إلى قدرة إدارات القطاع المصرفي على توظيف مصادر أمواله بشكل كفؤ إضافة إلى فاعليته في إدارة موجوداته .



• **معدل العائد على حقوق الملكية : حافظ القطاع المصرفي في الدول العربية على متوسط مستقر لمعدل العائد على حقوق الملكية خلال الفترة (2017-2013) تراوح بين 12.94 في المائة- 14.05 في المائة)، حيث بلغ المتوسط حوالي 13.56 في المائة في نهاية عام 2017 وبانخفاض طفيف**

عما كان عليه في نهاية عام 2016 إذ بلغ 14.05 في المائة، ويمكن القول بأن بقاء معدل العائد على حقوق الملكية ضمن مستويات موجبة جيدة يشير إلى الأداء الجيد للبنوك وفعاليتها في استخدام رأسمالها الأمر الذي يعزز من قدرتها على مواجهة الخسائر التي من الممكن أن تتعرض لها مستقبلاً (شكل 3-29).



من خلال ما تم تحليله في هذا الفصل يمكن الإستنتاج بأنه وبالرغم من التطورات الإقتصادية والسياسية التي شهدتها العالم بشكل عام والمنطقة العربية بشكل خاص وما رافق ذلك من صدمات مالية وسياسية خلال الفترة (2013-2017) إلا أن الجهاز المصرفي في الدول العربية كان مستقراً وقادراً بشكل عام على تحمل الصدمات، حيث واصل القطاع المصرفي العربي دوره الهام في الإقتصاد، وذلك بإجتذاب السيولة وتوجيهها للإستثمار وبما يعزز من النمو الإقتصادي، كما بين الفصل أن الجهاز المصرفي العربي حقق مستويات جيدة من رأس المال وجودة الأصول والربحية، الأمر الذي يعكس سياسات وجهود السلطات الرقابية لضمان سلامة القطاع المالي وبما يعزز من الإستقرار المالي، لكن لا زال على السلطات الرقابية - في ظل المخاطر والظروف المحيطة بالمنطقة العربية- مواصلة تعزيز رقابتها على القطاع المصرفي والتحقق بشكل مستمر من صحة أعماله وأدائه وتطوير البنية التحتية والتشريعية له وصولاً لمتطلبات الأمان المصرفي والإستقرار المالي وفقاً لأفضل المعايير والممارسات الدولية.

الفصل الرابع: تطورات القطاع المالي غير المصرفي والمخاطر المحتملة

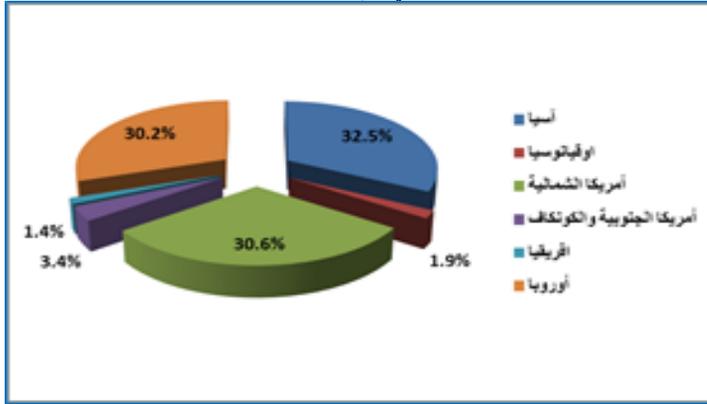
بالرغم من أن القطاع المصرفي يُعتبر أهم مكون للقطاع المالي في الدول العربية، إلا أن ذلك لا يقلل من أهمية القطاعات المالية الأخرى، حيث يُعتبر القطاع المالي غير المصرفي شريكاً للقطاع المصرفي في تعزيز النمو الإقتصادي والاستقرار المالي والإجتماعي في الدول العربية. كما يلعب القطاع المالي غير المصرفي دوراً استراتيجياً في تعزيز الشمول المالي، بما يدعم الاستقرار المالي والإقتصادي. فعلى سبيل المثال، يُسهم قطاع التأمين في تحقيق أهداف النمو الإقتصادي والتنمية بصفة عامة بما يوفره من حماية لممتلكات الأفراد والمؤسسات والمحافظة على الثروة الوطنية، وكذلك بما يستقطبه من موارد ادخار ضخمة تسمح بتمويل الاستثمار على المدى المتوسط والبعيد. من ناحية أخرى هناك قطاعات مالية أخرى لا تقل شأناً عن قطاع التأمين ومثال ذلك قطاع الأسواق المالية، حيث تلعب هذه الأسواق دوراً حيوياً في حشد المدخرات وتوجيهها لمجالات الاستثمار المتنوعة وتوفير مصادر التمويل طويل الأجل للمشروعات الاقتصادية المختلفة. أما قطاع مؤسسات الإقراض (مثل: مؤسسات التمويل الأصغر، شركات التأجير التمويلي، شركات تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة) فتقوم أيضاً بدور اقتصادي هام عن طريق منح الإئتمان للفئات التي تواجه صعوبات في الوصول إلى البنوك. يستعرض هذا الفصل تطورات القطاع المالي غير المصرفي ومخاطره، حيث سيحلل تطورات قطاعات مالية هامة وهي: قطاع شركات التأمين، قطاع الأسواق المالية، قطاع شركات التمويل (قطاع مؤسسات التمويل الأصغر وقطاع شركات التمويل الأخرى) وأخيراً قطاع شركات الصرافة⁷.

⁷ لا بد من التنويه قبل البدء بإستعراض هذا الفصل إلى أن البيانات المتعلقة بالقطاع المالي المصري تأثرت بسعر صرف الجنيه، حيث من الممكن أن تكون بيانات هذا القطاع نمت بالعملة المحلية وبالوقت نفسه تراجت عند تقويمها بالدولار الأمريكي.

أ. قطاع شركات التأمين⁸

يعتبر قطاع التأمين عنصراً هاماً في تعزيز الإستقرار المالي، حيث يتمثل دوره كما سبقت الإشارة في حماية الأفراد والممتلكات من المخاطر بالإضافة إلى تجميع المدخرات الوطنية وتنميتها لتعزيز التنمية الاقتصادية. وفي الدول العربية يلعب قطاع التأمين دوراً هاماً في دعم الإقتصاد الوطني كونه من أهم قطاعات الخدمات المالية غير المصرفية، حيث يسهم في دعم الأنشطة الإقتصادية والمحافظة على استقرارها. وقد شهد قطاع التأمين في الدول العربية نمواً خلال السنوات الأخيرة تزامن مع التطورات التي تشهدها اقتصادات المنطقة العربية التي تعزز الحاجة لخدمات التأمين، حيث بلغ إجمالي أقساط التأمين القائمة مع نهاية عام 2017 ما يقارب 41 مليار دولار أميركي لجميع أنواع التأمين التقليدية والإسلامية، وعلى الرغم من النمو المسجل في الرصيد القائم لأقساط التأمين، إلا أنه لا يزال بحاجة إلى التوسع، بما يعكس الفرص المتاحة لنمو القطاع، حيث لا تتجاوز هذه الأقساط نحو 2 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية، وهي نسبة تقل عن النسب المماثلة للمجموعات الإقليمية الأخرى. وعليه يفرض هذا الواقع تحديات على السلطات

شكل (1-4): الحصة السوقية للقارات من سوق التأمين العالمية في عام 2017



⁸ مصدر البيانات: التقرير السنوي لشركة إعادة التأمين العالمية- معهد Swiss Re، البنك المركزي العربية والتقارير السنوية لهيئات قطاع التأمين العربية، ويشمل هذا الفصل الدول العربية التالية: الأردن، الإمارات، البحرين، تونس، الجزائر، السعودية، السودان، عُمان، فلسطين، قطر، الكويت، لبنان، مصر والمغرب ما لم يتم ذكر خلاف ذلك.

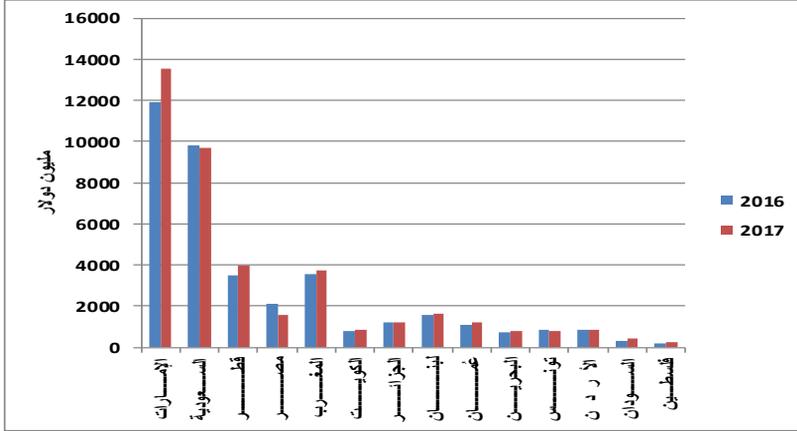
الإشرافية في الدول العربية للمساهمة في تطوير القطاع وزيادة الوعي بأهميته، وسنلقي فيما يلي المزيد من الضوء على أبرز المؤشرات المتعلقة في هذا القطاع.

1. إجمالي الأقساط المكتتبة لشركات التأمين: بلغ إجمالي أقساط التأمين المكتتبة لدى شركات التأمين العربية مقوماً بالدولار الأمريكي حوالي 40,526 مليون دولار أمريكي في نهاية عام 2017 مقابل حوالي 38,469 مليون دولار في نهاية عام 2016، أي بمعدل نمو بلغ 5.3 في المائة، علماً أن إجمالي أقساط التأمين المكتتبة على مستوى العالم بلغت حوالي 4,891.7 مليار دولار في نهاية عام 2017، لتمثل بذلك أقساط التأمين لدى شركات التأمين العربية ما نسبته أقل من واحد في المائة من سوق التأمين العالمية. وهذه تُعتبر حصة متواضعة إذا ما قورنت بالحصة السوقية للقارات بشكل عام الأمر الذي يعكس أهمية قيام السلطات الإشرافية في الدول العربية بتطوير هذا القطاع (شكل 4-1).

وعلى مستوى شركات التأمين العربية، فقد جاءت شركات التأمين الإماراتية بالمرتبة الأولى من حيث إجمالي أقساط التأمين المكتتبة، إذ بلغت لديها حوالي 13,521 مليون دولار أمريكي في نهاية عام 2017 تليها شركات التأمين السعودية والتي بلغ إجمالي الأقساط المكتتبة لديها حوالي 9,717 مليون دولار أمريكي، فيما احتلت شركات التأمين الفلسطينية المرتبة الأخيرة بإجمالي أقساط تأمين مكتتبة بلغ حوالي 255 مليون دولار (شكل 4-2). تجدر الإشارة إلى أن إجمالي أقساط التأمين على الحياة شكل في عام 2017 حوالي 19.7 في المائة

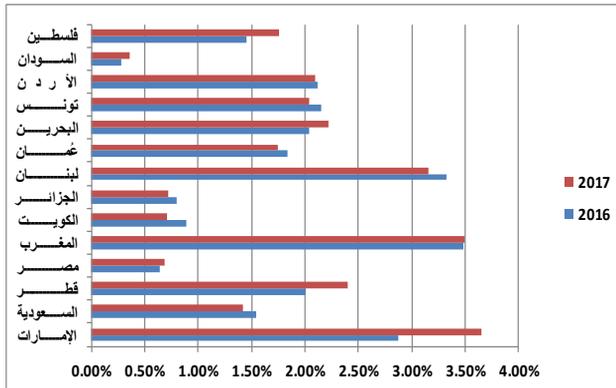
فقط من إجمالي الأقساط المكتتبة للقطاع، في حين شكل إجمالي أقساط التأمينات العامة الأخرى (غير التأمين على الحياة) ما نسبته 80.3 في المائة.

شكل (2-4): إجمالي الأقساط المكتتبة لشركات التأمين العربية خلال الفترة (2016-2017)



2. عمق التأمين في الدول العربية: يُقاس عمق التأمين دولياً من خلال احتساب إجمالي الأقساط المكتتبة لشركات التأمين العربية إلى الناتج المحلي الإجمالي. وقد بلغ إجمالي الأقساط المكتتبة لدى شركات التأمين العربية إلى الناتج المحلي الإجمالي حوالي 1.8 في المائة في نهاية عام 2017، وهي تقريبا نفس النسبة التي كانت عليها في نهاية عام 2016، في حين بلغ إجمالي الأقساط المكتتبة لدى شركات التأمين إلى الناتج المحلي الإجمالي على مستوى مختلف دول العالم

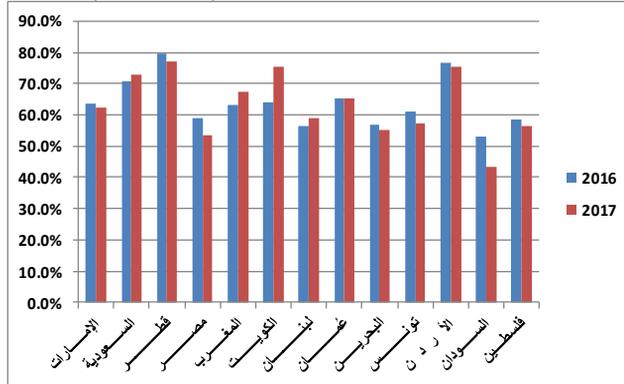
شكل (3-4): نسبة إجمالي الأقساط المكتتبة إلى الناتج المحلي الإجمالي (عمق التأمين) لدى شركات التأمين العربية خلال الفترة (2016-2017)



حوالي 6.13 في المائة في نهاية عام 2017. أما على مستوى شركات التأمين العربية، فقد كانت أعلى نسبة لشركات التأمين الإماراتية حيث بلغت النسبة لديها 3.65 في المائة في نهاية عام 2017، تليها شركات التأمين المغربية والتي بلغت النسبة لديها 3.49 في المائة، في حين كانت أقل نسبة لدى شركات التأمين المصرية والسودانية بنسب بلغت 0.68 في المائة و0.36 في المائة على التوالي (شكل 4-3).

3. إجمالي التعويضات من الأقساط المكتتبة : فيما يخص إجمالي التعويضات المدفوعة لدى شركات التأمين العربية، فقد بلغ متوسط التعويضات المدفوعة إلى الأقساط المكتتبة حوالي 63.1 في المائة في نهاية عام 2017 أي بتراجع طفيف عما كانت عليه في نهاية عام 2016، حيث بلغت النسبة آنذاك حوالي 63.7 في

شكل (4-4): نسبة إجمالي التعويضات المدفوعة إلى إجمالي الأقساط المكتتبة لدى شركات التأمين العربية خلال الفترة (2016-2017)

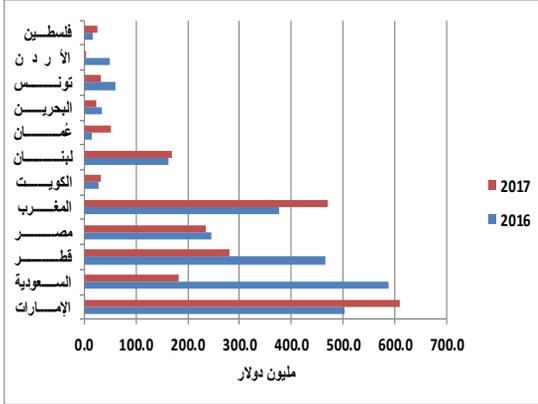


المائة. كانت النسبة الأعلى لإجمالي التعويضات المدفوعة إلى الأقساط المكتتبة لدى شركات التأمين القطرية بنسبة بلغت 76.9 في المائة، فيما كانت النسبة الأقل لشركات

التأمين السودانية إذ بلغت 43.2 في المائة (شكل 4-4).

4. أداء شركات التأمين العربية: فيما يتعلق بأداء شركات التأمين العربية؛ فقد إنخفضت أرباح شركات التأمين العربية خلال عام 2017 بما نسبته 16.7 في المائة مقارنةً بما كانت عليه في عام 2016، حيث بلغت أرباح هذه الشركات نحو 2.1 مليار دولار خلال عام 2017 مقابل 2.5 مليار دولار في عام 2016، وذلك بفعل تراجع أرباح قطاع التأمين في كل من: السعودية، قطر، مصر، البحرين، تونس والأردن، ويُعزى التراجع في أرباح هذه الشركات بشكل رئيسي

شكل (4-5): تطور أرباح شركات التأمين العربية خلال الفترة (2017-2016)



إلى ارتفاع نسبة حجم التعويضات إلى إجمالي الأقساط، وقد حققت شركات التأمين الإماراتية أكبر نمو في أرباحها بنسبة 21.1 في المائة في عام 2017 مقارنةً مع عام 2016، فيما حظيت شركات التأمين الأردنية بأكثر تراجع في أرباحها بنسبة 92.2 في المائة (شكل 4-5).

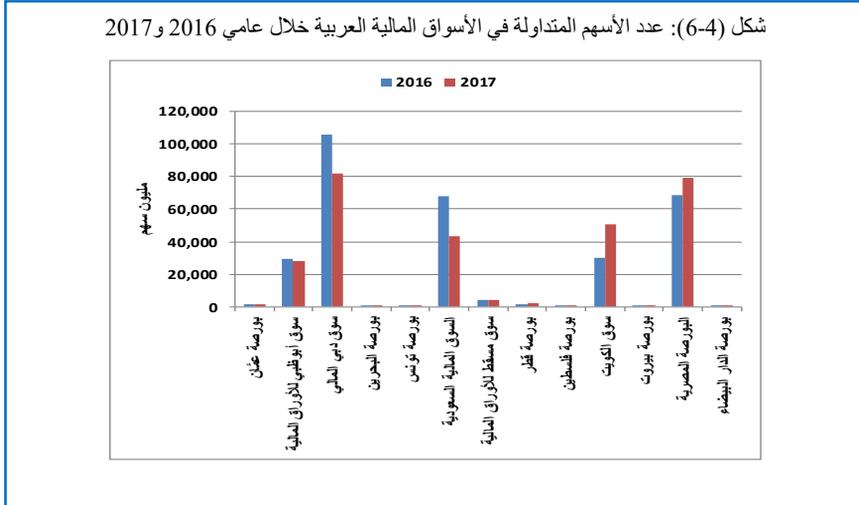
ب. الأسواق المالية العربية⁹

تكمن أهمية الأسواق المالية في دورها الحيوي والهام في دعم عجلة التنمية الاقتصادية وذلك من خلال تعبئة المدخرات الوطنية، حيث تسهم سوق الأوراق المالية في تنمية العادات الادخارية من خلال تشجيع الأفراد على استثمار فائض أموالهم في قنوات ادخارية تؤمن لهم دخلاً إضافياً وتوفر لهم درجة كبيرة من السيولة عند بيع الأسهم العائدة لهم. كذلك توفر الأسواق المالية السيولة اللازمة للمستثمرين والتي تدعم المشاريع الاقتصادية المختلفة في مختلف الاقتصادات، إذ ارتبط دورها الريادي في تعبئة الموارد

9 مصدر البيانات: النشرات الفصلية لقاعدة بيانات أسواق المال العربية - صندوق النقد العربي، ونشرات أسواق المال العربية، وموقع زاوية داوجونز لبيانات الأسواق المالية..

المالية والمخدرات وتوجيهها نحو الاستثمارات المنتجة. كذلك تُعطي الأسواق المالية مؤشراً ينبئ بحالة الإقتصاد فهي بمثابة إنذار مبكر لصانعي القرار عند إنخفاض قيمة الأسهم، حيث إن إنخفاض قيمة الأسهم بشكل مستمر يُعطي مؤشراً على إقبال الإقتصاد على مرحلة الكساد وارتفاعها يُعطي مؤشراً على إقبال الإقتصاد على مرحلة الإزدهار أو الإنتعاش، وبعد الأزمة المالية العالمية الأخيرة، إكتسبت الأسواق المالية أهمية بالغة من خلال دخول المؤشر القياسي لأسعار الأسهم كجزء أساسي من الدورة المالية، والتي يتم التنبؤ من خلالها بحدوث المخاطر النظامية وبالتالي حدوث أزمة، حيث إن ارتفاع المؤشر بشكل كبير لا يُعطي بالضرورة إنطباعاً إيجابياً، حيث إن ارتفاعه بشكل كبير قد يُنبئ بحدوث فقاعة سعرية تؤدي إلى حدوث الأزمة¹⁰، سنستعرض فيما يلي أبرز تطورات الأسواق المالية وأدائها لدى الدول العربية.

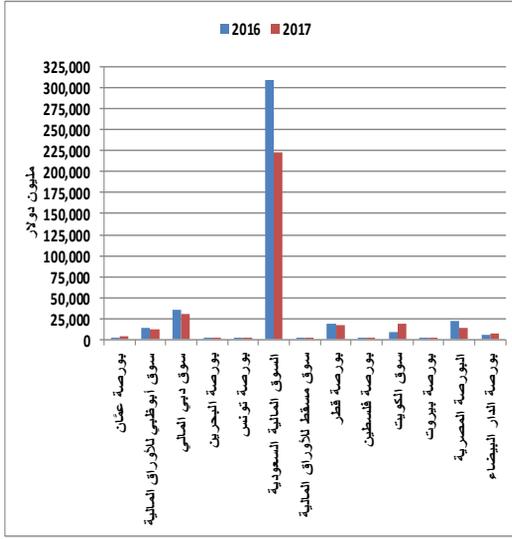
1. مؤشرات التداول في الأسواق المالية العربية: بلغ عدد الأسهم المالية المتداولة في الأسواق المالية العربية 294 مليار سهم في عام 2017 مقابل 312 مليار سهم



في عام 2016 أي بنسبة إنخفاض بلغت 5.8 في المائة ، كذلك إنخفضت قيمة

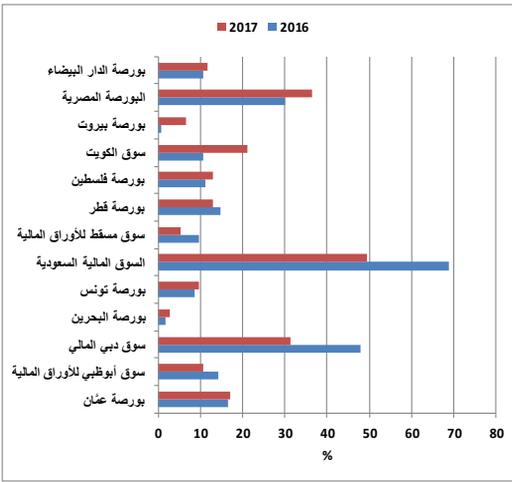
¹⁰ تقدم الدورة المالية بشكل رئيسي وصفاً لسلوك كل من: نسبة الإلتئمان الممنوح للقطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي، حجم الإلتئمان، وأسعار الأصول (الأسهم والعقارات)، لمزيد من التفصيل يمكن الرجوع لـ: Akerlof, G. What have we learned? Macroeconomic Policy after crisis, London: The MIT press Cambridge, Massachusetts, 2014, p 71-83.

شكل (4-7): قيمة الأسهم المتداولة في الأسواق المالية العربية خلال عامي 2016 و2017



الأسهم المتداولة من 422.4 مليار دولار في عام 2016 إلى 335.2 مليار دولار أمريكي أي بنسبة إنخفاض بلغت 20.7 في المائة، وكعدد أسهم متداولة إحتل سوق دبي المرتبة الأولى بعدد أسهم متداولة بلغ 82.2 مليار سهم تقريباً يليه البورصة المصرية بعدد أسهم متداولة بلغ 79.5 مليار سهم تقريباً، أما من حيث قيمة الأسهم فقد حققت السوق المالية

شكل (4-8): معدل دوران السهم في الأسواق المالية العربية خلال عامي 2016 و2017



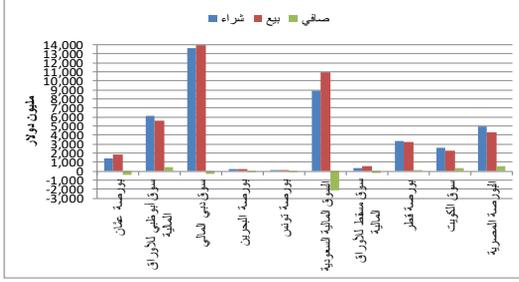
السعودية المرتبة الأولى بقيمة بلغت 223.0 مليار دولار تقريباً يليها سوق دبي المالي بقيمة بلغت حوالي 31.2 مليار دولار (شكل 4-6) و(شكل 4-7).

أما فيما يخص معدل دوران السهم، والتي تحسب من خلال إيجاد قيمة الأوراق المالية المتداولة مقسوماً على القيمة السوقية للأوراق المالية المدرجة بنهاية السنة، فقد بلغ معدل الدوران

في عام 2017 حوالي 29.9 في المائة مقابل 51.5 في المائة في عام 2016، وقد كان أكبر معدل دوران للسهم للسوق المالية السعودية، حيث بلغ 49.5 في المائة يليها

البورصة المصرية بمعدل دوران بلغ 36.5 في المائة، أما أقل معدل دوران فقد كان لبورصة البحرين إذ بلغ معدل الدوران فيها 2.6 في المائة (شكل 4-8).

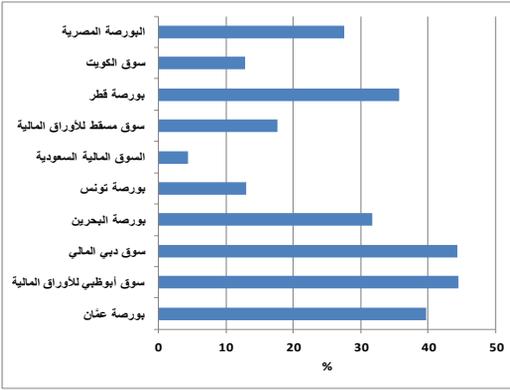
شكل (4-9): حجم معاملات المستثمرين الأجانب (بيع، شراء وصافي) في الأسواق المالية العربية في عام 2017



بخصوص معاملات المستثمرين الأجانب فقد بلغت معاملات الشراء خلال عام 2017 حوالي 41.3 مليار دولار في حين بلغت معاملات البيع حوالي

43.1 مليار دولار، وقد بلغ متوسط نسبة تعاملات الأجانب من التداول في الأسواق المالية العربية حوالي 27.1 في المائة، وقد احتل سوق دبي المالي المرتبة الأولى من حيث معاملات الشراء

شكل (4-10): نسبة تعاملات المستثمرين الأجانب من التداول في الأسواق المالية العربية في عام 2017



والبيع للمستثمرين الأجانب، حيث بلغ حجم تلك المعاملات 13.7 مليار دولار و14.0 مليار دولار على التوالي (شكل 4-9).

أما نسبة تعاملات الأجانب من التداول فقد كانت المرتبة الأولى من نصيب سوق أبوظبي للأوراق المالية، حيث بلغت النسبة لديه 44.5 في المائة (شكل 4-10).

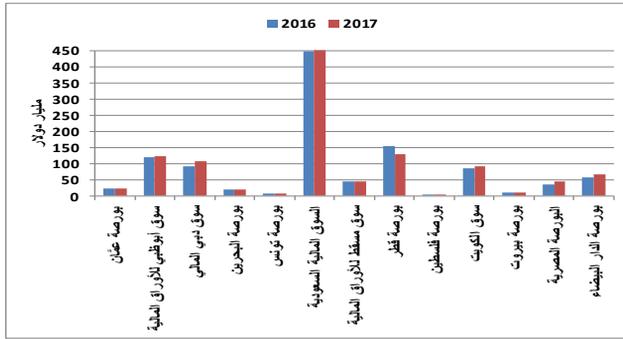
2. مؤشرات أداء الأسواق العربية: حافظت الأسواق العربية على أدائها الإيجابي في عام 2017، حيث بلغت القيمة السوقية لأسهم الأسواق العربية في نهاية عام 2017 حوالي 1,131 مليار دولار مقابل 1,107 مليار دولار تقريباً في نهاية عام 2016، أي بمعدل نمو بلغ 2.2 في المائة، وقد حقق سوق دبي المالي التغير الإيجابي الأبرز من حيث القيمة السوقية لأسهمه، إذ ارتفعت القيمة السوقية لأسهمه بمبلغ 15.4 مليار

تقرير الاستقرار المالي في الدول العربية 2018

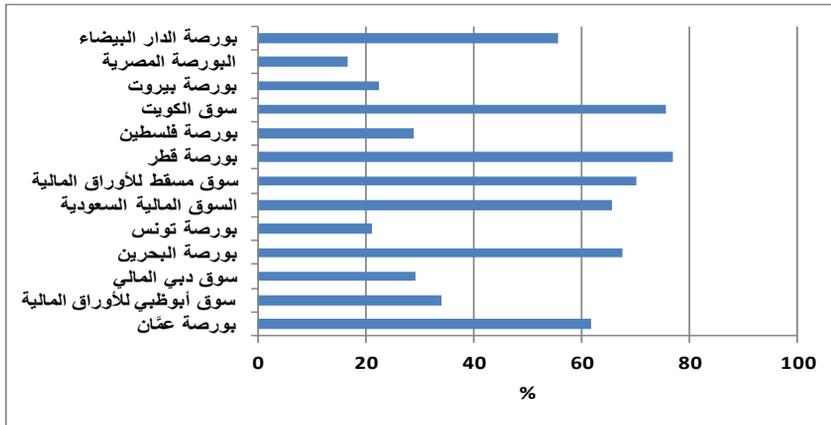
دولار، في حين كان التغير السلبي الأكبر لبورصة قطر، حيث إنخفضت القيمة السوقية لأسهمها بمقدار 25.1 مليار دولار (4-11).

أما بخصوص نسبة القيمة السوقية لأسهم الأسواق المالية إلى الناتج المحلي الإجمالي فقد بلغت 58.6 في المائة في نهاية عام 2017، وقد احتلت بورصة قطر المرتبة الأولى محققة نسبة بلغت 77.0 في المائة تلاها سوق مسقط للأوراق المالية بنسبة بلغت 70.3 في المائة، أما أقل نسبة فقد كانت للبورصة المصرية بنسبة بلغت 16.6 في المائة (شكل 4-12).

شكل (4-11): القيمة السوقية لأسهم الأسواق المالية العربية خلال عامي 2016 و2017

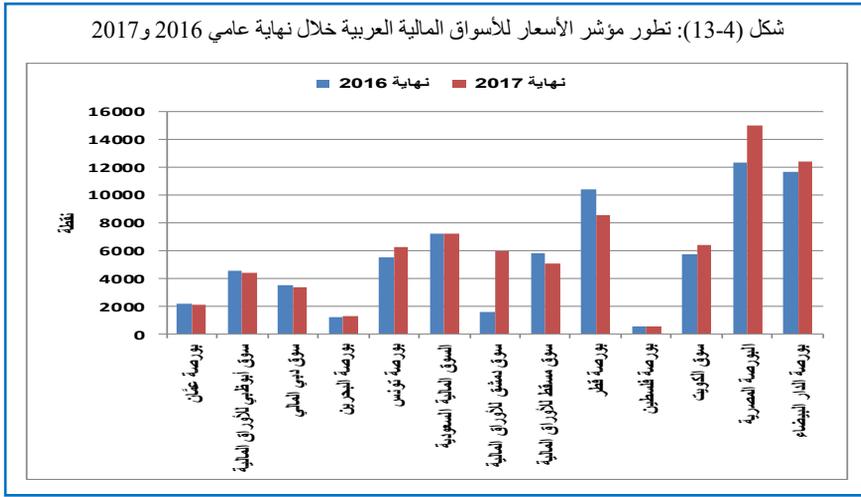


شكل (4-12): نسبة القيمة السوقية لأسهم الأسواق العربية إلى الناتج المحلي الإجمالي في عام 2017



3. مؤشرات الأسعار في الأسواق المالية العربية: ارتفع المؤشر المركب لصندوق النقد العربي في نهاية عام 2017 ليصل إلى 247.7 نقطة مقابل 245.6 نقطة في نهاية عام 2016 أي أن التغير السنوي في المؤشر بلغ 0.9 في المائة.

وقد احتل سوق دمشق للأوراق المالية المرتبة الأولى من حيث ارتفاع قيمة المؤشر إذ ارتفع المؤشر في نهاية عام 2017 بمقدار 269.9 في المائة يليها البورصة المصرية بتغير بلغ 21.8 في المائة في حين كان أكبر تغير سالب من نصيب البورصة القطرية بتغير بلغ 18.3 في المائة (شكل 4-13).



ج. شركات التمويل غير المصرفية

بعد الأزمة المالية العالمية الأخيرة، برزت الحاجة لوضع إطار عمل للسياسات والجراءات الرقابية لتنظيم نشاط المؤسسات المالية غير المصرفية، انطلاقاً من ثلاثة مرتكزات أساسية وهي: تعريف نشاط هذه المؤسسات وتحديد على وجه دقيق وخلق شبكة من المعلومات والبيانات حوله، تحديد وفهم نوع المخاطر التي يحملها هذا النشاط والتركيز على النظامية منها، وأخيراً، وبعد تحديد هذه المخاطر، تحديد السياسات والإجراءات الاحترازية التي يتوجب اتخاذها لتنظيم نشاط هذه المؤسسات. وبالرغم من أن البنوك هي المكون الرئيسي للنظام المالي، فقد دأبت العديد من البنوك المركزية لإخضاع العديد من هذه المؤسسات لمظلتها الرقابية، وذلك إدراكاً منها

لأهمية هذا القطاع ودوره في تعزيز الإستقرار المالي والنمو الإقتصادي، كون هذا القطاع يعزز من الشمول المالي وذلك من خلال تقديم التمويل بشكل أساسي للفئات التي تواجه صعوبات في الحصول على الإئتمان من البنوك، إلا أن غياب الرقابة عن هذا القطاع وغياب التمويل المسؤول لديه قد تؤدي إلى حدوث مخاطر نظامية تتمثل بإتقال كاهل الأفراد (وبالذات محدودي الدخل) بالمديونية الأمر الذي يزيد من إحصائية تعثر الأفراد مما قد يؤدي إلى زعزعة الإستقرار المالي والإجتماعي.

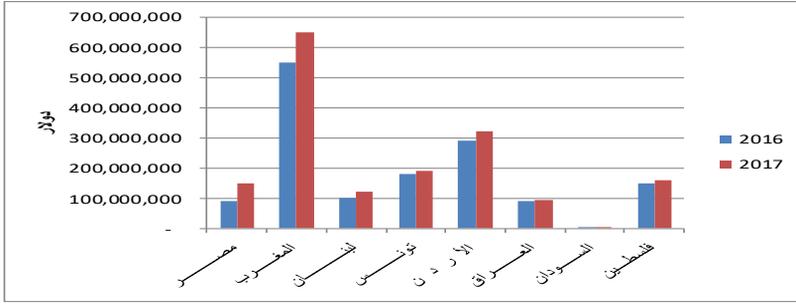
وفي الدول العربية خضت العديد من البنوك المركزية خطوات هامة في توسيع مظلتها الرقابية لتشمل أكبر قدر ممكن من مؤسسات هذا القطاع، حيث إن الرقابة على الجهاز المصرفي وحده لا تكفي لتحقيق الإستقرار المالي، ونظراً لأهمية دور هذا القطاع في إقتصادات الدول العربية، نستعرض فيما يلي تطورات هذا القطاع ومخاطره، حيث سيتم ابتداءً تحليل تطورات قطاع مؤسسات التمويل الأصغر ومخاطره، ومن ثم سيتم تحليل تطورات شركات التمويل الأخرى ومخاطرها بشكل عام كونه لا يوجد تعريف واضح لهذه الشركات وتختلف أنشطتها ومسمياتها وتبعيتها من دولة عربية إلى أخرى .

1. قطاع مؤسسات التمويل الأصغر: تعتبر عملية توفير خدمات التمويل للأشخاص ذوي الدخل المتدني و/أو للأشخاص الذين لا يتمكنون من الحصول على الخدمات المالية من القطاع المصرفي والتي عادة ما تكون من خلال قنوات قطاع التمويل الأصغر عملية لها دور محوري في تعزيز الشمول المالي وبالتالي التنمية البشرية والاقتصادية، حيث إن تقديم التمويل لهذه الفئات يساعد في تعزيز الإستقرار المالي والاقتصادي والاجتماعي وذلك من خلال تحويل هذه الفئات من فئات متلقية للمساعدات إلى فئات منتجة ومدرة للدخل، وللعمل على تعزيز وتطوير دور قطاع التمويل الأصغر وتحقيق الاستدامة له؛ فقد برزت أهمية وجود مظلة رقابية على هذا القطاع، حيث قامت بعض البنوك المركزية بإخضاع مؤسسات التمويل الأصغر لرقابتها نظراً لدورها الهام في تعزيز الإستقرار المالي والإقتصادي والإجتماعي كما ذكرنا أعلاه، وسنستعرض فيما يلي نظرة على هذا القطاع الواعد والهام في الدول العربية والذي قارب حجمه موجوداته مقوماً بالدولار الأمريكي 2 مليار دولار أمريكي¹¹.

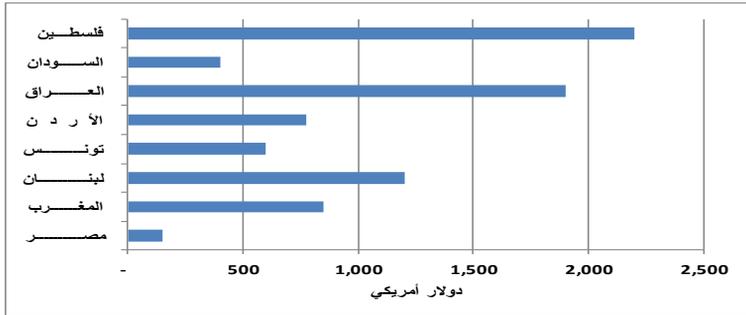
¹¹ بيانات الجزء المتعلق بمؤسسات التمويل الأصغر تشمل الدول العربية التالية: مصر، تونس، المغرب، العراق، الأردن، فلسطين، السودان، لبنان ومصادر البيانات هي: تقرير شبكات التمويل الأصغر للدول العربية (سنايل)، تقرير مدى الإلتشار العالمي وأسس مقارنة الأداء المالي الصادر عن سوق مكس.

القروض الممنوحة من مؤسسات التمويل الأصغر: بلغ حجم محفظة القروض المقدمة من مؤسسات التمويل الأصغر في نهاية عام 2017 مقوماً بالدولار الأمريكي حوالي (1.69) مليار دولار أمريكي، مقابل (1.45) مليار دولار في نهاية عام 2016، أي بمعدل نمو بلغ 16 في المائة الأمر الذي يعكس التطور الواضح لهذا القطاع ويعزز من دوره في تعزيز الشمول المالي، وقد احتلت مؤسسات التمويل الأصغر المغربية المرتبة الأولى بمحفظة قروض بلغ حجمها حوالي 650 مليون دولار أمريكي تليها مؤسسات التمويل الأصغر الأردنية بمحفظة قروض بلغ حجمها حوالي 320 مليون دولار أمريكي (شكل 4-14)، وقد بلغ متوسط حجم القرض حوالي 1,000 دولار/عميل في عام 2017، وقد بلغ أعلى متوسط لحجم القرض الممنوح لمؤسسات التمويل الأصغر الفلسطينية بمبلغ 2,200 دولار/عميل (شكل 4-15).

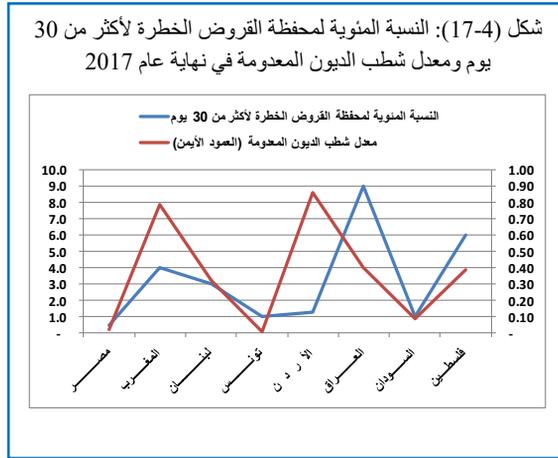
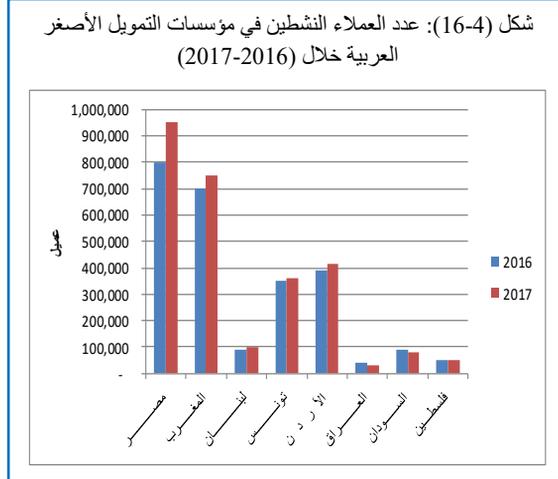
شكل (4-14): تطور محفظة القروض لدى مؤسسات التمويل الأصغر في الدول العربية خلال (2016-2017)



شكل (4-15): متوسط حجم القرض/عميل لدى مؤسسات التمويل الأصغر العربية خلال عام 2017



أما فيما يخص عدد العملاء النشطين لدى مؤسسات التمويل الأصغر العربية، فقد بلغ خلال عام 2017 حوالي 2,737 ألف عميل مقابل 2,510 ألف عميل خلال عام 2016، أي بمعدل نمو بلغ 9 في المائة، وقد إحتلت مؤسسات التمويل الأصغر المصرية المرتبة الأولى بعدد عملاء نشطين بلغ 950 ألف عميل خلال عام 2017 تليها مؤسسات التمويل الأصغر المغربية بعدد عملاء نشطين بلغ 750 ألف عميل (شكل 4-16).

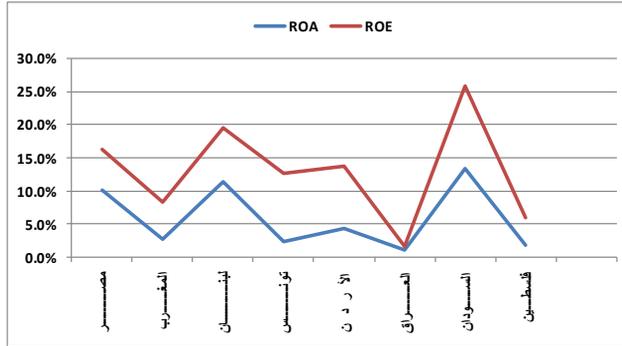


بالنسبة لجودة محفظة القروض لدى مؤسسات التمويل الأصغر العربية؛ فتشير البيانات إلى أن المحفظة ذات جودة عالية؛ إذ بلغت النسبة المئوية لمحفظه القروض الخطرة لأكثر من 30 يوم حوالي 3.2 في المائة في نهاية عام 2017، علماً أن مؤسسات التمويل الأصغر العراقية كانت لديها النسبة الأعلى، حيث بلغت النسبة لديها حوالي 9 في المائة في حين كانت النسبة الأقل لمؤسسات التمويل الأصغر المصرية. إذ بلغت حوالي 0.5 في المائة. أما معدل شطب الديون المعدومة فقد كان منخفضاً، حيث بلغ هذا المعدل حوالي 0.36 في المائة، علماً أن جميع مؤسسات التمويل الأصغر العربية كان لها معدل أقل من واحد في المائة الأمر الذي قد يُشير إلى كفاءة هذه المؤسسات في تقييم العملاء قبل منحهم القروض. كذلك يمكن الإستنتاج بأنه وفي ضوء بيانات هذا القطاع، فإن المخاطر الناجمة عن هذا القطاع على

الإستقرار المالي منخفضة وغير مقلقة خصوصاً أن هذا القطاع لا زال صغير الحجم نسبياً (شكل 4-17).

وأخيراً وفيما يخص ربحية مؤسسات التمويل الأصغر العربية، فقد حققت تلك المؤسسات عوائد جيدة؛ إذ بلغ كل من متوسط معدل العائد على الأصول ومعدل العائد على حقوق الملكية حوالي 5.9 في المائة و13.0 في المائة على التوالي، مما يُشير إلى كفاءة عملية منح القروض من قبل مؤسسات التمويل الأصغر، وقدرتها على المحافظة على الأصول وتنميتها من خلال تحقيق عوائد مناسبة عليها، إضافةً إلى فاعليتها في استخدام رأسمالها. هذا وقد حققت مؤسسات التمويل الأصغر السودانية المرتبة الأولى من حيث تحقيق معدلات أعلى لكل من العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية بمعدلات بلغت 13.3 في المائة و25.9 في المائة تليها مؤسسات التمويل الأصغر اللبنانية بمعدلات بلغت 11.4 في المائة و19.5 في المائة على التوالي (4-18).

شكل (4-18): معدل العائد على الأصول ROA ومعدل العائد على حقوق الملكية ROE لمؤسسات التمويل الأصغر العربية خلال عام 2016



2. شركات التمويل الأخرى¹²: يُعتبر قطاع شركات التمويل قطاع حيوي وهام في توفير

التمويل في الإقتصاد جنباً إلى جنب مع القطاع المصرفي، حيث واصلت البنوك المركزية في الدول العربية إهتمامها في تطوير هذا القطاع الهام، ونظراً لاختلاف مكونات هذا القطاع وتبعيته في الدول العربية، تم تحليل هذا القطاع لكل دولة عربية

¹² مصدر البيانات: المواقع الإلكترونية للبنوك المركزية العربية وتقارير الإستقرار المالي والتقارير السنوي، ويشمل هذا البند كل من: الأردن، السعودية، قطر، فلسطين، مصر، السودان، الكويت، البحرين، عُمان، الإمارات، المغرب وتونس.

على حدنا، نستعرض فيما يلي نبذة عن أهم مكونات هذا القطاع في عدد من الدول العربية حسب ما توفر من بيانات.

في المملكة الأردنية الهاشمية يتكون قطاع الشركات المالية غير المصرفية من شركات التأجير التمويلي وشركات التمويل المتعدد وشركات تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة إضافة إلى شركات التمويل الأصغر والتي سبق تحليلها، وقد قام البنك المركزي الأردني بإخضاع شركات التمويل الأصغر إلى رقابته في عام 2015 ويسعى لإخضاع كافة شركات التمويل الأخرى إلى رقابته، أما عن حجم هذا القطاع وتقسيمه فهي موضحة بالجدول (4-1) (تم إستثناء شركات التمويل الأصغر كونه سبق وأن تطرقنا إليها بالتفصيل). وفيما يخص أداء هذه الشركات فلا يتوفر بيانات بالخصوص باستثناء وجود بعض البيانات عن شركات التأجير التمويلي، حيث تراجع معدل العائد على حقوق المساهمين ومعدل العائد على الموجودات لديها للعام الثالث على التوالي. إذ بلغت في نهاية عام 2017 حوالي 7.3 في المائة و3.9 في المائة على التوالي، في حين بلغت في نهاية عام 2016 حوالي 8 في المائة و4.8 في المائة على التوالي.

جدول (4-1): تقسيم الشركات المالية غير المصرفية (باستثناء شركات التمويل الأصغر) في الأردن كما في

عام 2017

البيان	شركات التأجير التمويلي	شركات التمويل المتعدد	شركات تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة
عدد الشركات	15	12	2
حجم محفظة القروض (مليون دولار)	575	281	24
رأس المال المدفوع (مليون دولار)	179	193	0.1
إجمالي حقوق الملكية (مليون دولار)	339	231	13
إجمالي الإلتزامات (مليون دولار)	245	90	18
إجمالي الموجودات (مليون دولار)	625	384	34

وفي دولة الإمارات العربية المتحدة، تخضع شركات التمويل والإستثمار لرقابة مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي. وقد بلغ حجم هذا القطاع حوالي 16.3 مليار دولار في نهاية عام 2017 (منها 11.7 مليار دولار لشركات التمويل) مسجلاً انخفاضاً بنسبة 3.5 في المائة عن العام السابق. وتبلغ نسبة موجودات كل من شركات التمويل وشركات الإستثمار في الإمارات ما نسبته 2 في المائة من إجمالي موجودات القطاع المصرفي، وتقدم شركات التمويل تمويلات لغايات متنوعة تشمل التمويل الشخصي، العقاري، السيارات، التجاري، بطاقات الإئتمان وتمويلات أخرى. أما عن جودة الإئتمان لدى هذه الشركات فقد بلغت نسبة الديون المتعثرة إلى إجمالي الإئتمان في نهاية عام 2017 حوالي 12.8 في المائة مقابل 12.4 في المائة في نهاية عام 2016. وعلى صعيد كفاية رأس المال، فقد بلغت 30.7 في المائة في نهاية عام 2017 مقابل 32.6 في المائة في نهاية عام 2016، الأمر الذي يعكس متانة المراكز المالية لهذه الشركات.

وفي مملكة البحرين يُعتبر قطاع الصناديق الإستثمارية قطاعاً مزدهراً ومتطوراً. فقد بلغ عدد صناديق الإستثمار المسجلة لدى المصرف المركزي 2290 صندوقاً استثمارياً منتصف عام 2018، مقارنة بـ 2623 صندوقاً استثمارياً في منتصف عام 2017. كما بلغ عدد صناديق الإستثمار الإسلامية 88 صندوقاً من إجمالي الصناديق الإستثمارية المرخصة والمسجلة مع منتصف عام 2018، كما بلغ صافي قيمة الأصول لهذه الصناديق حوالي 7.9 مليار دولار مع نهاية الربع الأول عام 2018، مقارنة بـ 7.5 مليار دولار في نهاية الربع الأول عام 2017، أي بارتفاع قدره 4.9 في المائة، منها 3.6 مليار دولار أمريكي هي قيمة الأصول في الصناديق المؤسسة محلياً، وبلغت قيمة الأصول في صناديق الإستثمار الإسلامية 1.3 مليار دولار مع نهاية الفترة نفسها.

وفي الجمهورية التونسية بلغ حجم رؤوس أموال قطاع مؤسسات الإيجار التمويلي حوالي 129 مليون دولار في نهاية عام 2017 مقابل 133 مليون دولار في نهاية عام 2016، وفيما يخص حجم القروض المقدمة للإقتصاد من مؤسسات الإيجار التمويلي فقد بلغت كما في نهاية عام 2017 حوالي 1,782 مليون دولار مقابل 1,654 مليون دولار في نهاية عام 2016، أي بنسبة نمو بلغت 9 في المائة، أما بخصوص أداء هذه المؤسسات فقد حققت هذه المؤسسات أرباحاً بلغت قيمتها مقومة بالدولار 72.3 مليون دولار في نهاية عام 2017 مقابل 72.7 مليون دولار في العام السابق.

وفي المملكة العربية السعودية، إنخفضت أصول قطاع شركات التمويل (والتي يبلغ عددها 37 شركة) في نهاية عام 2017 بنسبة 1.5 في المائة عما كانت عليه في نهاية عام 2016. حيث بلغ حجم أصول هذا القطاع مقوماً بالدولار الأمريكي حوالي 10.2 مليار دولار في نهاية عام 2017 مقابل 10.3 مليار دولار تقريباً في نهاية عام 2016، وشكلت الأصول العقارية ما نسبته 30 في المائة من إجمالي أصول هذا القطاع، وقد بلغت نسبة أصول هذا القطاع إلى الناتج المحلي الإجمالي ما نسبته 1.5 في المائة في نهاية عام 2017. أما رؤوس أموال هذه الشركات فقد بلغت 3.8 مليار دولار في نهاية عام 2017، وتتنقسم قروض هذا القطاع إلى قروض أفراد، قروض شركات صغيرة ومتوسطة وقروض الشركات (غير الصغيرة والمتوسطة). وقد بلغت نسبة القروض الممنوحة للأفراد من إجمالي القروض الممنوحة 76 في المائة في نهاية عام 2017 في حين بلغت 16 في المائة للشركات الصغيرة والمتوسطة. أما الشركات الأخرى فقد بلغت نسبة القروض الممنوحة لها 8 في المائة، علماً أن حجم القروض الممنوحة من قبل هذا القطاع بلغت حوالي 13.6 مليار دولار في نهاية عام 2017.

أما عن مخاطر هذا القطاع، فتتكون بشكل رئيسي من مخاطر أسعار الفائدة، حيث يركز هذا القطاع في السعودية على الدين كمصدر تمويل رئيسي، حيث شكلت مديونية هذا القطاع 39 في المائة من مصادر التمويل لديه، مما يعرضها إلى مخاطر ارتفاع أسعار الفائدة للقروض الممنوحة من البنوك، وبالتالي فإن هذا الارتفاع سيترتب عليه رفع أسعار الفائدة على الأفراد والشركات.

أما عن مؤشرات أداء هذا القطاع في السعودية، فقد واصلت نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض ارتفاعها للعام الثالث على التوالي وتركزت في قطاعي الأفراد وقروض المنشآت الصغيرة والمتوسطة (شكلت القروض المتعثرة في هذين القطاعين 94 في المائة من إجمالي القروض المتعثرة لكامل القطاع)، حيث ارتفعت النسبة من 9.2 في المائة في نهاية عام 2016 إلى 10.3 في المائة في نهاية عام 2017، وذلك بفعل تباطؤ النمو الإقتصادي وتباطؤ نمو محفظة الإئتمان لدى هذا القطاع، أما فيما يخص ربحية هذا القطاع فقد حقق معدل العائد على الأصول ومعدل العائد على حقوق المساهمين ارتفاعاً في نهاية عام 2017 مقارنةً مع العامين السابقين؛ إذ بلغ المعدل 3.1 في المائة و6.5 في المائة على التوالي وذلك بفعل انخفاض مصروفات التسويق وانخفاض تكاليف الإقراض.

وفي جمهورية السودان واصلت الوكالة الوطنية لتأمين وتمويل الصادرات دعمها بتأمين وتمويل الصادرات بهدف تشجيع وتنمية الصادرات الوطنية، وبلغ رأسمال الشركة المدفوع عند التأسيس 55.3 مليون جنيه سوداني. وقد ساهم البنك المركزي السوداني بنسبة 76.8 في المائة من رأسماله ووزارة المالية بنسبة 19.0 في المائة و11 بنك بنسبة 4.2 في المائة. وقد قامت الوكالة بتقديم تمويل بلغ 36 مليون دولار في عام 2017 مقابل 23 مليون دولار في نهاية عام 2016 بنسبة نمو بلغت 56.5 في المائة.

أما في سلطنة عُمان فقد بلغ حجم محفظة التمويل لدى كل من شركات التمويل وشركات التأجير التمويلي 2,653 مليون دولار أمريكي في نهاية عام 2017 مسجلة نمواً بنسبة واحد في المائة عن العام السابق. وقد تراجعت نسب النمو عما كانت عليه بالعام السابق بسبب تباطؤ النمو الإقتصادي في عُمان خلال نفس الفترة. وقد شكل التمويل التجاري ما نسبته 61 في المائة من إجمالي محفظة التمويل، في حين شكل تمويل قطاع الأسر ما نسبته 39 في المائة من إجمالي محفظة التمويل، وقد بلغت نسبة الديون المتعثرة إلى إجمالي الإئتمان 9 في المائة في نهاية عام 2017 مقابل 5 في المائة في العام السابق. وتُعد نسبة الديون المتعثرة مرتفعة إذا ما قورنت بالقطاع المصرفي كون التمويل المقدم من شركات التمويل والتأجير التمويلي موجه نحو قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة وهو قطاع أكثر تأثراً بالركود الاقتصادي. كما أن قطاع شركات التمويل والتأجير التمويلي بحاجة إلى تعزيز قدرته على تحليل الإئتمان وإدارة المخاطر وبما يخفف من مخاطر الإئتمان، أما فيما يخص مؤشرات أداء هذا القطاع فقد بلغ صافي الربح قبل الضريبة لديه حوالي 88.7 مليون دولار في نهاية عام 2017 مقابل 91.8 مليون دولار في نهاية عام 2016، في حين بلغ كل من معدل العائد على الموجودات ومعدل العائد على حقوق المساهمين في نهاية عام 2017 حوالي 3.2 في المائة و12.3 في المائة على التوالي مقابل 3.3 في المائة و13.6 في المائة على التوالي للعام السابق. يُعزى تراجع أرباح هذا القطاع بشكل رئيسي إلى ارتفاع تكلفة الإقراض وارتفاع المصاريف التشغيلية.

وفي دولة فلسطين بلغ عدد مؤسسات الإقراض المتخصصة 6 مؤسسات كما في نهاية عام 2017، وقد بلغ حجم أصولها حوالي 234.5 مليون دولار في نهاية عام 2017 بمعدل نمو بلغ 8.3 في المائة عن العام السابق. وقد بلغ حجم القروض التجارية المقدمة حوالي 174.1 مليون دولار في حين بلغ حجم القروض الإسلامية المقدمة

حوالي 32.1 مليون دولار، وقد شكلت كل من القروض العقارية والقروض التجارية الحصة الأكبر من القروض المقدمة في نهاية عام 2017، إذ شكلت ما نسبته 29.5 في المائة و27.1 في المائة من إجمالي القروض المقدمة من هذا القطاع على التوالي. وفيما يخص أداء هذه المؤسسات فقد إنخفض صافي الربح لديها في نهاية عام 2017 بنسبة 19.6 في المائة عن العام السابق، حيث بلغ صافي الربح 3.2 مليون دولار في نهاية عام 2017. وقد نجم عن ذلك تراجع معدل العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية ليبلغا 1.4 في المائة و4.1 في المائة على التوالي في نهاية عام 2017 مقابل 1.8 في المائة و5.7 في المائة في نهاية عام 2016، أما نسبة الأصول لدى هذا القطاع إلى الناتج المحلي الإجمالي فقد بلغت في نهاية عام 2017 حوالي 1.6 في المائة وهي نفس النسبة التي كانت عليها في العام السابق .

وفيما يخص قطاع التأجير التمويلي في فلسطين، فلا زال هذا القطاع بحاجة إلى تطوير. وقد بلغت قيمة عقود التأجير التمويلي في نهاية عام 2017 حوالي 84.4 مليون دولار في نهاية عام 2017 مقابل 97.2 مليون دولار و63.0 مليون دولار في نهاية عام 2016 و2015 على التوالي. وقد شكلت الأصول المؤجرة للمركبات الصغيرة 88 في المائة من إجمالي المحفظة في نهاية عام 2017.

وفي دولة قطر يتكون قطاع شركات التمويل غير المصرفية من ثلاثة شركات. بلغ حجم موجوداتها حوالي 852 مليون دولار في نهاية عام 2017 وهي أقل بشكل طفيف مما كانت عليه في العام السابق. يعود السبب في هذا الإنخفاض الطفيف إلى الظروف السياسية وتباطؤ النمو الإقتصادي وكذلك التراجع الحاصل في سوق الأسهم. شهدت سيولة هذا القطاع تحسناً في عام 2017 مقارنةً مع عامي 2016 و2015؛ حيث إرتفعت حصة النقد والأرصدة البنكية من إجمالي الموجودات لتبلغ 14.5 في المائة في نهاية عام 2017 مقابل 13.9 في المائة و9.9 في المائة في نهاية عامي 2016 و2015 على التوالي. كذلك إرتفعت حصة التمويل الإسلامي من إجمالي الموجودات لتصبح 72.6 في المائة في نهاية عام 2017 مقابل 71.9 في المائة في نهاية عام 2016، والجدول (2-4) يُعطي نبذة عن مؤشرات هذا القطاع.

تقرير الاستقرار المالي في الدول العربية 2018

جدول (2-4): بعض مؤشرات قطاع التمويل غير المصرفي في قطر خلال الفترة (2015-2017)

المؤشر	2015	2016	2017
النقد وأرصدة البنوك/إجمالي الموجودات	%9.9	%13.9	%14.5
التمويل الإسلامي/إجمالي الموجودات	%74.3	%71.9	%72.6
الإستثمارات المالية/إجمالي الموجودات	%1.8	%7.3	%5.3
حقوق المساهمين/إجمالي الموجودات	%80.9	%81.7	%85.5
إجمالي الموجودات/إجمالي الموجودات المصرفية	%0.28	%0.25	%0.23
إجمالي الموجودات/الناتج المحلي الإجمالي	%0.53	%0.58	%0.51

وفي دولة الكويت يقوم بنك الكويت المركزي بالرقابة على شركات الإستثمار التقليدية والإسلامية فيما يخص نشاط التمويل فقط، وقد إستمرت شركات الإستثمار التقليدية -البالغ عددها 29 شركة- بتقديم خدماتها المالية. وقد بلغ حجم موجودات هذه الشركات في نهاية عام 2017 حوالي 10,686 مليون دولار مقابل 12,476 مليون دولار في نهاية عام 2016. يُعزى هذا التراجع إلى إنخفاض عدد شركات الإستثمار من 34 شركة في عام 2016 إلى 28 شركة في عام 2017. وقد بلغ حجم التسهيلات الإئتمانية المقدمة من هذه الشركات حوالي 1,141 مليون دولار في نهاية عام 2017 مقابل 1,594 مليون دولار في نهاية عام 2016، في حين بلغ حجم إستثمارات هذه الشركات 3,253 مليون دولار في نهاية عام 2017 مقابل 3,477 مليون دولار في نهاية عام 2016. أما شركات الإستثمار الإسلامية والبالغ عددها 39 شركة فقد بلغ حجم موجوداتها حوالي 13,981 مليون دولار في نهاية عام 2017 مقابل 14,535 مليون دولار في نهاية عام 2016، في حين بلغ حجم التمويل المقدم منها في نهاية عام 2017 حوالي 1,062 مليون دولار مقابل 1,165 مليون دولار في نهاية عام 2016. أما حجم الإستثمارات المالية فقد بلغ 2,953 مليون دولار في نهاية عام 2017 مقابل 2,921 مليون دولار في نهاية عام 2016.

في جمهورية مصر العربية، بلغ عدد كل من شركات التأجير التمويلي وشركات الرهن العقاري وشركات التخصيم في نهاية عام 2017 ما مجموعه 226 و13 و9 شركة/شركات على التوالي بحجم أصول بلغ 31,171 مليون دولار، 308 مليون دولار و275 مليون دولار على التوالي، مشكلةً ما نسبته 9.6 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي كما في نهاية عام 2017.

فيما يخص قطاع التأجير التمويلي في مصر، فيعتبر هذا القطاع من القطاعات البارزة في مجال تمويل الإستثمار خصوصاً فيما يتعلق بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة ويوفر لها السيولة اللازمة لشراء مستلزمات النشاط الصناعي، وقد شكلت الحصة السوقية لأكثر من 5 شركات تأجير تمويلي ما نسبته 55.9 في المائة من إجمالي هذا القطاع. أما بالنسبة لأهم التحديات التي يواجهها هذا القطاع، فتتمثل في تعثر سداد الإلتزامات المالية الشهرية الناجمة عن إنخفاض قيمة الدخل الحقيقي.

أما عن نشاط التمويل العقاري في مصر فقد إرتفع إجمالي التمويل الممنوح من شركات الرهن العقاري 477 مليون دولار في نهاية عام 2017 مسجلاً بذلك ارتفاع بلغ 21.4 في المائة عما كان عليه في نهاية عام 2016. أسهم هذا القطاع بتلبية إحتياجات الإسكان العائلي، حيث بلغت حصة الأغراض السكنية ما نسبته 80.9 في المائة من قيمة التمويل الممنوح، فيما شكلت الأغراض الإدارية والتجارية والخدمية ما نسبته 19.1 في المائة من إجمالي التمويل الممنوح، يواجه هذا القطاع تحديات تتمثل في غياب ثقافة التمويل العقاري، حيث أدى ذلك إلى صعوبة وصول شريحة كبيرة من العملاء إلى هذا القطاع.

تجدر الإشارة إلى أن البنك المركزي المصري طرح مبادرة تهدف إلى تحقيق إصلاح هيكلي للتمويل العقاري عن طريق إتاحة تمويل طويل الأجل بأسعار عائد منخفضة وذلك لدعم فئتي متوسطي ومحدودي الدخل. وأخيراً وفيما يخص نشاط التخصيم والذي يوفر التمويل للمشاريع التجارية، فقد بلغ حجم الأوراق المخصصة حوالي 505 مليون دولار في نهاية عام 2017 بمعدل نمو بلغ 47.4 في المائة عن العام السابق، وتتمثل أبرز تحديات هذا القطاع في نقص الوعي بخدمات التخصيم، وكذلك ارتفاع سعر الخصم الذي يتم التسعير على أساسه للعملاء.

وأخيراً في المملكة المغربية، بلغ حجم أصول الشركات المالية حوالي 11 مليار دولار أمريكي في نهاية عام 2017 مسجلةً نمواً مقداره 6.5 في المائة عن العام

السابق، وقد إستحوذت شركات قروض الإستهلاك على 45 في المائة من إجمالي أصول هذا القطاع، فيما شكلت حصة شركات القرض الإيجاري 43 في المائة من حجم أصول القطاع. أما باقي شركات التمويل الأخرى فقد إستحوذت على 12 في المائة من حجم أصول القطاع، وفيما يخص حجم القروض المقدمة من هذا القطاع (قروض بواسطة الدفع من الصندوق)، فقد بلغت حوالي 10 مليار دولار في نهاية عام 2017 مقابل 9.6 مليار دولار للعام السابق، علماً أن حجم القروض إرتفع بنسبة 5 في المائة خلال الفترة المذكورة بالعملة المحلية، وقد إستقرت نسبة الديون المتعثرة إلى إجمالي القروض في عام 2017 لتصل إلى 9.4 في المائة في نهاية عام 2016 مقابل 9.8 في المائة للعام السابق الأمر الذي يُشير إلى تحسن جودة الإئتمان لدى هذا القطاع. وبخصوص أداء هذه الشركات فقد بلغ صافي ربح هذه الشركات حوالي 167 مليون دولار في نهاية عام 2017 أي بمعدل 1.4 في المائة عما كان عليه في نهاية عام 2016، وذلك بفعل تنامي نشاط القرض الإيجاري وقروض الإستهلاك، كما بلغ كل من معدل العائد على الأصول ومعدل العائد على حقوق المساهمين حوالي 1.5 في المائة و15.5 في المائة في نهاية عام 2017.

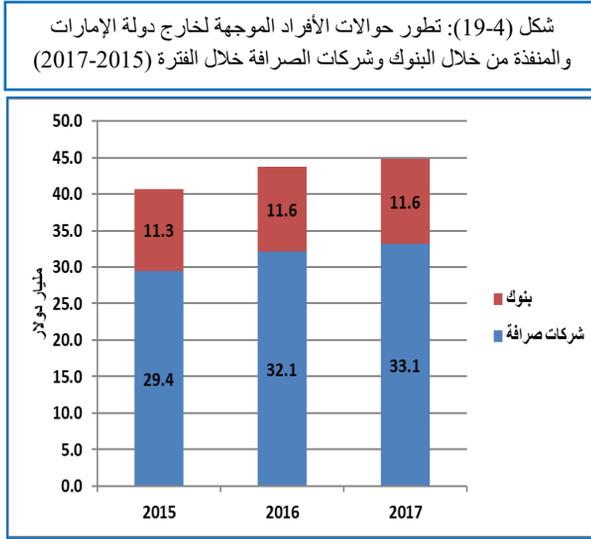
3. قطاع شركات الصرافة¹³

يُعتبر قطاع شركات الصرافة قطاع هام في الدول العربية، حيث يلعب القطاع دور فاعل في الاقتصاد من خلال تلبية الاحتياجات المحلية من العملات الأجنبية لمجموعة متنوعة من المعاملات الاقتصادية غير المنظورة مثل السفر إلى الخارج لأغراض السياحة أو التعليم أو الصحة. ولكن دور توديه هذه الشركات هو تحويل الأموال من قبل المقيمين إلى عائلاتهم وأصدقائهم في بلدانهم الأصلية، ونظراً لمحدودية البيانات الرسمية المنشورة لهذا القطاع، نستعرض فيما يلي تطورات هذا القطاع في بعض الدول العربية.

في المملكة الأردنية الهاشمية يبلغ عدد شركات الصرافة 140 شركة، وقد بلغ حجم قطاع شركات الصرافة حوالي 210 مليون دولار كما في نهاية عام 2017 مقابل 286 مليون دولار في نهاية عام 2016 أي بنسبة إنخفاض بلغت 26.6 في المائة، ويُعزى سبب هذا الإنخفاض بشكل رئيسي إلى تراجع عدد فروع شركات الصرافة، أما إجمالي رؤوس الأموال لهذه الشركات فقد بلغ 129.8 مليون دولار في نهاية عام

¹³ مصدر البيانات: المواقع الإلكترونية للبنوك المركزية، ويُغطي هذا الفصل الدول العربية التالية: الأردن، الإمارات، السعودية، السودان، عُمان، فلسطين، قطر، الكويت.

2017، وفيما يخص حجم مشتريات ومبيعات هذا القطاع فقد بلغ خلال عام 2017 حوالي 10.6 مليار دولار و 11.0 مليار دولار على التوالي، أما عن مستوى أداء هذه الشركات، فقد بلغ كل من معدل العائد على رأس المال ومعدل العائد على الموجودات خلال عام 2017 حوالي 4.0 في المائة و 2.2 في المائة على التوالي مقابل 5.1 في المائة و 2.0 في المائة خلال عام 2016.



وفي دولة الإمارات العربية المتحدة تلعب شركات الصرافة دوراً هاماً في تحويلات الأفراد؛ حيث بلغت قيمة حوالات الأفراد المنفذة من شركات الصرافة والموجهة للخارج حوالي 33.1 مليار دولار مشكلة ما نسبته 74 في المائة من مجموع التحويلات التي تمت من شركات الصرافة والبنوك معاً، وقد واصل

حجم تحويلات الأفراد المنفذة من شركات الصرافة خلال الفترة (2015-2017) بفعل إزدياد العاملين الوافدين في الإقتصاد الإماراتي، فقد ارتفع حجم حوالات الأفراد الموجهة للخارج من خلال شركات الصرافة من 29.4 مليار دولار خلال عام 2015 ليصل إلى 33.1 مليار دولار خلال عام 2017 (شكل 4-19)، هذا وقد بلغ عدد شركات الصرافة في الإمارات 131 شركة في عام 2017 مقابل 140 شركة في عام 2016.

وفي المملكة العربية السعودية، ارتفع عدد مراكز الصرافة في المملكة العربية السعودية في عام 2017 ليصل إلى (76) مركز صرافة مقارنة بـ (73) مركز في عام 2016. وقد انخفض صافي الربح في عام 2017 ليصل إلى 34.4 مليون دولار مقارنةً بـ 50.1 مليون دولار لعام 2016. يُعزى انخفاض الأرباح إلى انخفاض المبيعات والمشتريات من 11.72 مليار دولار، 11.69 مليار دولار على التوالي في عام 2016 إلى 10.66 مليار دولار مبيعات و 10.58 مليار دولار مشتريات في عام 2017. ومن ناحية أخرى فقد انخفضت الحوالات الصادرة والواردة من 2.71 مليار

دولار، و306 مليون دولار على التوالي في عام 2016 إلى 1.7 مليار دولار و161.1 مليون دولار حوالات واردة في عام 2017. كما انخفض معدل العائد على الموجودات من 18 في المائة في عام 2016 إلى 14 في المائة في عام 2017. وانخفض معدل العائد على حقوق الملكية من 36 في المائة في عام 2016م إلى 30 في المائة في عام 2017. في حين نمت موجوداتها المتداولة والتي تقدر بنحو 227.46 مليون دولار في عام 2016 لتصبح نحو 228 مليون دولار في عام 2017. كما تقوم مراكز الصرافة بتقديم الخدمات لجميع زوار المملكة العربية السعودية خاصةً في موسميّ الحج والعمرة.

وفي جمهورية السودان إرتفع عدد شركات الصرافة في نهاية عام 2017 ليلبغ 20 شركة مقابل 18 شركة للعام السابق، وقد إنخفضت موارد شركات الصرافة في نهاية عام 2017 لتبلغ 141.1 مليون دولار في حين بلغت في نهاية عام 2016 حوالي 148.5 مليون دولار، لكن في المقابل ارتفعت التحويلات الصادرة من هذه الشركات بنسبة 22.9 في المائة، حيث بلغت في نهاية عام 2017 حوالي 96 مليون دولار مقابل 78.1 مليون دولار في نهاية عام 2016.

وفي سلطنة عُمان واصلت شركات الصرافة دورها الهام في إنجاز الأعمال المتعلقة بالحوالات المالية وتبديل العملة؛ وقد بلغت قيمة العمليات المنفذة خلال عام 2017 حوالي 9.6 مليار دولار مقابل 9.4 مليار دولار في نهاية عام 2016، وإرتفاع حجم عمليات شركات الصرافة قد يؤدي إلى إرتفاع المخاطر التشغيلية. لكن ومع ذلك فإنها لا تُشكل مخاطر نظامية على النظام المالي في عُمان إذا ما تم النظر إلى حجم هذه المؤسسات الفردية وطبيعة عملها.

وفي دولة فلسطين بلغ عدد شركات الصرافة 292 شركة في عام 2017 مقابل 276 شركة في عام 2016، وقد حقق حجم موجودات هذا القطاع نمواً بنسبة 5.9 في المائة في عام 2017 مقابل 5.1 في المائة في عام 2016، حيث بلغ حجم موجودات هذا القطاع حوالي 74.3 مليون دولار. وقد بلغت نسبة حجم موجودات هذا القطاع إلى الناتج المحلي الإجمالي حوالي 0.51 في المائة في عام 2017 مقابل 0.52 في المائة في عام 2016. كما بلغ إجمالي حقوق الملكية لهذا القطاع 66.6 مليون دولار في نهاية عام 2017 مقابل 47.9 مليون دولار في نهاية عام 2016.

تقرير الاستقرار المالي في الدول العربية 2018

وفي دولة قطر نمت موجودات قطاع شركات الصرافة بنسبة 21.6 في المائة في عام 2017 مقابل نسبة نمو بلغت 12.7 في المائة في عام 2016، وقد شكلت نسبة موجودات هذا القطاع إلى الناتج المحلي الإجمالي 0.29 في المائة في نهاية عام 2017 مقابل 0.26 في المائة في نهاية عام 2016. وقد شكلت الموجودات السائلة حوالي 89 في المائة من إجمالي موجودات هذا القطاع في نهاية عام 2017. كذلك بقيت قاعدة رأس المال مرتفعة في شركات الصرافة، إذ بلغت نحو 62 في المائة من إجمالي حقوق المساهمين، والجدول (3-4) يبين بعض مؤشرات قطاع الصرافة في قطر.

جدول (3-4): بعض مؤشرات قطاع شركات الصرافة في قطر للفترة (2015-2017)

المؤشر	2015	2016	2017
نمو الموجودات	%10.3	%12.7	%21.6
نمو حقوق المساهمين	%10.9	%5.5	%6.5
الموجودات السائلة/ إجمالي الموجودات	%83.7	%85.6	%88.9
حقوق المساهمين/ إجمالي الموجودات	%79.5	%74.4	%65.1
الأرباح المحتجزة/ حقوق المساهمين	%22.0	%20.3	%22.3
رأس المال المدفوع/ حقوق المساهمين	%63.2	%63.7	%61.7
مجموع الموجودات/ إجمالي موجودات القطاع المصرفي	%0.12	%0.12	%0.13
إجمالي موجودات شركات الصرافة/ الناتج المحلي الإجمالي	%0.22	%0.26	%0.29

وفي دولة الكويت بلغ عدد شركات الصرافة 42 شركة في نهاية عام 2017 بحجم أصول بلغ 689 مليون دولار، مقابل 617 مليون دولار في نهاية عام 2016 أي بمعدل نمو بلغ 11.6 في المائة، وقد حققت هذه الشركات أداءً جيداً خلال عام 2017، حيث بلغ صافي أرباح هذه الشركات حوالي 51.3 مليون دولار في نهاية عام 2017 مقابل 50.5 مليون دولار في نهاية عام 2016، وقد ارتفع صافي أرباح الشركات بشكل أساسي بسبب ارتفاع إيرادات بيع العملات من 131.6 مليون دولار في نهاية عام 2016 إلى 138.2 مليون دولار في نهاية عام 2017 أي بمعدل نمو بلغ 5 في

المائة، الأمر الذي قد يُشير إلى كفاءة هذه الشركات بتحقيق إيرادات من أعمالها الرئيسية.

إنطلاقاً مما تقدم، مما سبق يُمكن الإستنتاج بأن القطاع المالي غير المصرفي في الدول العربية، وإن كان حجمه النسبي قليل بالمقارنة مع المجموعات الإقليمية الأخرى، وبالمقارنة مع حجم القطاع المصرفي العربي، إلا أنه قطاع متين ومستقر ولا يستدعي القلق بالرغم من الظروف والتحديات التي تواجهها بعض الدول العربية. مع ذلك، وكدرس مُستفاد من الأزمة المالية العالمية، تبرز الحاجة إلى تنظيم كافة مؤسسات هذا القطاع وخصوصاً شركات التمويل بكافة أنواعها. فغياب الرقابة عن هذا القطاع أو بعض منه، قد يترتب عليه نشوء مخاطر نظامية تؤثر سلباً على الإستقرار المالي. وعليه، ينبغي على السلطات الرقابية دراسة واقع هذا القطاع وتعريف نشاطه وتحدياته بشكل دقيق، وذلك للوقوف على حجمه ومخاطره وتوفير أكبر قدر ممكن من البيانات والمعلومات عنه بشكل واضح، وذلك حتى تتمكن السلطات الرقابية من تحديد وفهم نوع المخاطر التي يحملها هذا النشاط. كما يتطلب الأمر تنسيق أكبر بين مختلف السلطات الإشرافية والرقابية على القطاع المالي والمصرفي.

الفصل الخامس: اختبارات التحمل (الضغط)، ونتائجها على مستوى القطاعات المالية في الدول العربية

تُعتبر اختبارات التحمل من أهم التقنيات المستعملة في قياس قدرة النظام المصرفي لأي دولة على تحمل الصدمات، واكتشاف الإختلالات ونقاط الضعف وكذلك في تحديد هوامش المخاطرة المقبولة ودرجات المرونة المطلوبة وفي قياس درجة حساسية القطاعين المالي والمصرفي للمتغيرات في الأسواق المالية وفي البيئات الاقتصادية الكلية. وقد أصبح الإفصاح العلني عن اختبارات التحمل المنفذة ونشر نتائجها أداة رئيسية في زيادة مستويات الشفافية بين المتعاملين مع المصارف وغيرها من المؤسسات المالية وفي زيادة الوعي والإدراك بشأن سلامة النظامين المالي والمصرفي لأي دولة.

تساعد اختبارات التحمل في قياس وتقدير الخسائر المحتملة غير المتوقعة التي قد تنتج عن أحداث نادرة لا تحصل في ظل الظروف العادية ولكنها تمثل، في حال حصولها تهديداً للاستقرار المالي لمصرف أو أكثر أو حتى للقطاع المصرفي أو المالي برمته، وتشكل هذه الاختبارات عنصراً رئيسياً من عناصر التخطيط الرأسمالي في المصارف وفي التقييم الذاتي لكفاية رأس المال وكفاية السيولة وفي وضع وتحديد السقوف الداخلية وفي تحديد التركيزات على مستوى المجموعات المترابطة من المدينين وكذلك التركيزات في القطاعات الاقتصادية أو في المناطق الجغرافية. أما بالنسبة للسلطات التنظيمية والإشرافية فقد أصبحت اختبارات التحمل تستعمل، على نطاق واسع، في رسم السياسات الرقابية وفي وضع الأدوات الإحترازية الكلية وفي تحديد السقوف والحدود التنظيمية المسموحة.

بالرغم من الإعتراف المبكر بأهمية تقنيات اختبارات التحمل خصوصاً بالنسبة للمصارف التي تستعمل النماذج الإحصائية الداخلية في قياس المخاطر وذلك كمطلب رقابي لسد الثغرات التي تعترى هذه النماذج، إلا أن تقنيات إدارة المخاطر قد إكتسبت أهمية متزايدة بعد الأزمة المالية الأخيرة (منتصف 2007-2010)، وبعد ارتفاع درجات عدم التيقن في الأسواق المالية العالمية إلى مستويات غير مسبوقة، أصبحت بعدها اختبارات التحمل جزءاً من برامج الإصلاح المالي لدى السلطات الرقابية في أغلب دول العالم.

ونظراً للأهمية المتزايدة لموضوع اختبارات التحمل على المستوى الدولي، فقد أصدرت اللجنة العربية للرقابة المصرفية التابعة لصندوق النقد العربي بصفته الأمانة الفنية لمجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، ورقة عمل حول اختبارات التحمل تعرض للمبادئ الصادرة عن لجنة بازل للرقابة المصرفية، في شهر مايو من عام 2009، التي صدرت في ورقة تحت عنوان "مبادئ اختبارات التحمل الجيدة والرقابة عليها" وهي تشتمل على مجموعة من المبادئ الخاصة بالمصارف تتضمن كيفية استخدام اختبارات التحمل كجزء من منظومة إدارة المخاطر لدى المصارف، والمنهجيات التي يمكن اعتمادها في إعداد اختبارات التحمل وفي كيفية اختيار السيناريوهات والجوانب التي تتطلب اهتماماً خاصاً عند إجراء هذه الإختبارات، بالإضافة إلى مجموعة من المبادئ الخاصة بالسلطات الرقابية المعنية بتقييم الفرضيات المستعملة وفي تقييم النتائج التي خلصت إليها الإختبارات والخطوات التصحيحية المتخذة.

تطبيقات اختبارات التحمل في الدول العربية

كجزء من أنشطتها الرقابية الهادفة الى تقوية مناعة النظام المالي والمصرفي والمحافظة على إستقراره، بادرت أغلب السلطات الرقابية في المنطقة العربية إلى إجراء إختبارات تحمل دورية للتأكد من كفاية رأس المال لدى المصارف العاملة والتأكد من كفاية سيولتها لمواجهة أية سحبوات محتملة وغير متوقعة.

هكذا بدأت تقنيات إختبارات التحمل تستعمل في الدول العربية، وأصبحت جزءاً من التعليمات والتنظيمات الإشرافية لدى أغلب السلطات الرقابية، ونعرض في هذا الفصل لأهم تجارب بعض الدول العربية في مجال اختبارات التحمل والفرضيات المستعملة ونتائج هذه الإختبارات.

أ. المملكة الأردنية الهاشمية: قام البنك المركزي الأردني خلال عام 2017 بإجراء عدة اختبارات تحمل بافتراض تغير نوع واحد من المخاطر SENSITIVITY :ANALYSIS

1. مخاطر الائتمان: تم افتراض الشروط التالية:

- حصول زيادة في الديون غير العاملة (نسبة التعثر لدى البنوك) بنسبة 100 في المائة، وذلك بسبب تفاقم الظروف السياسية في المنطقة وأثرها على الأوضاع الاقتصادية وعلى البنوك في الأردن، وفي هذه الحالة سوف تنخفض نسبة كفاية رأس المال لدى القطاع المصرفي في الأردن من 17.8 في المائة إلى 17.0 في المائة.
- تعثر أكبر ثلاثة مقترضين على مستوى كل بنك، في هذه الحالة فإن نسبة كفاية رأس المال سوف تنخفض من 17.8 في المائة إلى 14.4 في المائة على المستوى إجمالي القطاع المصرفي الأردني.
- تعثر أكبر ستة مقترضين على مستوى كل بنك، في هذه الحالة فإن نسبة كفاية رأس المال على مستوى إجمالي القطاع المصرفي الأردني ستنخفض من 17.8 في المائة إلى 12.3 في المائة.

2. مخاطر السوق: تشمل مخاطر تقلبات أسعار الفائدة، ومخاطر تقلب أسعار

الأسهم على النحو التالي:

- مخاطر تقلب أسعار الفائدة: بافتراض ارتفاع أسعار الفائدة بمقدار 200 نقطة أساس ففي هذه الحالة سوف تنخفض نسبة كفاية رأس المال لدى القطاع المصرفي الأردني بنسبة بسيطة جدا من 17.8 في المائة إلى حوالي 17.7 في المائة.
- مخاطر تقلب أسعار الأسهم: بافتراض انخفاض أسعار الأسهم في السوق المالي بنسبة 30 في المائة، ففي هذه الحالة لن تتأثر نسبة كفاية رأس المال لدى القطاع المصرفي في الأردن حيث ستبقى النسبة 17.8 في المائة، مما يعني أنه ليس هناك أثر يذكر لهذه الصدمة على القطاع المصرفي بشكل عام، حيث ستبقى النسبة لديه بعد تأثير الصدمة أعلى من الحد الأدنى المطبق في الأردن والبالغ 12 في المائة وبهامش مريح.

كما قام البنك المركزي الأردني بإجراء اختبارات تحمل كلية بافتراض تغيير عدد من المتغيرات في وقت واحد (Scenario analysis)، وهي انخفاض نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي وارتفاع كل من أسعار الفائدة ونسبة البطالة وتأثير ذلك كله على نسب الديون غير العاملة وعلى نسبة كفاية رأس المال المتوقعة لعام 2018، وتم ذلك وفقاً للسيناريوهات التالية:

السيناريوهات المفترضة	نسبة الديون غير العاملة قبل الصدمة	نسبة الديون غير العاملة المتوقعة بعد الصدمة (2018)	نسبة كفاية رأس المال قبل الصدمة	نسبة كفاية رأس المال المتوقعة بعد الصدمة (2018)
السيناريو المتوسط الشدة	4.2%	5.4%	17.8%	17.7%
السيناريو الأكثر شدة	4.2%	6.6%	17.8%	17.5%

تبين من نتائج اختبارات الأوضاع الضاغطة أن القطاع المصرفي في الأردن قادر على تحمل الصدمات والمخاطر المرتفعة وتعود هذه النتائج الإيجابية إلى تمتع البنوك في الأردن بمستويات مرتفعة من رأس المال، بالإضافة إلى مستويات مريحة من السيولة والربحية.

ب. دولة الإمارات العربية المتحدة: قام المصرف المركزي في الإمارات العربية المتحدة بإجراء اختبار تحمل على سيولة المصارف عبر استخدام نسبة التغطية بالسيولة (LCR) المعتمدة في بازل III كسيناريو أساسي، ثم افتراض نسب سحب أكثر تشدداً دون تمييز بين أنواع الودائع (أي بافتراض أن جميع الودائع هي غير ثابتة) ونسب أقل فيما خصّ التدفقات النقدية المحتملة. بالإضافة إلى تطبيق نسبة إقطاع 10 في المائة على مخزون الأصول عالية الجودة. أظهر اختبار التحمل المنوه عنه، والذي تم إجراؤه في مارس 2015، أن أربعة مصارف لا تملك مخزوناً كافياً من السيولة لتغطية التدفقات النقدية الخارجة المحتملة. وأظهر الإختبار نفسه في مارس 2016 أن مصرفاً واحداً لم يستطع تجاوز الإختبار.

ج. المملكة العربية السعودية: تجري مؤسسة النقد السعودية اختبارات التحمل الكلي للقطاع المصرفي على أساس سنوي نظراً لأنها جزء من مجموعة أدوات المؤسسة لتقييم المخاطر. يقدم هذا الإطار نظرة على نموذج المؤسسة الخاص باختبار التحمل لمخاطر الائتمان، وفرصياته ونتائجه الرئيسية.

1. أهداف الاختبار: الهدف الأساسي من اختبار التحمل هو تقييم متانة القطاع المصرفي وقدرته على امتصاص الصدمات على صعيد الاقتصاد الكلي. كما يهدف أيضًا إلى التعرف على مواطن الضعف في النظام المصرفي ككل أو على المستوى الفردي للمصارف ليتسنى للمؤسسة تصميم الاستجابات الرقابية الملائمة بهدف معالجة مكامن الضعف تلك مسبقًا.

2. النطاق والتغطية: يتمحور نطاق اختبار التحمل حول إجراء اختبار جهد لمخاطر الائتمان على النظام المصرفي. وقد تم إجراء الاختبار باستخدام بيانات المصارف لمستوى القروض المتعثرة، والمخصصات، ومكونات الدخل، والأصول المرجحة بالمخاطر للفترة المبتدئة من عام 2000 إلى عام 2017. كما تم استخدام إجمالي الائتمان والقروض المتعثرة على المستويات الفرعية للقطاعات، وتم استخدام 12 قطاعًا فرعيًا ضمن هذا الاختبار: المصارف والمنشآت المالية الأخرى، والزراعة وصيد الأسماك، الصناعة والإنتاج، والتعدين والتحجير، والكهرباء، والماء، والغاز، والخدمات الصحية، والبناء والتشييد، والتجارة، والنقل والاتصالات، والخدمات، والقروض الاستهلاكية والبطاقات الائتمانية، والقروض الأخرى.

- 3. منهجية اختبار التحمل:** اتبعت المنهجية التالية في إجراء اختبار التحمل:
- الخطوة 1: يتم تحديد ثلاثة سيناريوهات اختبار تحمل حيث تكون مستندة على نموذج المؤسسة لتوقعات الاقتصاد الكلي ورأي الخبراء لديها. وتفترض السيناريوهات حدوث صدمات لعدة متغيرات في الاقتصاد الكلي هي:
 - أسعار النفط،
 - نمو الإنفاق الحكومي،
 - أسعار الفائدة الضمنية،
 - أسعار الفائدة على الودائع بين المصارف السعودية،
 - معدل نمو مؤشر السوق المالية السعودية.
 - الخطوة 2: يتم بناء عدة نماذج إقتصادية للتقصي عن العلاقة الضمنية بين متغيرات الاقتصاد الكلي والقطاع المصرفي.
 - الخطوة 3: بناءً على السيناريو المستخدم، يتم الحصول على توقعات بالتغيرات التي تطرأ على المتغيرات المصرفية الرئيسية (مثل القروض المتعثرة، والمخصصات، والربحية).

- الخطوة 4: بالاستناد على التوقعات في الخطوة 3، يتم وضع توقعات بالمستويات الجديدة لرأس المال التنظيمي.

4. جمع البيانات: بهدف إكمال اختبار التحمل لشهر ديسمبر 2017، تم جمع البيانات التالية:

- **بيانات مصرفية:** هي سلسلة زمنية لبيانات ربعية بدءًا من يناير عام 2000 إلى ديسمبر عام 2017- حول القروض المتعثرة، وإجمالي الائتمان، والمخصصات، وصافي دخل الفائدة، وصافي مكونات الدخل الأخرى، وصافي مصروفات الفائدة، ودفعات حصص الأرباح، وإجمالي رأس المال التنظيمي ورأس المال من الفئة 1، والأصول المرجحة بالمخاطر.

- **بيانات الاقتصاد الكلي:** سلسلة زمنية لبيانات ربعية بدءًا من يناير عام 2000 إلى ديسمبر عام 2017 حول أسعار النفط، والإنفاق الحكومي، وأسعار الفائدة على الودائع بين المصارف السعودية، ومؤشر السوق المالية السعودية، وإجمالي الائتمان.

5. سيناريوهات اختبار التحمل:

كما ذكر سابقاً، السيناريوهات المتبعة في إجراء اختبارات التحمل تكون مبنية على (أ) مخرجات نموذج المؤسسة للاقتصاد الكلي و(ب) رأي الخبراء. ويستخدم اختبار التحمل ثلاثة سيناريوهات مختلفة، تتمثل في سيناريو خط الأساس، وسيناريو الصدمة المعتدلة، وسيناريو الصدمة الحادة.

6. نتائج اختبارات التحمل

خلصت نتائج اختبار التحمل إلى إمكانية المصارف السعودية على تحمل الصدمات الاقتصادية المختلفة. ففي سيناريو خط الأساس، ارتفعت نسبة القروض المتعثرة بشكل طفيف من 1.50 في المائة إلى 1.54 في المائة في نهاية 2020. وفي المقابل، ارتفعت نسبة تغطية القروض المتعثرة المتوقعة من 162

في المائة إلى 186 في المائة في نهاية عام 2020. وانخفضت نسبة كفاية رأس المال المتوقعة إلا أنها بقيت مرتفعة عند حوالي 20 في المائة بنهاية عام 2020. وفي سيناريو الصدمة المتوسطة أظهرت النتائج أن نسبة القروض المتعثرة المتوقعة سترتفع إلى 2 في المائة بنهاية عام 2020. أما نسبة تغطية القروض المتعثرة المتوقعة فقد انخفضت لتصل إلى 168 في المائة بنهاية عام 2020. وانخفضت نسبة كفاية رأس المال المتوقعة لتصل إلى 18 في المائة بنهاية عام 2020.

وفي سيناريو الصدمة الحادة أظهرت النتائج أن نسبة القروض المتعثرة المتوقعة سترتفع لتصل إلى 2.3 في المائة بنهاية عام 2020. أما نسبة التغطية المتوقعة فقد انخفضت لتصل إلى 154 في المائة بنهاية عام 2020. بينما انخفضت نسبة كفاية رأس المال لتصل إلى 15.3 في المائة بنهاية عام 2020.

د. الجمهورية اللبنانية: تقوم لجنة الرقابة على المصارف بإجراء اختبارات تحمل تتوزع بين التعرض لمخاطر التواجد في الخارج وتعرض القطاع المصرفي داخلياً لمخاطر تقلبات بعض العوامل الاقتصادية الكلية وخاصة حساسية التعرض لمخاطر تقلب أسعار الفوائد.

1. التعرض لمخاطر التسهيلات المستعملة في الخارج:

- **التسهيلات المستعملة في سوريا:** طلبت لجنة الرقابة على المصارف من المصارف تنفيذ اختبارات تحمل على محفظة التسهيلات المستعملة في سورية لقياس قيمة الخسائر المتوقعة على هذه التسهيلات:

- الإختبار الأول: تعثر نسبة من كبار المدينين بالنسبة للتسهيلات التجارية وتعثر نسبة معينة من ديون التجزئة واحتساب قيمة المؤونات المكونة وفق نسب محددة.
- الإختبار الثاني: تعثر نسبة من كبار المدينين بالنسبة للتسهيلات التجارية وتعثر نسبة معينة من ديون التجزئة واحتساب قيمة المؤونات المكونة وفق نسب محددة.
- الإختبار الثالث: تحديد نسب الخسائر المتوقعة (Expected Losses) بالنسبة لكل نوع من محافظ التسليف وفقاً لثلاثة سيناريوهات متدرجة التشدد.
- الإختبار الرابع: تحديد نسب الخسائر المتوقعة (Expected Losses) بناءً على جدول انتقال وتوزيع الديون (Transition Matrix).

تقرير الاستقرار المالي في الدول العربية 2018

تجدر الإشارة إلى أن نتائج هذه الإختبارات كانت تُستعمل لطلب تكوين مؤونات خاصة وإجمالية من المصارف اللبنانية مقابل محفظة تسهيلات المستعملة في سورية، حيث تطورت هذه المحفظة وفقاً لما يلي:

البند	كما في 2010/12/31	كما في 2016/06/30
مجموع التسهيلات	4.7 مليار دولار	735 مليون دولار
المؤونات المكونة	87 مليون دولار (خاصة)	520 مليون دولار (خاصة وإجمالية)

- **التسهيلات المستعملة في مصر:** طلبت لجنة الرقابة على المصارف من المصارف المتواجدة في مصر القيام باختبارات تحمل دورية تحاكي سيناريو تدهور سعر صرف الجنيه المصري بنسب مختلفة (متفاوتة الشدة) وإفادتها عن تأثير هذه السيناريوهات على ربحية، سيولة وملاءة الوحدات التابعة في مصر والمصرف الأم في لبنان. كما طلبت اللجنة من المصارف المتواجدة في مصر تطبيق اختبار تحمل على محفظة التسليفات بعد تزويدها بنسب الخسائر المتوقعة (Expected Losses) لكل درجة تصنيف وفقاً لثلاثة سيناريوهات متدرجة.

- **التسهيلات المستعملة في قبرص:** طلبت لجنة الرقابة على المصارف خلال العام 2013 من المصارف اللبنانية التي تملك مصارف تابعة في قبرص اختبارات تحمل على محافظ تسليفاتها ركزت خلالها على زيادة نسب التعثر لمحفظة تسليفاتها وتدهور في أسعار العقارات وفقاً لعدة سيناريوهات متدرجة التشدد.

- **التسهيلات المستعملة في تركيا:** طلبت لجنة الرقابة على المصارف من المصارف المتواجدة في تركيا إجراء اختبارات تحمل لمخاطر تقلب أسعار الفائدة في محفظة المصرف تحاكي زيادة الفوائد على الليرة التركية والعملات الأجنبية بنسب متدرجة التشدد وقياس تأثيرها على الأرباح وعلى نسب الملاءة.

2. **مخاطر تقلب أسعار الفائدة:** قامت لجنة الرقابة على المصارف خلال العام 2018 بإجراء اختبار تحمل حول احتمال ارتفاع أسعار الفوائد على الدولار

تقرير الاستقرار المالي في الدول العربية 2018

الأميركي، واليورو، وقياس تأثير هذا الإرتفاع على ربحية المصارف في لبنان معتمدة فرضيات إرتفاع الفوائد على الدولار الأمريكي وعلى الليرة اللبنانية وفقاً للسيناريوهات التالية:

السيناريو الثاني (Scenario 2)	السيناريو الأول (Scenario 1)	السيناريو الأساسي (Baseline) (Scenario)	العملة
300 نقطة أساس	200 نقطة أساس	100 نقطة أساس	الدولار الأمريكي
300 نقطة أساس	200 نقطة أساس	100 نقطة أساس	اليورو
300 نقطة أساس	200 نقطة أساس	100 نقطة أساس	الليرة اللبنانية

قامت اللجنة بتزويد حاكم مصرف لبنان بنتائج هذه الإختبارات لكي يتم أخذها بالإعتبار عند رسم السياسات المتعلقة بالإستقرار المالي والنقدي في لبنان.

هـ. دولة الكويت: يقوم بنك الكويت المركزي بإجراءات داخلية لاختبارات التحمل بصورة فصلية لتحديد مستوى مرونة ومقاومة كل بنك من البنوك والقطاع المصرفي ككل للصددمات وقد قام في ديسمبر 2015 بتطبيق عدد من السيناريوهات الإقتصادية الكلية والجزئية لصددمات متفاوتة الشدة ولفترة ممتدة. وتبين النتائج أن البنوك بصفة عامة تمكنت من المحافظة على معدل مرتفع لكفاية رأس المال حتى بعد تأثير صدمات شديدة على النظام. ورغم تفاوت أثر الصدمات من بنك إلى آخر، إلا أن أقل معدل لكفاية رأس المال نتيجة للإختبارات المنفذة بلغ 9.1 في المائة.

و. سلطنة عُمان: يقوم البنك المركزي العُماني باعتماد نظام يتكون من اختبار تحمل من الأعلى إلى الأسفل (أي تقييم البنك المركزي استناداً إلى سيناريوهات سابقة الإعداد) واختبار تحمل من الأسفل إلى الأعلى (أي الإختبارات التي تقوم بإعدادها المصارف لنفسها عن طريق تطبيق نفس السيناريوهات التي يعدها البنك المركزي). بعدها يقوم البنك المركزي بفحص النتائج للبحث عن مدى تقاربها. إن منهجية اختبار الأعلى إلى الأسفل يتم تطبيقها في البنك المركزي العُماني بطريقة كلية لتقييم محفزات المخاطر فيما يتعلّق بحجمها واتجاهها على أساس فصلي بما يتماشى مع البيانات المالية للبنوك. وتستخدم هذه المنهجية لتحليل خمسة اختبارات تلك هي: (1)

الملاءة، (2) الوضع المالي الكلي، (3) انكشاف المجموعة، (4) السيولة و(5) العدوى.

1. **اختبار نسبة كفاية الأموال الخاصة:** يتم تقييم الأثر الكلي لصدّات الائتمان، وأسهم رأس المال، وسعر الفائدة والعملات الأجنبية التي من المفترض أن تحدث في وقت واحد على مستوى كلّ مصرف وعلى مستوى القطاع المصرفي. وقد أظهرت نتائج هذا الإختبار كما في 2014/12/31 انخفاض نسبة كفاية الأموال الخاصة من 15.81 في المائة إلى 13.03 في المائة ووجود احتياجات محدودة لإعادة الرسملة. وقد جاءت هذه النتائج مماثلة لنتائج اختبار الأسفل إلى الأعلى الذي أجراه كلّ مصرف على حدا.

2. **اختبار التحمل المالي الكلي:** يتكوّن إطار عمل هذا الإختبار من نموذج مالي كلي يقوم بتقدير خسائر الائتمان وذلك من خلال العلاقات العملية ما بين المقاييس الرئيسية للمخاطر (نسبة القروض المتعثرة) في النظام المصرفي والمتغيرات الماكرواقتصادية مثل: إجمالي الناتج المحلي، سوق الأوراق المالية، التضخم وسعر الفائدة. وقد تمّ بناء ثلاثة سيناريوهات للعام 2015 السيناريو الأساسي، السيناريو المتوسط والسيناريو القاسي. أظهرت النتائج أن نسبة الديون المتعثرة تبلغ 1 في المائة، 2.8 في المائة و4.2 في المائة وفقاً للسيناريوهات الثلاثة على التوالي. وتميل نتائج هذا الإختبار إلى تأكيد نتائج اختبار الأسفل إلى الأعلى الذي أجراه كل مصرف على حدا.

3. **تحليل الإنكشافات لمخاطر التركّز:** تمّ افتراض تعنّز أكبر خمس مجموعات من العملاء وتكوين مؤونات بنسبة 50 في المائة من الأرصدة وقياس التأثير على نسبة كفاية الأموال الخاصة. بلغت نسبة تعرّض المصارف على أكبر خمسة مدينين 4.84 في المائة من إجمالي القروض مع الملاحظة أنها لا تزيد عن 2 في المائة بالنسبة لأي من هؤلاء العملاء. نتيجة لذلك تنخفض نسبة كفاية الأموال الخاصة للقطاع من 15.81 في المائة إلى 14.26 في المائة.

4. **اختبار مقدار تحمل مخاطر السيولة:** تهدف اختبارات تحمّل شحّ السيولة التي يقوم بها البنك المركزي العُماني إلى تقدير عدد الأيام التي يمكن للبنوك أن تتحمّل خلالها

نفاد ودائعها. أظهرت النتائج أن القطاع المصرفي العُماني قادر على احتمال صدمة سيولة لفترة تبلغ 18 يوم عمل باستخدام النقد فقط، ولمدة 20 يوماً باستخدام نقد وأوراق مالية معاً. توضح نتائج اختبار السيولة الأعلى إلى الأسفل أنه في ظلّ ظروف التحمّل القاسية سوف تظلّ البنوك العُمانية تنعم بسيولة كافية للإستمرار في العمل.

5. **تحليل مخاطر العدوى:** لم تبيّن اختبارات التحمل للقطاع المصرفي العُماني وجود مخاطر عدوى بين المصارف المحلية أو مع المصارف الأجنبية نظراً لأن سوق الإنترنتانك في سلطنة عُمان لم تكن نشطة جداً وأن البنك المركزي العُماني وضع حدوداً احترازية على تعرّض المصارف خارج البلاد.

كما يقوم البنك المركزي العُماني من وقت لآخر بتحديد سيناريوهات معيّنة يتوجب على المصارف اعتمادها في اختبارات التحمل الأسفل إلى الأعلى. وخلال العام 2014 قامت المصارف بتقديم ثلاثة اختبارات تحمل: اختبار الملاءة، اختبار التحمل العكسي واختبار السيولة. جاءت نتائج هذه الإختبارات لتؤكد نتائج اختبارات التحمل الأعلى إلى الأسفل.

ز. **دولة فلسطين:** تحرص سلطة النقد الفلسطينية على إجراء اختبارات التحمل الكلية والجزئية في القطاع المصرفي بهدف فحص قدرة المصارف العاملة في فلسطين على تحمل الصدمات في ظل التعرض لمخاطر مختلفة تحاكي الواقع الاقتصادي والسياسي السائد في فلسطين. تعتبر هذه الاختبارات من الأدوات المهمة لإدارة المخاطر سواء للمصارف أو للجهات الرقابية كجزء من إدارتها الشاملة للمخاطر.

كما تسهم اختبارات التحمل في تعزيز قدرة سلطة النقد على وضع سياسات تحوطية تمكن المصارف من تجاوز المخاطر التي قد تنتج عن تلك الصدمات حال وقوعها، وذلك في سياق هدفها الأساسي في الحفاظ على الاستقرار المالي.

أظهرت نتائج اختبارات التحمل (جولة 2017) إن القطاع المصرفي الفلسطيني سليم ومتين وقادر بشكل عام على تحمل الصدمات والاضطرابات الناتجة نتيجة احتفاظ المصارف العاملة في فلسطين بمستويات جيدة من رأس المال الى جانب تمتعها بمستويات مريحة من السيولة والربحية، حيث اسفرت نتائج محاكاة الصدمات متفاوتة الشدة التي تم وضعها من جانب سلطة النقد عن نجاح غالبية المصارف العاملة في فلسطين وعددها 15 مصرفاً في اجتياز هذه الصدمات والمحافظة على مستويات رسملة اعلى من الحد الأدنى المقرر لنسبة الشريحة الأولى من رأس المال (Tier1 Capital/RWA) والمحدد من

جانب سلطة النقد بـ 8 في المائة مقارنة بـ 4 في المائة وفقاً لاتفاقية بازل الثانية باستثناء بعض المصارف (تراوح عددها بين مصرف واحد وثلاثة مصارف) التي انخفضت النسبة لديها عن 8 في المائة في سيناريوهات تصنف بانها عالية الشدة (Severe scenarios).

كما قامت سلطة النقد بإجراء اختبار لمدى مرونة المصارف على تحمل حدوث صدمات سلبية على مستوى الاقتصاد الكلي باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للمتجه (Vector Autoregressive Model (VAR)، حيث تم اختبار عدة متغيرات على مستوى الاقتصاد الكلي لقياس تأثير الصدمات فيها على التعثر المالي (Financial Fragility).

ولإجراء هذا الاختبار تم ترشيح عدة متغيرات على مستوى الاقتصاد الكلي لقياس تأثيرها على مخصصات القروض التي تتحوط بها المصارف لمواجهة الإخفاق في القروض الممنوحة، وكان أهم هذه المتغيرات النمو في الناتج المحلي الإجمالي، معدل الفائدة على الودائع والقروض لكل عملة متداولة في الاقتصاد الفلسطيني، وأسعار الصرف لكل من الدولار والدينار مقابل الشيكل، وأسعار الصرف الفعلية الحقيقية والاسمية (REER) و (NEER) بالإضافة للتضخم في أسعار المستهلك.

وقد تم إجراء هذا الاختبار ضمن سيناريوهين، السيناريو الأساس والسيناريو المضاد (Adverse) أو السيناريو المتشائم، وهما مشتقان من السيناريوهات التي تم إعدادها في التقرير السنوي لسلطة النقد لعام 2017. ووفقاً لسيناريو الأساس للاقتصاد الفلسطيني لعام 2018 تشير تنبؤات سلطة النقد إلى أنه من المتوقع أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي خلال عام 2018 بنسبة 2.4 في المائة، مقارنة مع نمو بنحو 3.1 في المائة خلال عام 2017.

التنبؤ بحجم التغير في مخصصات القروض، نهاية 2018

الفترة	السيناريو الأساس		السيناريو المتشائم	
	النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي %	التغير في مخصصات القروض (مليون دولار)	النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي %	التغير في مخصصات القروض (مليون دولار)
2018	2.4	13.9	-1.4	30.6
الربع الأول	2.1	3.9	0.9	5.1
الربع الثاني	1.9	2.7	-2.3	8.7
الربع الثالث	3.2	4.5	-1.5	6.6
الربع الرابع	2.4	2.8	-1.9	10.2

المصدر: تقديرات سلطة النقد.

وعند عكس هذه السيناريوهات على الأوضاع المصرفية وقياس أثرها على التعثر المالي، فإن النتائج تشير إلى أن صافي مخصصات القروض سوف تزداد بمقدار 13.9 مليون دولار خلال عام 2018 وفقاً للسيناريو الأساس، في حين أنها ترتفع بمقدار 30.6 مليون دولار خلال نفس العام في حال تحقق السيناريو المتشائم.

ح. دولة قطر: خلال العام 2015، قام مصرف قطر المركزي بتنفيذ اختبارات تحمل لمخاطر الائتمان بافتراض تدهور محتمل في قطاعات رئيسية من الائتمان الممنوح لشركات القطاع الخاص، قطاع العقارات، قطاع الإستهلاك والمقاولين، وقد تم زيادة القروض المتعثرة لهذه القطاعات تدريجياً، وتبين نتيجة لهذه الفرضية أن زيادة في القروض المتعثرة بنسبة 14 في المائة من شأنها أن تؤدي إلى انخفاض نسبة كفاية رأس المال (على مستوى القطاع المصرفي) إلى 12,5 في المائة. ثم أضيفت إلى اختبارات التحمل على محافظ الائتمان ثلاثة سناريوهات هي:

1. مخصصات أعلى لمختلف فئات القروض ذات الجودة.
2. زيادة في القروض المتعثرة بنسبة 25 في المائة مع توفير مخصص إضافي بنسبة 50 في المائة.
3. زيادة في القروض المتعثرة القطاعية مع مخصص 75 في المائة.

في جميع هذه السيناريوهات حافظت نسبة كفاية رأس المال النظامي على مستوى أعلى بكثير من الحد الأدنى المطلوب، وكذلك ظلّ العائد على الموجودات إيجابياً في جميع الحالات. أما على المستوى الفردي لكل مصرف، فقد أظهرت النتائج أن نسبة كفاية رأس المال في معظم البنوك في ظل سيناريوهات التحمل لا تزال أعلى من الحد الأدنى المطلوب وبقي العائد على الموجودات أيضاً إيجابياً لجميع البنوك في إطار السيناريوهين (أ) و (ب) لكنه تحوّل سلبياً لبعض البنوك في ظل سيناريو (ج).

أما قدرة المصارف العاملة في قطر على تحمّل نقص في السيولة نتيجة سحبات مفاجئة فقد تمّ اختباره وفقاً لثلاثة سيناريوهات، لكل منها نسب مختلفة من السحوبات ضمن مختلف فئات ودائع العملاء، مع افتراض أن خمس (5/1) المطلوبات الأجنبية في سوق ما بين البنوك ونصف المطلوبات المحلية في سوق ما بين البنوك لم يتم دفعها وفقاً لإجراءات الطوارئ، على أن تقوم المصارف بمواجهة هذه السيناريوهات وفقاً للتالي:

- أ- إستيفاء النقص في السيولة من خلال استخدام النقد وشبه النقد والأرصدة لدى البنوك.
- ب- إستيفاء النقص في السيولة من خلال المصادر في السيناريو الأول بالإضافة إلى تسهيل أوراق مالية حكومية بنسبة إقتطاع 25 في المائة.
- ج- إستيفاء النقص في السيولة من خلال المصادر في السيناريو الثاني بالإضافة إلى تصفية الموجودات مع المؤسسات المالية خارج قطر بنسبة 25 في المائة.

أظهرت نتائج الإختبار وفقاً للسيناريو الأول أن جميع البنوك قد عانت من نقص في السيولة باستثناء بنك واحد من بنوك القطاع الخاص واثنين من البنوك الأجنبية. أما في السيناريو الثاني واجهت 4 بنوك تقليدية وبنك إسلامي واحد نقصاً في السيولة. وفي ظل السيناريو الثالث فإن بنك تقليدي واحد فقط يواجه نقصاً في السيولة.

أما مخاطر تقلب أسعار الفائدة وتأثيرها على ربحية المصارف العاملة في قطر، فقد تمّ قياس درجة حساسية المصارف لهذه المخاطر من خلال افتراض تخفيض 300 نقطة أساس في تطبيق سعر الفائدة على الموجودات والمطلوبات الحساسة لتغيّر أسعار الفائدة. وقد انخفض العائد على الموجودات للبنوك بشكل حاد لكنه بقي إيجابياً.

ط. جمهورية مصر العربية: قام البنك المركزي المصري بإجراء اختبارات الضغوط على بعض من المخاطر التي تواجه البنوك منها:

1. اختبارات التحمل – مخاطر الائتمان: يتم إعداد اختبارات التحمل على محفظة القروض والتسهيلات لكل بنك على حدة وعلى مستوى القطاع المصرفي بشكل دوري أخذاً في الإعتبار التسهيلات الممنوحة إلى المؤسسات، الشركات الصغيرة وقروض التجزئة، مع بيان أثر نتائج اختبارات التحمل على كل من صافي الأرباح ومعيار كفاية رأس المال، وقد تميز الإختبار بالتحفظ الشديد حيث تم تطبيق معدلات اختزال على الإفتراضات لتحقيق مزيد من التحوط، مع اختلاف الأسس التي بنيت عليها اختبارات التحمل من محفظة إلى أخرى وذلك على النحو التالي:

- **محفظة المؤسسات:** تمّ إجراء دراسات تحليلية على عدد من الصناعات للوقوف على مدى استقرارها من خلال دراسة مدى تأثرها بأهم متغيرات الإقتصاد الكلي مثل الناتج المحلي الإجمالي، الاستهلاك العام والخاص ...

- الخ، وذلك لتحديد النظرة المستقبلية للصناعات المختارة، وبالتالي تخفيض أو ثبات الجدارة الائتمانية للصناعة.
- في حالة السيناريو الأساسي: تم تخفيض الجدارة الائتمانية للائتمان المقدم للصناعات المستقرة بدرجة واحدة ودرجتين في حالة الصناعات غير المستقرة، مع مراعاة تأثير ذلك على المخصصات الواجب تكوينها.
 - في حالة السيناريو الأكثر حدة: تم تخفيض الجدارة الائتمانية للائتمان المقدم للصناعات المستقرة وغير المستقرة بدرجة واحدة إضافية عما تم تخفيضه في السيناريو الأساسي.

● **محفظة التجزئة المصرفية والأنشطة الصغيرة:** تم تخفيض أرصدة التسهيلات المنتظمة وغير المنتظمة بنسب مختلفة، مع التأثير في المخصصات الواجب تكوينها. ولتحقيق مزيد من التحوط تم استبعاد الأرباح غير المتكررة، وتخفيض صافي أرباح النشاط بنسب مختلفة، واختزال ما في حيازة كل بنك من ضمانات بنسب مختلفة، مع إضافة العجز في المخصصات الناتج عن اختبار التحمل إلى العجز أو الفائض في المخصصات القائمة لدى البنوك.

2. اختبار التحمل – مخاطر سعر الصرف: يتم دراسة أثر انخفاض قيمة العملة المحلية أمام الدولار على معيار كفاية رأس المال للقطاع المصرفي المصري، حيث تم تطبيق سيناريوهين (سيناريو أساسي وآخر أكثر حدة) لزيادة سعر صرف الدولار من أجل تقييم مدى قدرة معيار كفاية رأس مال البنوك وفقاً لمفهوم بازل على مواجهة تغير قيمة الأصول بالعملة الأجنبية لدى القطاع المصرفي المصري نتيجة هبوط العملة المحلية.

3. اختبار التحمل – مخاطر سعر العائد على محفظة السندات: يتم اختبار أثر زيادة أسعار عائد محفظة السندات على القيمة العادلة للسندات وتأثير ذلك على الأرباح والقاعدة الرأسمالية للقطاع المصرفي المصري، ففي ضوء متابعة زيادة أسعار العائد على الاستحقاقات المختلفة للسندات للفترة السابقة للدراسة، تم تطبيق سيناريوهين (سيناريو أساسي وآخر أكثر حدة) لزيادة فائدة الكوبون على السندات (المتاحة للبيع والمحتفظ بها بغرض المتاجرة) للوصول إلى سعر العائد الفعلي، كما تم افتراض أن الأرباح المعدلة عبارة عن صافي الأرباح بعد استبعاد الأرباح غير المتعلقة بالنشاط وفروق تقييم الأصول وفقاً للموقف محل التطبيق،

ولم يؤخذ في الإعتبار الخسائر غير المتعلقة بالنشاط وفروق تقييم الأصول السالبة على سبيل التحفظ، بالإضافة إلى ذلك فقد تم التأثير على القاعدة الرأسمالية بالإنخفاض المحقق نتيجة لاختبارات التحمل للبنوك التي حققت خسائر نتيجة للاختبار، مع افتراض عدم احتجاز الأرباح المحققة وتوزيعها بالكامل على سبيل التحفظ.

4. اختبار التحمل المجمع:

يتم دراسة أثر مخاطر الائتمان، سعر الصرف، وسعر العائد على القاعدة الرأسمالية للقطاع المصرفي المصري، وذلك بدمج نفس السيناريوهات المطبقة في الدراسات السابقة الذكر.

ي. المملكة المغربية: خلال العام 2015 خضع القطاع المالي المغربي لمهمة تقييم من قبل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، وفي هذا الإطار تم إجراء عدة اختبارات تحمل من أجل تقييم نسبة ملاءة المصارف، نسب سيولتها وتعرضها لمخاطر العدوى. شمل الإختبار أكبر 8 مصارف (تمثل حوالي 90 في المائة من موجودات القطاع) وتم تنفيذه على شكل الأعلى إلى الأسفل (من قبل صندوق النقد الدولي) والأسفل إلى الأعلى (من قبل المصارف بعد التنسيق مع بنك المغرب).

1. اختبارات التحمل المتعلقة بنسب كفاية الأموال الخاصة: جرى محاكاة السيناريو الأول على أساس زيادة في القروض المتعثرة للسنوات 2015-2017 استناداً إلى تغيّرات العوامل الاقتصادية الكلية وفق التقرير المعدّ من قبل صندوق النقد الدولي. أما فرضيات السيناريو الثاني فقد حاكت وجود انكماش اقتصادي في أوروبا وارتفاع التطاير في سعر البترول مما ينعكس على نمو الناتج المحلي. بيّنت نتائج هذه الإختبارات مناعة القطاع المصرفي المغربي في وجه الصدمات الاقتصادية الكلية المحتملة.

2. اختبارات التحمل المتعلقة بمخاطر التركّز: جرى تنفيذها على طريقتي الأعلى إلى الأسفل والأسفل إلى الأعلى وقد حاكت فرضيات تعثر كبار المدينين لدى المصارف. بيّنت هذه الإختبارات تعرض المصارف المغربية بشكل كبير لمخاطر التركّز.

3. اختبارات التحمل المتعلقة بمخاطر السيولة: جرى تنفيذ هذا الإختبار الأعلى إلى الأسفل استناداً إلى نسبة التغطية بالسيولة (LCR) وفقاً لسيناريوهين متدرجين من ناحية التشدد وقد بيّن هذا الإختبار قدرة المصارف المغربية على احتواء هذه المخاطر.

- اختبارات التحمل المتعلقة بمخاطر العدوى: جرى تنفيذ هذه الإختبارات الأعلى إلى الأسفل لتشمل 3 محاور:

▪ مخاطر العدوى بين المصارف: أظهرت نتائج الإختبارات أن تعرّض المصارف المغربية لهذه المخاطر محدود.

▪ مخاطر العدوى بين المصارف وشركات التأمين: أظهرت نتائج الإختبارات أن شركات التأمين معرضة لمخاطر تعرّض المصرف وليس العكس.

▪ مخاطر العدوى من جراء التعرّض لأسواق أجنبية: أظهرت نتائج الإختبارات أن مخاطر تعرّض المصارف لأسواق أجنبية محدودة ومصدرها الوحدات التابعة لهذه المصارف خارج المغرب.

كما يقوم بنك المغرب دورياً بإجراء اختبارات تحمل تحاكي تأثير صدمات اقتصادية كلية على القطاع المصرفي. خلال العام 2015 جرى تنفيذ سيناريوهين، السيناريو الأساس الذي يعتمد على توقّعات بنك المغرب للاقتصاد الكلي لجهة نمو الناتج المحلي ومستوى التضخم والسيناريو المتشدد الذي يعتمد على تباطؤ النمو في منطقة اليورو وانخفاض الطلب على السلع من المغرب.

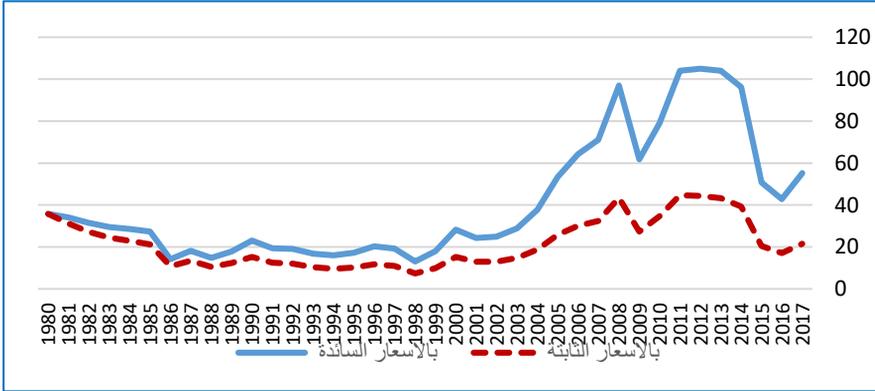
تبيّن نتائج هذه الإختبارات أن نسبة الديون المتعثرة تبلغ حوالي 8 في المائة خلال العامين 2016-2017 بحسب السيناريو الأساس وحوالي 8.9 في المائة بحسب السيناريو الأكثر تشدداً. وخلال هذه الفترة نجحت المصارف المغربية في المحافظة على نسبة كفاية الأموال الخاصة بشكل يفوق الحد الأدنى المفروض (12 في المائة).

منذ العام 2009، دأب بنك المغرب على إجراء اختبارات تحمل فصلية متعلّقة بمخاطر العدوى وتأتي نتائجها لتؤكد ما وصلت إليه اختبارات التحمل التي قام بها صندوق النقد الدولي في هذا السياق.

الفصل السادس: تداعيات التطورات في الأسعار العالمية للنفط على الاستقرار المالي في الدول العربية

يحتل النفط حيزاً مهماً في اقتصاديات الدول العربية بشكل عام واقتصاديات الدول المنتجة له بشكل خاص. وبالرغم من الجهود الكثيرة لتتنوع مصادر الدخل لغرض توزيع المخاطر والانتقال إلى مستوى تنافسي صناعي أعلى إلا أن النفط لا يزال يُعتبر مصدر أساسي للدخل في عدد من الدول العربية. لذا فإن الدول العربية، خصوصاً النفطية، عُرضة للصدمات العشوائية التي تصيب سعر النفط بين الآونة والأخرى، أحياناً إيجابية وأحياناً سلبية مختلفة بالحجم (Shocks Term of Trade)⁽¹⁾. فعندما يرتفع سعر النفط (سواء بسبب زيادة الطلب أو قلة العرض أو أي سبب آخر) يزداد الناتج المحلي الإجمالي للدول المنتجة وليس بالضرورة بسبب الزيادة في الإنتاجية الكلية أو الكفاءة. وعندما ينخفض سعره ينخفض الناتج المحلي الإجمالي ومعه تتدهور المالية العامة والأنشطة الاقتصادية الأخرى ويسري العجز في الحساب الجاري مما قد يؤدي إلى التأثير على سعر الصرف والاستقرار المالي. يوضح الشكل (6-1)، المسار التاريخي لمتوسط سعر نفط خام برنت ودبي وتكساس⁽²⁾ منذ 1908.

الشكل (6-1): تطور متوسط سعر النفط العالمي - دولار أمريكي للبرميل - سنة الأساس 1980



المصدر: صندوق النقد الدولي، أبريل 2017

(1) سعر التصدير/ سعر الاستيراد.

(2) يلاحظ، من خلال الرسم البياني، أن معامل الارتباط بين أسعار النفط الخام المختلفة كبير جداً.

كما يلاحظ أن سعر النفط كان قد تعرض لهبوط مفاجئ في 1986، ثم إلى هبوط آخر خلال الأزمة المالية الآسيوية في 1997، 1998، وآخر خلال الأزمة المالية العالمية الأخيرة في 2008. ثم بدأ سعر النفط الخام بالتدهور الكبير في الربع الأخير من سنة 2014. وخلال أشهر معدودة انخفض سعر برميل النفط بنسبة 55 في المائة في الأسواق العالمية. انخفض متوسط الأسعار من أكثر من 100 دولار للبرميل في 2013 إلى 34.75 دولار في 2016 ثم ارتفع قليلاً ولكن لا يزال المتوسط أقل من 50 دولاراً للبرميل. والقاسم المشترك لكل هذه الصدمات العشوائية هو أن تأثيرها على المتغيرات الاقتصادية والمالية بقي وسيبقى لمدة طويلة جداً. ورغم أن سعر النفط يتحدد عند تقاطع العرض والطلب إلا أن التنبؤ به غير مجدي بسبب هذه العشوائية التي يتصف بها⁽³⁾.

يعتقد كثير من المعنيين بأن أسباب انهيار أسعار النفط مؤخراً تعود إلى ضعف الطلب العالمي ووفرة المعروض في أسواق النفط، تحديداً من خارج الدول المصدرة للنفط (أوبك) وربما إلى أسباب أخرى يصعب التكهّن بها أو قياسها. وبما أن سعر النفط يؤثر على الطلب العام مباشرةً وكذلك على كلف الإنتاج فعلى الأرجح أن تأثيره على الإستقرار المالي يأتي من خلال زيادة المخاطر وعدم اليقين التي ترافق هذه الصدمات وتؤثر على المخاطر (وعدم اليقين) الذي يحيط بسعر الصرف الحقيقي والنتائج المحلي والحساب الجاري. ربما يختلف التأثير فيما إذا كانت الدولة المعنية بالدراسة دولة مصدرة للنفط أم مستوردة للنفط. أما من ناحية التأثير على القطاع المصرفي فسعر النفط يؤثر على ربحية البنوك وميزانياتها من خلال تأثيره على دخل الفرد والشركات والحكومة ومنه على الودائع والائتمان. ولكن تأثير تدهور أسعار النفط على الإستقرار المالي للدول العربية لم يتم قياسه بعد.

تم إعداد إستبيان خاص بتقرير الاستقرار المالي في الدول العربية ويغطي تطورات أسعار النفط على الاستقرار المالي في الدول العربية. وتم توزيع الاستبيان على الدول الأعضاء. الدول المصدرة للنفط تشمل دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وليبيا ومصر والدول المستوردة للنفط تشمل السودان وموريتانيا والأردن ولبنان والمغرب وفلسطين.

(3) إذا كان سعر النفط عشوائياً فإن توقع ارتفاعه ستكون 50 بالمائة وتوقع انخفاضه 50 بالمائة.

يتكون هذا الفصل من جزئين. الجزء الأول يستعرض أهمية النفط في اقتصاديات الدول العربية المنتجة وغير المنتجة للنفط. بالإضافة إلى ذلك فإنه يدرس تأثير التذبذب الذي يعتبر مقياس لمدى المخاطر وعدم اليقين على الإستقرار المالي والاقتصادي في الدول العربية المنتجة وغير المنتجة للنفط. وأخيراً سنلقي الضوء على طبيعة الصدمات التي تأثر بها سوق النفط العالمي وتأثير التنبؤات الحالية لسعر النفط خلال السنوات الخمس القادمة على تنبؤات النمو الاقتصادي في الدول العربية. أما الجزء الثاني فيحتوي على تحليل لإجابات الدول النفطية على الأسئلة التي تضمنها المسح.

أ. أهمية النفط في اقتصاديات الدول العربية

هناك الكثير من المحاولات لتفسير انهيار أسعار النفط الذي حدث في الربع الثاني من 2014 والتنبؤ بها رغم صعوبة ذلك. ولكي نستطيع أن نفسر أسباب انهيار السعر كمياً (أي باستخدام أدوات اقتصاد القياس) نحتاج إلى عينة فيها عدد كافٍ من حالات انهيار السعر. ولكن في حقيقة الأمر خلال الفترة من 1970 إلى اليوم لدينا حالتان انهيار في سعر النفط فقط: الأولى سنة 1986 والأخرى سنة 2014، لأن انخفاضه أبان الأزمة المالية الآسيوية في 1997/1998 والأزمة المالية العالمية في 2008 لم يدم تأثيره لفترة طويلة. إذاً ليس لدينا عدد كافٍ من الحالات لإبداء رأي علمي في الأمر. ويُعتبر هاملتون من طليعة الاقتصاديين في هذا الحقل وفي دراسة له (هاملتون، 2015) أوضح بأن ما يزيد عن 40 في المائة من الإنخفاض في سعر النفط في منتصف 2014 يُعزى إلى انخفاض في الطلب العالمي على النفط بسبب بطء النمو الاقتصادي في أوروبا وآسيا (خصوصاً الصين). بالإضافة إلى ذلك فإن السوق يعاني من تخمة في العرض تصل إلى أكثر من 1.5 مليون برميل يومياً.

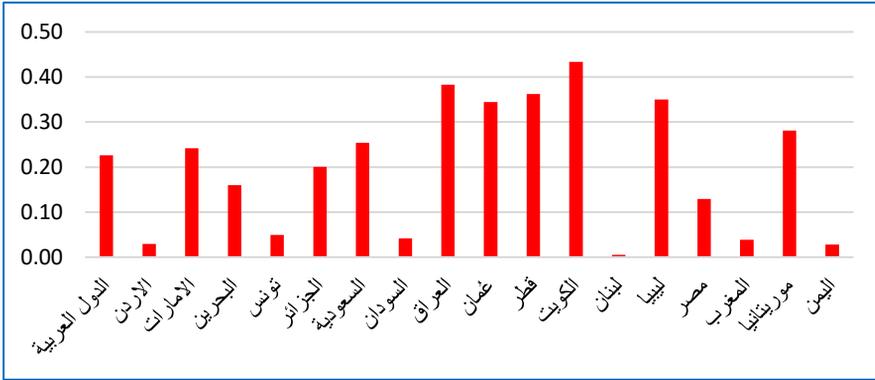
يسلك سعر النفط سلوكاً مشابهاً لأسعار الأصول بالرغم من أنه سلعة، وربما لأنه سلعة قابلة للخرن أو ربما لأنه يستخدم، خلافاً لبقية السلع، كأداة مالية وكأداة للتحوط والمضاربة حيث توجد أسواق منظمة لبيع وشراء النفط بالأجل. لذا فإنه مثل أسعار الأصول، في الغالب، يسلك سلوكاً عشوائياً. وهذا يعني أن تأثير صدمات سعر النفط على الاقتصاد لا يزول بسرعة. إن شراء النفط بعقود آجلة من قبل المضاربيين يضيف بعض الشيء إلى الطلب على النفط كسلعة ولكن في دراسة نشرت مؤخراً يوضح نيثل وبنديك (2016) بأن المضاربة بأسعار النفط تؤثر على سعر النفط ولكنها لا تفسر أسباب ارتفاعه الكبير

الذي حصل بعد الأزمة المالية العالمية الأخيرة في 2008. إذ كانت التوقعات بأن سعر النفط سيكون منخفضاً غداً، ينخفض الطلب اليوم ويزداد العرض ويقل الإحتياطي المخزون فينخفض السعر أكثر. فالتوقعات تلعب دوراً رئيسياً في تحديد سعر النفط وتخلق تقلبات وتباين في السعر.

بالإضافة إلى المسببات المذكورة أعلاه وكذلك الأبعاد السياسية للنفط فإن كل عقود النفط مبرمة بالدولار الأمريكي، والدولار يتأثر بالسياسة النقدية للولايات المتحدة الأمريكية وكل ما يؤثر على قيمته. ففي حال إرتفعت قيمة الدولار فإن ذلك سيقال الطلب على النفط فينخفض السعر.

وبالنسبة لأهمية النفط في الدول العربية، يوضح الشكل (6-2) حصة الصناعات الاستخراجية (يعتبر النفط والغاز المنتجان الأساسيان في هذا القطاع) في الناتج المحلي الإجمالي في سنة 2015، كذلك يقدم الجدول (6-1) معلومات إضافية تشير إلى أهمية النفط في الاقتصاديات العربية.

الشكل (6-2): حصة الصناعات الاستخراجية في الناتج المحلي الإجمالي (عام 2015)



المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد الصادر عن صندوق النقد العربي - صفحة 338

تقرير الاستقرار المالي في الدول العربية 2018

الجدول (1-6): الاحتياطي النفطي/ مليون برميل والحصص- 2015

الدولة	الاحتياطي	نسبة/العالم	نسبة/ أوبك
الجزائر	1,220,0	0.82	1.01
مصر	4,400	0.29	0.36
ليبيا	48,363	3.24	3.99
السودان	5000	0.33	0.41
العراق	14,2503	9.55	11.76
الكويت	10,1500	6.80	8.38
عُمان	5,306	0.36	0.44
قطر	25,244	1.69	2.08
السعودية	26,645,5	17.85	22.00
الإمارات	9,780,0	6.55	8.07
العالم	149,267,7		
أوبك	121,143,2		

المصدر: أوبك: النشرة الإحصائية السنوية 2016، الجدول 3.1، صفحة 22

وكما هو واضح من الجدول رقم (1-6) فإن حصة الدول العربية المدرجة في الجدول ككل في الإحتياطي العالمي للنفط الخام في سنة 2015 تساوي 47 في المائة وتساوي 58 في المائة في احتياطيات أوبك. الجدول (2-6) يدرج كميات إنتاج النفط في الدول العربية وحصصها في الإنتاج العالمي وفي أوبك حيث أنتجت الدول العربية 31.5 بالمائة من إجمالي الإنتاج العالمي وأكثر من 72 في المائة من إنتاج أوبك في 2015.

الجدول (2-6): الإنتاج النفطي مليون برميل / اليوم وحصص الدول العربية

الدولة	الإنتاج	نسبة/العالم	نسبة/أوبك
الجزائر	1,157.1	1.54	3.58
مصر	540.9	0.72	1.67
ليبيا	403.9	0.54	1.25
السودان	278.6	0.37	0.86
البحرين	202.6	0.27	0.63
العراق	3,504.1	4.67	10.84
الكويت	2,858.7	3.81	8.85
عُمان	885.2	1.18	2.74
قطر	656	0.87	2.03
السعودية	10,192.6	13.58	31.54
الإمارات	2,989.9	3.98	9.25
العالم	75,079.8		
أوبك	32,315.2		

أوبك: النشرة الإحصائية السنوية 2016، الجدول 3.6، صفحة 28

تقرير الاستقرار المالي في الدول العربية 2018

ويتضمن الجدول (6-3) الصادرات النفطية العربية وحصص كل دولة في صادرات العالم وصادرات أوبك في سنة 2015 وهما أكثر من 40 في المائة وأكثر من 72 في المائة من صادرات العالم النفطية وأوبك على التوالي.

الجدول (6-3): صادرات واستيرادات النفط الخام / مليون برميل / اليوم
و حصص الدول العربية 2015

الدولة	الصادرات	نسبة/العالم	نسبة/أوبك	الاستيرادات
الجزائر	642.2	1.54	2.72	
مصر	155.8	0.37	0.66	
ليبيا	235	0.56	0.99	
المغرب	-	-	-	85.4
السودان	166	0.39	0.70	
العراق	3,004.9	7.21	12.75	
البحرين	-	-	-	246.4
الكويت	1,963.8	4.71	8.33	
عُمان	788	1.89	3.34	
قطر	490	1.17	2.079	
السعودية	7,163.3	17.19	30.39	
الإمارات	2,441.5	5.86	10.35	
العالم	41,654.2			
أوبك	23,569.5			

أوبك: النشرة الإحصائية السنوية 2016م، الجدول 5.3، صفحة 52

وأخيراً يوضح الجدول (6-4)، حصة الهيدروكربون (النفط والغاز) في الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية:

الجدول (6-4): حصص الهيدروكربون في الناتج المحلي الإجمالي

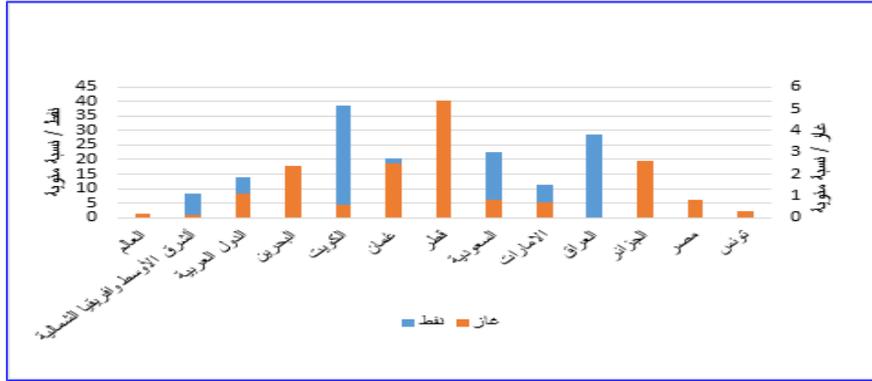
الدولة	1999-1991	2003-2000
الجزائر	0.19	0.27
البحرين	0.19	0.26
الكويت	0.36	0.40
عُمان	0.22	0.37
قطر	0.33	0.39
السعودية	0.32	0.40
الإمارات	0.23	0.27

تقرير الاستقرار المالي في الدول العربية 2018

وحسب البيانات المتوفرة حول حصة النفط في صادرات الدول النفطية الإجمالية وفي إجمالي الواردات الحكومية، فقد بلغت حصة النفط في إجمالي الصادرات للمملكة العربية السعودية 83.2 في المائة و75 في المائة في 2014 و2015 على التوالي، وحصته في إجمالي واردات المملكة كانت 87.5 و72.5 في المائة في 2014 و2015 على التوالي. ولكن حصص النفط في الصادرات والواردات الحكومية في الدول النفطية كبيرة نسبياً. أما في الدول غير النفطية فإن حصص النفط من إجمالي الواردات عالٍ نسبياً. ففي لبنان والأردن مثلاً يشكل النفط بحدود 25 في المائة من إجمالي الواردات.

وفيما يخص مقياس الربيع من النفط والغاز كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي؛ فالشكل (3-6) يبين هذه النسبة في عدد من الدول العربية المنتجة للنفط والغاز في سنة 2015 حسب بيانات البنك الدولي. وكما نلاحظ فإن هذا المقياس يؤشر إلى فوارق كبيرة بين نسبة الربيع في دول مجلس التعاون وكذلك العراق قياساً مع إجمالي دول العالم والشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

الشكل (3-6): نسبة الربيع من النفط والغاز في الناتج المحلي الإجمالي 2015



المصدر: البنك الدولي

ب. تأثير سعر النفط على الاستقرار المالي والاقتصادي

إضافة لما تقدم من الأدلة التي تشير إلى أهمية سعر النفط في الاقتصاديات العربية فهناك تأثير لسعر النفط على الإستقرار المالي والاقتصادي في الدول العربية. إن الإستقرار المالي، أو عدمه، يعتمد بدرجة كبيرة على حجم المخاطر وعدم اليقين الذي

يصيب الأسواق المالية والناجم عن عشوائية الصدمات التي تصيب سعر النفط بين الفينة والأخرى مما تؤدي إلى زيادة في تذبذبه.

ولدراسة العلاقة بين التذبذب في أسعار النفط والاستقرار المالي والاقتصادي (4)، فقد كان من المناسب اختيار سعر الصرف بالأسعار الثابتة (سعر الصرف الحقيقي)، والنتائج المحلي الاجمالي بالأسعار السائدة كمؤشرين مهمين. فهذه المتغيرات عرضة أكثر من غيرها للتذبذب مع تذبذب سعر النفط كما تتوفر بيانات بشكل سلاسل زمنية لها مما يسهل دراستها (5) وقد يكون التضخم النقدي متغيراً مهماً وعلى علاقة بتغير أسعار النفط. إلا أنه لم يُستخدم هنا لأن البيانات لا تعكس صورة حقيقية للأسعار، خصوصاً في الدول العربية النفطية، بسبب سياسات دعم الأسعار السائدة.

وهناك مقاييس عديدة لسعر الصرف بالأسعار الثابتة ولكن بسبب عدم توفر البيانات سنستخدم الإنحراف عن "معادل القوة الشرائية" (PPP) كمقياس لسعر الصرف بالأسعار الثابتة، أي $q = S / (P / P^*)$ حيث ان (S) هو سعر الصرف الذي يمثل قيمة الدولار الأمريكي بالعملة المحلية (يعني أن ارتفاع سعر الصرف يمثل انخفاض في قيمة العملة المحلية)، و (P) يمثل مقياس للسعر المحلي و (P^*) يمثل مقياس للسعر في الولايات المتحدة الأمريكية. عادةً يستخدم مقياس سعر المستهلكين القياسي (CPI) أو سعر المنتجين القياسي (PPI) كمقياس للسعر ولكن لعدم توفر بيانات موحدة لكل الدول العربية ولنفس الفترة الزمنية، لذلك تم استخدام السعر القياسي للنتائج المحلي (The GDP price deflator) حيث تتوفر البيانات السنوية لكل الدول لدى صندوق النقد الدولي من 1980. تم تثبيت سنة الأساس لكل الأسعار القياسية التي سنستخدمها لتكون سنة 2008 وتم تحويل أسعار الصرف بالأسعار الثابتة إلى أسعار قياسية أيضاً حيث تكون سنة 2008 = 100.

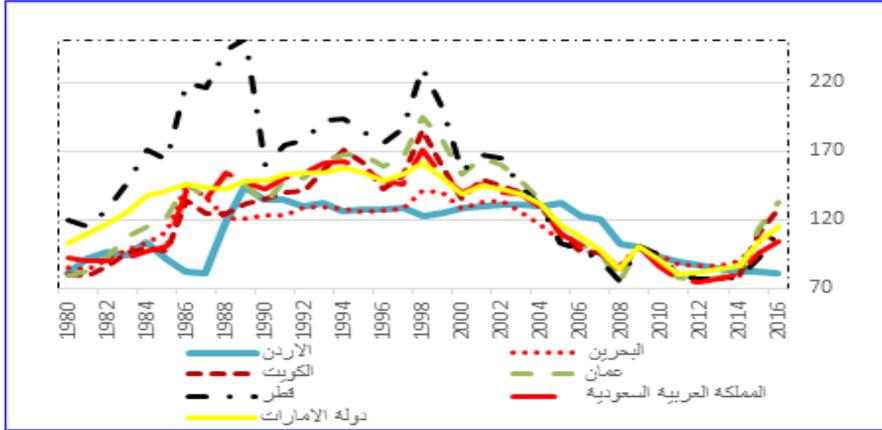
وبما أن دول الخليج، وكذلك الأردن باعتبارها دولة غير نفطية صالحة للمقارنة، تتبع نظام سعر الصرف الثابت مع الدولار فإن هذا المقياس لسعر الصرف يعكس تغير الأسعار المحلية نسبةً إلى الدولار لكل دولة. ويبدو واضحاً في الرسم البياني رقم (6)-

(4) سعر التصدير/ سعر الاستيراد.

(5) يبين نموذج بيرنانكي وبلاندر (1988) بأن صدمات سعر التصدير / سعر الاستيراد لبلد معين على سبيل المثال (ارتفاع أو انخفاض سعر النفط) يؤثر على سعر الصرف والمخاطر وكمية النقد.

4) بأن سعر الصرف بالأسعار الثابتة لدول مجلس التعاون، بشكل عام، كان قد بدأ بالإخفاض (ارتفاع حقيقي لقيمة العملة قياساً بالدولار) منذ سنة 1998/ 1999، وحتى تقريباً سنة 2012، حيث بدأت أسعار الصرف بالارتفاع (إنخفاض حقيقي لقيمة العملة قياساً بالدولار). أما سعر صرف الدينار الأردني فاستمر بالإخفاض (زيادة حقيقية لقيمة العملة) منذ سنة 2004، أو 2005. ويبدو سعر الصرف الحقيقي للأردن على درجة عالية من التذبذب في بداية سنوات العينة ولغاية 1989 ثم توقف التذبذب ولا نعلم فيما إذا كان هذا انعكاساً لمشكلات في قياس وتسجيل البيانات أم لأسباب أخرى⁽⁶⁾.

الشكل (4-6): سعر الصرف القياسي بالأسعار الثابتة (سنة 2008=100)



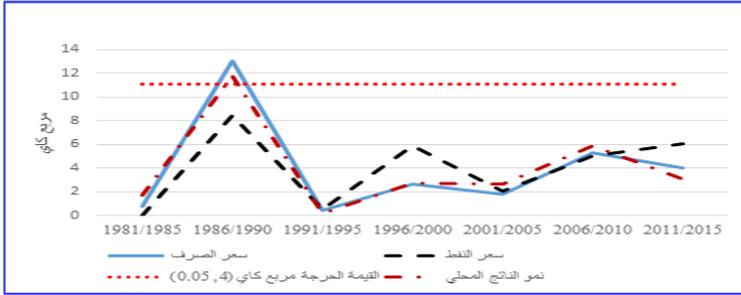
ج. علاقة تذبذب سعر النفط بتذبذب سعر الصرف والنتائج المحلي

تؤثر قلة البيانات اليومية والشهرية وحتى الربع سنوية على اختيار طريقة البحث وكيفية دراسة التذبذب في السلاسل الزمنية. وتم رسم مقياس التذبذب لكل من سعر الصرف بالأسعار الثابتة وسعر النفط والنتائج المحلي لكل من دول مجلس التعاون والأردن. الأشكال البيانية أرقام من (6-5) إلى (6-11).

(6) بيانات سعر الصرف الإسمي الأردني من موقع البنك المركزي الأردني.

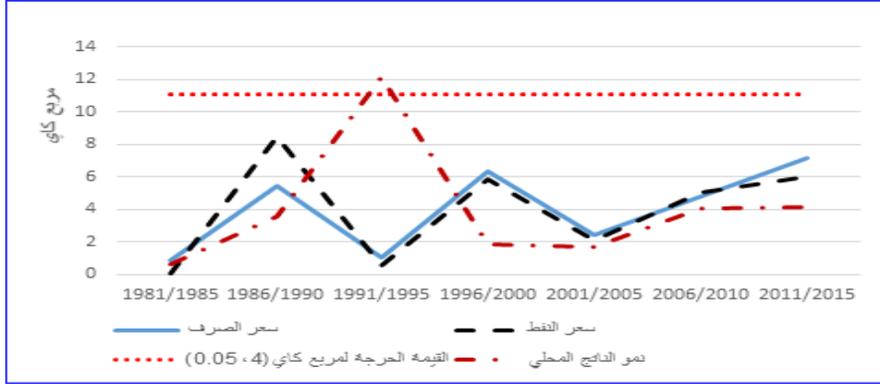
كذلك فإن تذبذب سعر النفط كان يرتفع وينخفض كثيراً⁽⁷⁾ وقد سجل سعر الصرف زيادة كبيرة في البحرين وقطر والأردن في الفترة 1986 إلى 1990 وتقريباً في عُمان بين 2006 و2010. ويلاحظ أيضاً أن تذبذب سعر الصرف اليوم أقل مما كان عليه في الثمانينات وتسعينات القرن الماضي. وأخيراً تشير الأشكال إلى أن هناك علاقة قوية بين تذبذب سعر النفط وتذبذب سعر الصرف والنتاج المحلي بشكل عام. الكويت تختلف قليلاً بسبب حرب الخليج حيث ارتفع تذبذب الناتج المحلي كثيراً في الفترة من 1991.

الشكل (5-6): مقياس درجة التذبذب في سعر النفط وسعر الصرف والناتج المحلي

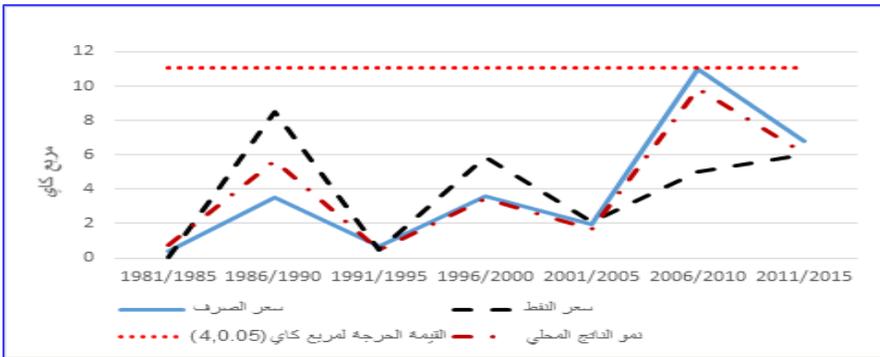


(7) الخط الأحمر المنقط في الأشكال البيانية يمثل القيمة الحرجة.

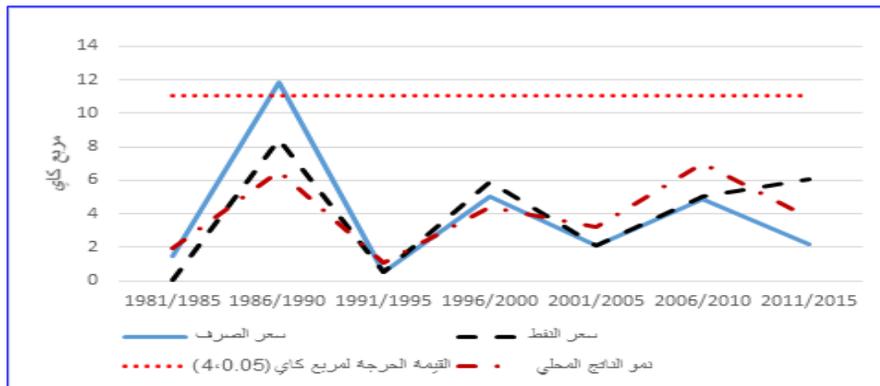
الشكل (6-6): مقياس درجة التذبذب في سعر النفط وسعر الصرف والنتائج المحلي الكويت



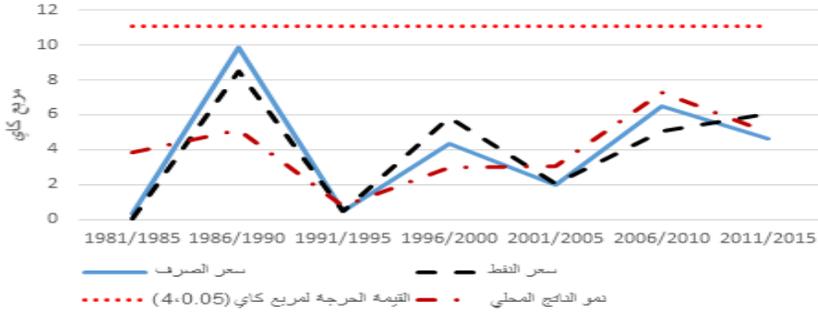
الشكل (6-7): مقياس تذبذب سعر النفط وسعر الصرف والنتائج المحلي -- عُمان



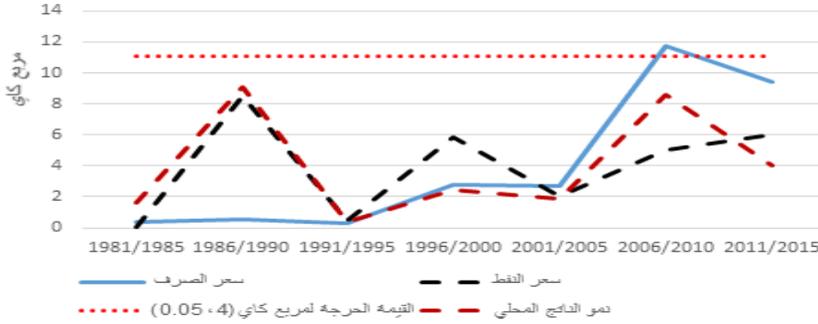
الشكل (6-8): مقياس تذبذب سعر النفط وسعر الصرف والنتائج المحلي - قطر



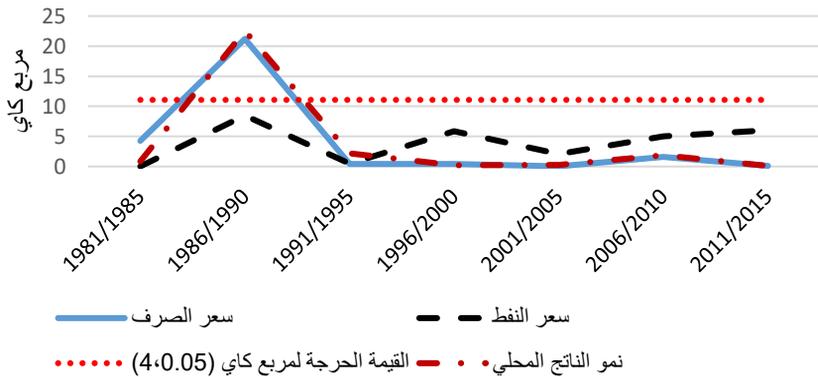
الشكل (6-9): مقياس تذبذب سعر النفط وسعر الصرف والناتج المحلي - السعودية



الشكل (6-10): مقياس تذبذب سعر النفط وسعر الصرف الحقيقي - الإمارات



الشكل (6-11): مقياس تذبذب سعر النفط وسعر الصرف، والناتج المحلي الإجمالي - الأردن



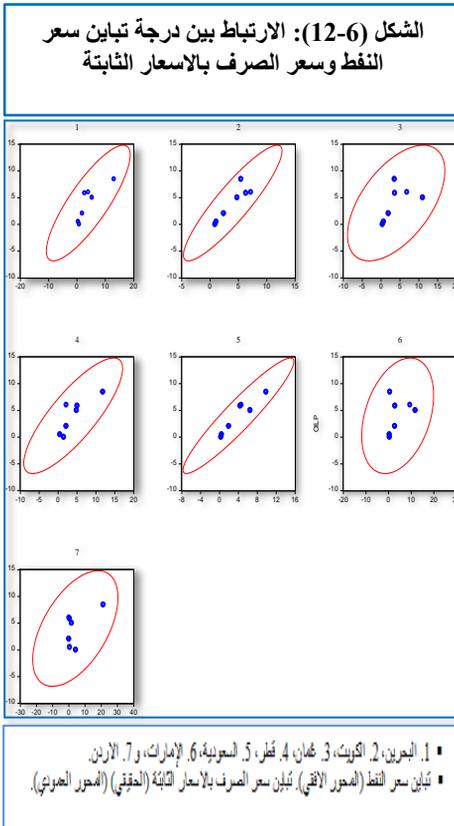
يُلاحظ أن أسعار الصرف في كل دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية تذبذبت مع سعر النفط أبان الفترة من 1986 إلى 1991 والتي شملت أحداث اقتصادية وجيوسياسية كبيرة مثلاً الإنخفاض المفاجئ في سعر النفط في 1986 وانهيار الإتحاد السوفيتي وحرب الخليج الأولى. ولكن من حيث قوة وأهمية التذبذب فبالبحرين وقطر والأردن شهدوا قفزة كبيرة في تذبذب سعر الصرف. والتباين مماثل في حالة الكويت وعمان والسعودية والإمارات ولكن ليس بنفس الأهمية والحجم. أما في حالة عُمان والإمارات، فخلافًا للدول الأخرى، يبدو أن الزيادة في تذبذب سعر الصرف قد أصبحت مهمة وكبيرة في الفترة بين 2006 و2010 فقط وهي الفترة التي شهدت الأزمة المالية العالمية والكساد الكبير في الغرب. ولم يعاني سعر الصرف في المملكة العربية السعودية من أي تذبذب مهم خلال الفترة كلها. ويبدو تذبذب سعر الصرف في الإمارات العربية المتحدة مختلفاً كلياً من حيث الحجم ومن حيث الإتجاه مع بقية دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

يؤثر تباين سعر النفط أيضاً على تباين الناتج المحلي الإجمالي لأن الإنتاج في الدول الخليجية يكاد أن يكون بالكامل نفطياً ما عدا ربما في حالة المملكة العربية السعودية وعمان حيث أن حصة القطاعات غير النفطية في الناتج الإجمالي تفوق النصف. أما البحرين فلا تعتبر دولة منتجة للنفط إلا أن قطاعها المصرفي الخدمي المهيمن على الإقتصاد له علاقة قوية بالصناعة النفطية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية. بالنسبة للبحرين وكما في حالة سعر الصرف، فقد تعرض الناتج المحلي إلى درجة عالية من التذبذب في 1986-1990 فقط. أما في عُمان فإن الصورة شبه مطابقة لتذبذب سعر الصرف حيث أن الزيادة الملحوظة في زيادة التباين في سعر الصرف والناتج المحلي جاءت متأخرة في الفترة 2006 إلى 2010 أي خلال سنوات الأزمة المالية العالمية والإنكماش الإقتصادي العالمي الذي تبعها. وفي دولة الإمارات وكما في حالة سعر الصرف تبدو تذبذبات الناتج المحلي مختلفة عن بقية دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

ورغم أن الأردن دولة غير نفطية ومستوردة للنفط، فقد تعرض الناتج المحلي الإجمالي فيها إلى زيادة كبيرة في التذبذب في الفترة 1986 إلى 1990 بسبب حرب الخليج بدون شك. إذاً تشير القياسات إلى وجود علاقة طردية بين درجة التذبذب في أسعار النفط وبين الإستقرار المالي والإقتصادي بين تذبذب أسعار النفط وتذبذب سعر الصرف الحقيقي من جهة، ومع الناتج المحلي من جهة أخرى.

لجأت معظم الدول المصدرة للنفط وخصوصاً دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية إلى الإقتراض من الخارج والدولار لسد العجز في الميزانية العامة. إن زيادة الإقتراض بالدولار ستعرض سعر الصرف الحقيقي لهذه الدول إلى الزيادة (إنخفاض في القيمة الحقيقية للعملة المحلية) بشكل معاكس تماماً لما حصل عندما كان سعر النفط مرتفعاً والقيمة الحقيقية للعملة مرتفعة. لذا يُتوقع أن تواجه موازنات البنوك والشركات والأشخاص تحديات عندما ترتفع نسبة صافي الإستثمارات الأجنبية / الإستيرادات مما قد يؤثر سلباً على الإقتصاد ككل.

د.مدى قوة الارتباط بين تباين سعر النفط وسعر الصرف



تم اختبار العلاقة بين تذبذب سعر النفط وسعر الصرف لكي نتأكد من وجود علاقة إحصائية مهمة . الرسم البياني رقم (6-12) يمثل اختبار لقوة الارتباط⁽⁸⁾. وكما يُلاحظ فإن مقياس تباين سعر النفط ومقياس تباين سعر الصرف بالأسعار الثابتة مرتبطان بقوة في الكويت والمملكة العربية السعودية ثم في البحرين. أما في عُمان ودولة الإمارات والأردن فمعامل الارتباط أضعف نسبياً.

ويشير الترابط الطردي بين التذبذبات الكبيرة التي تطرأ على أسعار النفط وتلك التي تطرأ على سعر الصرف (والنتاج المحلي)، خصوصاً في الدول العربية المصدرة للنفط، إلى أن هناك تأثير للمخاطر وعدم اليقين المرتبطة بتقلبات أسعار النفط على الإستقرار المالي والإقتصادي في الدول النفطية. لأن إستقرار

(8) Confidence Ellipse.

سعر الصرف له تأثير بالغ الأهمية على الطلب العام من خلال التأثير على الإنفاق والتجارة الخارجية وديناميكيتهما. بالإضافة إلى أن المصارف المركزية تتبنى سياسة سعر الصرف الثابت كهدف للسياسة النقدية لذا فإن تحقيق هذا الهدف، أو عدم تحقيقه، قد يؤثر كثيراً على الإستقرار المالي أو عدمه. إذاً يمكننا أن نستنتج مما تقدم بأنه رغم زيادة تذبذب سعر النفط وعلاقته القوية مع تذبذب سعر الصرف والناتج المحلي. إلا أنه لحدّ الآن لم يسبب مشكلة كبيرة في الإستقرار المالي والإقتصادي ما عدا الركود الاقتصادي الذي كان يجب أن يكون متوقعاً. سنقوم باختبار العلاقة بين سعر النفط والحساب الجاري (ليس التذبذب وإنما مستوى السعر والحساب الجاري) في الجزء القادم باستخدام طريقة أخرى.

هـ. علاقة سعر النفط بالحساب الجاري

يمتاز الحساب الجاري بأهمية كبيرة في الدول التي تتبع نظام سعر الصرف الثابت وخصوصاً الدول المصدرة للسلع كالنفط. فعندما يكون متوسط سعر النفط مرتفع (أكثر من السعر المطلوب لتحقيق الموازنة) يكون هناك فائض من التصدير بالعملة الصعبة وهذا الفائض يستخدم لتمويل الإنفاق الجاري والإستثماري والإدخار. كما يستخدم لدعم قيمة العملة من خلال الحفاظ على ثبات سعر الصرف. تشير النظرية الإقتصادية إلى أن الحساب الجاري يتأثر بعدد معين من الصدمات أهمها صدمات الإنتاجية المحلية، والمصاريف الإستهلاكية الحكومية، والمصروفات الإستثمارية. فتأثير الإنتاجية إيجابي على الحساب الجاري (فائض) والمصاريف الحكومية والمصروفات الإستثمارية تأثيرهما سلبي (عجز). وبخلاف ذلك فإن صدمات الإدخار لها تأثير إيجابي على الحساب الجاري (فائض) لأن العجز في الحساب يمثل زيادة المصاريف والمصاريف الإستثمارية على الإدخار. أما أسعار النفط فإن تأثيرها سلبي في الدول الصناعية (عجز في الحساب الجاري) المستهلكة للنفط وإيجابي في الدول المنتجة للنفط (فائض).

والهدف هنا هو استخدام نموذج لقياس تأثير ديناميكية صدمات أسعار النفط والإنتاجية والمصروفات الحكومية والإدخار على ديناميكية الحساب الجاري لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربي⁽⁹⁾. ويتضمن النموذج خمسة متغيرات: سعر النفط بالأسعار السائدة

(9) نموذج لمتجه الإنحدار الذاتي الهيكلي.

(الإسمي)، والناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة للفرد وهو مقياس تقريبي للإنتاجية، والمصاريف الحكومية الكلية والإدخار وأخيراً الحساب الجاري وكل المتغيرات مقاسة كنسب من الناتج المحلي الإجمالي⁽¹⁰⁾. العينة تغطي الفترة من 1990-2015 لأن البيانات المتعلقة بالمصاريف الحكومية غير متوفرة قبل 1990. كل البيانات مأخوذة من صندوق النقد الدولي – آفاق الاقتصاد العالمي (أكتوبر 2016). ونفترض في هذا النموذج بأن سعر النفط لا يتأثر بأي من المتغيرات الأخرى. وتتأثر الإنتاجية بسعر النفط فقط. وتتأثر المصاريف الحكومية بسعر النفط وبالإنتاجية، ويتأثر الإدخار بسعر النفط والإنتاجية والمصاريف الحكومية. أما الميزان التجاري فيتأثر بكل المتغيرات الأربعة. لا نعرض كل النتائج وإنما نركز فقط على تلك المتعلقة باستجابة الحساب الجاري للصددمات المذكورة أعلاه، أي أربعة استجابات لكل بلد.

ونلخص النتائج بالرسم البياني (6-13) حيث نعرض أربعة رسوم لكل من البحرين والكويت وعمان وقطر والمملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة بالإضافة إلى الأردن. وقد جرى إضافة الأردن لأنه بلد غير منتج للنفط ومستورد له لغرض المقارنة.

يوضح الجزء الأول من الشكل (6-13-1)، إستجابة الحساب الجاري لصدمة زيادة في أسعار النفط قيمتها إنحراف معياري واحد. وكما يبدو أن الحساب الجاري يرتفع – أي يكون في حالة فائض – في البلدان المنتجة للنفط. ففي البحرين وهي أقل دول مجلس التعاون المنتجة للنفط، تزداد الفجوة أي أن الحساب الجاري يكون أعلى مما كان عليه تاريخياً. الزيادة في الفجوة أيضاً مماثلة لكل دول مجلس التعاون ولكن قيمة الزيادة تختلف في البحرين ودولة الإمارات فالفجوة في الحساب الجاري موجبة بحدود 2 في المائة و5 في المائة في الكويت، و4 بالمئة في سلطنة عُمان والمملكة العربية السعودية وقطر. ثم بعد ذلك تبدأ الفجوة بالتقلص ثم يتلاشى تأثيرها كلياً بعد ثلاثة سنوات إلا في قطر حيث تبدأ بالتقلص ثم يتلاشى تأثيرها بعد سنتين (أسرع). أما في الأردن وهو بلد مستهلك للنفط فالصورة معكوسة تماماً حيث يستجيب الميزان التجاري عكسياً. الفجوة سلبية بحدود 2 بالمئة ثم تبدأ بالتقلص ويتلاشى تأثيرها بعد أكثر من ثلاثة سنوات تقريباً. أما الديناميكية لاستجابة الحساب الجاري على مدى

(10) المتغيرات عبارة عن فجوات والفجوة تمثل المتغير ذاته ناقصاً الإتجاه التاريخي العام للمتغير والذي نقيسه باستخدام فلتر.

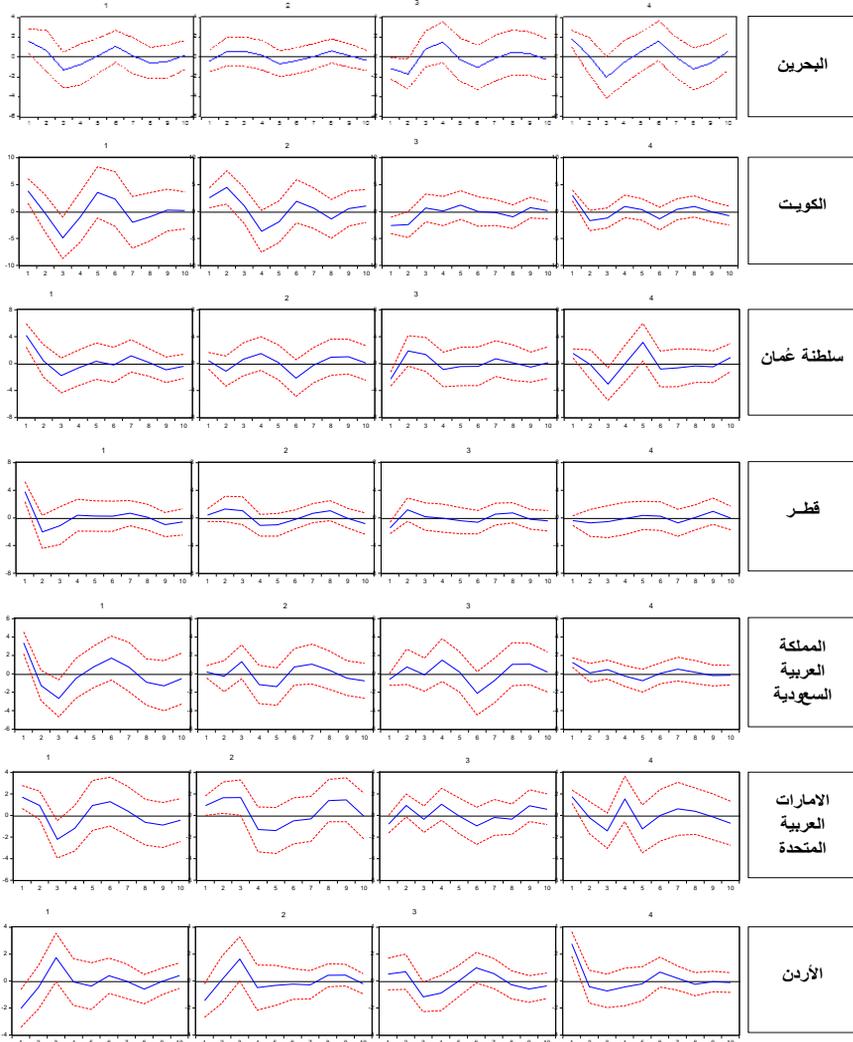
السنوات العشر التي تتبع الصدمة فتختلف – والأسباب عديدة – من بلد إلى آخر. ففي بعض البلدان هناك الكثير من التقلبات حتى تصبح الفجوة صفر تماماً (أي أن تأثير الصدمة يختفي تماماً) كما في المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات والكويت بينما هناك تقلبات قليلة جداً في حالة عُمان وقطر والأردن.

يوضح الجزء الثاني من الشكل (6-13-2)، إستجابة الحساب الجاري لصدمة الإنتاجية. إن قياس الإنتاجية، أي الناتج المحلي للفرد، غير دقيق وتقريبي ويفترض أن يستجيب الحساب الجاري إيجابياً (فائض) من جراءها وهو ما نراه بوضوح في حالة الكويت ودولة الإمارات وأقل في البحرين وسلطنة عُمان والمملكة العربية السعودية. إلا أنها نتائج مطابقة للتوقعات النظرية وللنموذج. ولكن في الأردن تبدو الإستجابة سلبية وربما يعزى ذلك إلى أن زيادة الإنتاجية يرافقها زيادة في الإنفاق الإستثماري أكبر بكثير من الإدخار وربما أيضاً يرافقها زيادة في الإقتراض مما يؤدي إلى تدهور الحساب الجاري.

يوضح الجزء الثالث من الشكل (6-13-3)، إستجابة الحساب الجاري في دول مجلس التعاون كما يتوقع من النموذج – أي حدوث عجز في الميزان التجاري جراء زيادة الإنفاق الحكومي. ولكن العجز صغير ما عدا في حالة البحرين فالجوة بمقدار 1 بالمائة تقريباً. تبدأ الفجوة بالتقلص وتتلاشى بعد سنتين أو ثلاثة إلا أن التقلبات كبيرة وتأخذ الصدمة وقت أطول حتى يتلاشى تأثيرها في كل من البحرين والمملكة العربية السعودية ودولة الإمارات. أما في الكويت وعمان وقطر فالتقلبات صغيرة. إستجابة الحساب الجاري لهذه الصدمة في الأردن محير أيضاً. فالصدمة تؤدي فوراً إلى تحسن الحساب الجاري وليس لدينا تفسير لهذه الإستجابة إلا أن النموذج لا يعمل جيداً في حالة الأردن. ربما هناك خلل في مواصفات النموذج في حالة الأردن كغياب متغيرات مهمة من النموذج.

وأخيراً إستجابة الحساب الجاري لصدمة الإدخار في الجزء الرابع من الشكل (6-13-4)، هذه الإستجابة مطابقة لتوقع النموذج – أي زيادة الإدخار يؤدي إلى فائض في الحساب الجاري. الفائض كبير جداً في الأردن والبحرين والكويت ودولة الإمارات وفائض أصغر في عُمان والسعودية ويكاد يكون معدوم في حالة قطر.

الشكل (6-13): الاستجابات الدفعية للحساب الجاري بعد تعرضه لصدمة مقدارها انحراف معياري واحد



1. إستجابة الحساب الجاري لصدمة في أسعار النفط
2. إستجابة الحساب الجاري لصدمة في الإنتاجية
3. إستجابة الحساب الجاري لصدمة في المصروفات الحكومية
4. إستجابة الحساب الجاري لصدمة في الإدخار

و. تغير العرض والطلب وتأثير ذلك على سعر النفط في السنوات القادمة

يتحدد السعر بتقاطع الطلب والعرض. ويعتمد الطلب على سعر النفط ومعدل النمو الإقتصادي ومجموعة من العوامل كالعوامل الجوية وصددمات عشوائية تعكس عوامل لا يمكن التنبؤ بها مثل التغير في الذوق (رغبة المجتمعات في إيجاد مصادر طاقة بديلة ومحبة للبيئة) والتكنولوجيا. أما العرض فيعتمد على سعر النفط وعوامل صعبة التنبؤ مثل كلف الإنتاج والأجور والكلف الرأسمالية مع صدمات عشوائية تعكس التغير في الكفاءة التشغيلية مثلاً. يحتوي الجدول رقم (5-6) على تنبؤات منظمة الطاقة الدولية. تتنبأ المنظمة بأن الأسعار ستبقى منخفضة لأن العرض سيبقى أعلى من الطلب إلا إذا ما تغيرت معدلات النمو الإقتصادي خصوصاً في الصين والهند وأوربا نحو الأعلى أو تأجل تنفيذ إتفاقيات الحد من الإنحباس الحراري أو خروج منتجي شل الأمريكيون من السوق أو تأخر إيران بالدخول إلى السوق أو تغيير المملكة العربية السعودية لسياستها النفطية. إن بقاء أسعار النفط منخفضة لفترة طويلة سيؤدي إلى انخفاض الإستثمارات في القطاعات النفطية إلى فترة أطول.

الجدول (5-6): العرض والطلب على النفط

2020	2019	2018	2017	2016	2015	
100.5	99.3	98.2	96.9	95.6	94.4	الطلب العالمي
33.5	33.2	33	33	32.8	32	العرض لأوبك
58.9	58.3	57.6	57	57.1	57.7	العرض لغير أوبك
99.5	98.7	97.8	97	96.7	96.4	العرض العالمي
1-	0.7-	0.4-	0.1	1.1	2	العرض ناقص الطلب

المصدر: منظمة الطاقة الدولية

وينشر صندوق النقد الدولي عدداً من السلاسل الزمنية لدول نفطية كدول مجلس التعاون بالإضافة إلى الجزائر وليبيا ومصر التي تنتج كمية محدودة من النفط وكذلك لدول غير نفطية كالأردن ولبنان والمغرب والسودان. ومن المؤشرات المهمة هو الناتج المحلي الإجمالي للفرد (أو حصة الفرد من الناتج المحلي) والذي يعتبر مقياس

متداول لمستوى الغنى والفقر. النفط يعتبر ثروة للدول المنتجة وارتفاع السعر يمثل صدمة إيجابية للدول المصدرة للنفط ترتفع معه الإيرادات والاستثمارات والمصروفات الاستثمارية وترتفع قيمة العملة الحقيقية وتتنخفض المخاطر. إذاً يتوقع أن تكون هناك علاقة إيجابية مع الناتج المحلي الإجمالي. وبما أن تأثير صدمات سعر النفط لا يزول بسرعة، إذاً يُتوقع أن يستمر التأثير السلبي لاستمرار انخفاض سعر النفط الحالي على الناتج المحلي.

يبدو أن التنبؤات متسقة، حيث أن الأسعار ستبقى منخفضة. هناك عدد من التنبؤات لسعر النفط. أبرزها تنبؤات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، اللذين يتنبآن بأن سعر البرميل قد يصل إلى 60 دولار في سنة 2020.

يتضمن الجدول رقم (6-6) متوسط معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي للفرد (بالدولار الأمريكي) للسنوات الخمس التي تلت انهيار سعر النفط من 1986، ثم مُتوقع متوسط معدلات النمو للسنوات الخمس التي تلي انهيار أسعار النفط في 2014. والغرض هو لإجراء مقارنة بسيطة لتأثير هبوط سعر النفط على معدلات نمو الناتج المحلي للفرد سيما وأن اقتصاديات الدول العربية والطبيعة المؤسسية لم تتغير كثيراً خلال هذه المدة من الزمن.

إذا ما تم حساب متوسط معدلات النمو للناتج المحلي الإجمالي للفرد المتوقعة من قبل صندوق النقد الدولي للسنوات الخمس من 2015 سنجد أنه سلبي في كل الدول النفطية ما عدا ليبيا. ويكون المتوسط إيجابي في الأردن ولبنان والمغرب والسودان باستثناء تونس. فربما لأن تونس لا تزال تمر في مرحلة إنتقالية صعبة تشهد ارتفاع في درجة المخاطر مما أدى إلى انخفاض في نمو الاستثمارات وصافي الصادرات وعدم تعافي السياحة لحدّ الآن.

تقرير الاستقرار المالي في الدول العربية 2018

الجدول (6-6): متوسط معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي للفرد

الدولة	خمس سنوات بعد 1986	خمس سنوات بعد 2014
الجزائر	-6.90	-2.67
البحرين	0.11	0.89
مصر	-2.12	-
الأردن	-6.35	4.25
الكويت	-7.75	-2.56
لبنان	2.20	2.62
ليبيا	-1.12	10.30
موريتانيا	-	-2.28
المغرب	10.79	2.67
عمان	-0.59	-3.27
قطر	-4.15	-1.89
المملكة العربية السعودية	-0.89	-0.19
السودان	-16.29	11.84
تونس	4.75	-0.47
الإمارات العربية	-0.75	1.05

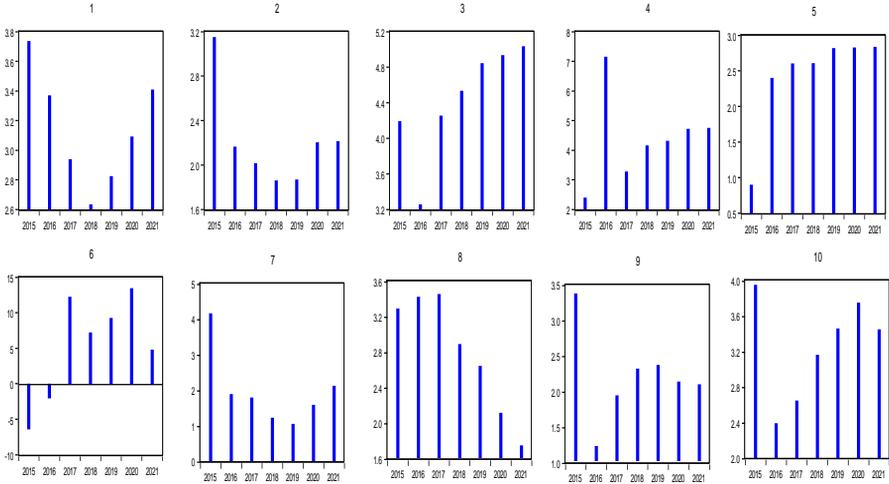
مصدر البيانات الأولية صندوق النقد الدولي - آفاق الاقتصاد العالمي - أكتوبر 2016

يعود سبب انخفاض مُتوقع متوسط النمو في الناتج المحلي الإجمالي للفرد خلال السنوات الخمس بعد 2014 إلى الإنخفاض الحادّ في معدل النمو في سنة 2015 على وجه الخصوص. حيث يكون معدل النمو في 2015 في الجزائر -26.8 بالمائة، وفي الكويت -38.25 بالمائة، وفي ليبيا -12.3 بالمائة، و-15 بالمائة في موريتانيا، و-9.8 بالمائة في المغرب، و-27.6 بالمائة في عُمان، و-31 بالمائة في قطر، و-17 بالمائة في السعودية، و-9.85 بالمائة في تونس، و-11 بالمائة في الإمارات. ثم يعود النمو إيجابياً تدريجياً. إذاً متوسط معدل النمو في الجدول أعلاه يمثل تأثير الصدمة المباشر والذي يتلاشى تدريجياً وببطء.

يتوافق توقع بقاء أسعار النفط منخفضة خلال السنوات الخمس القادمة مع توقعات انخفاض معدلات النمو/الفرد. ويتضح مما تقدم بأن هناك تأثير مهم لسعر النفط على اقتصاديات الدول العربية وأن تأثير الهبوط الحادّ في سعر النفط في 2014 سيترك أثراً سلبية على الدول المنتجة وعلى الأرجح أثراً إيجابية على الدول المستوردة. ولكن بالرغم من أن التنبؤات تشير إلى أن متوسط معدلات نمو الناتج المحلي للفرد

ستكون سلبية لبعض الدول وواطة لبعض الأخر على أحسن تقدير، فإن توقعات معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد والناتج المحلي الحقيقي (ليس للفرد) لأغلب الدول العربية للفترة من 2015 إلى 2021 تشير إلى نمو إيجابي ضعيف في السنوات من 2015 إلى 2021. الشكل (6-14) هو لمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للدول النفطية، ويمثل الشكل (6-15) معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للدول غير النفطية.

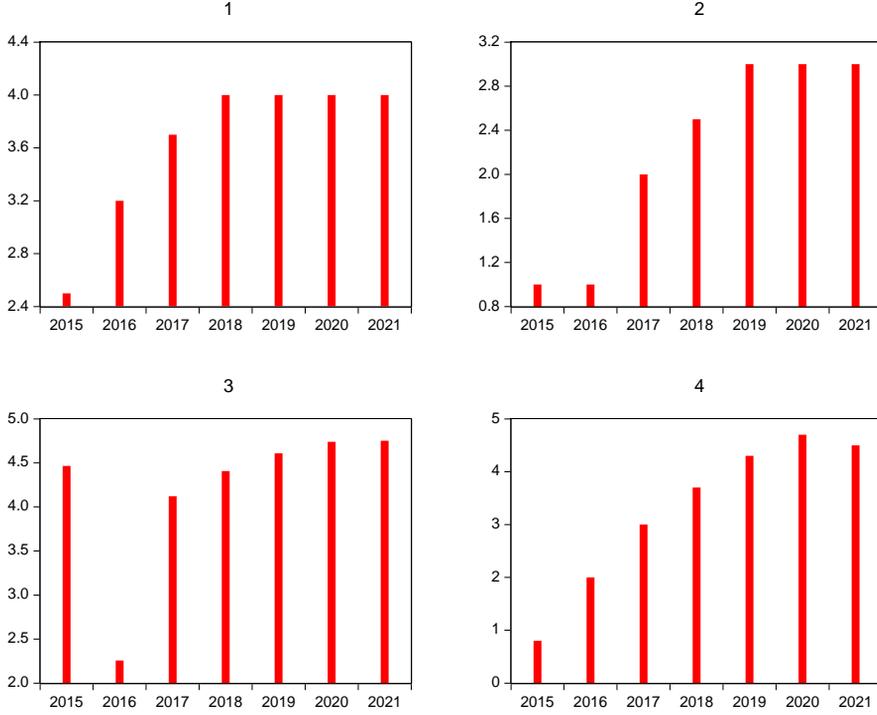
الشكل (6-14): معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي
تنبؤ صندوق النقد الدولي - أبريل 2016
الدول المنتجة للنفط والغاز



1. الجزائر، 2. البحرين، 3. مصر، 4. العراق، 5. الكويت، 6. ليبيا، 7. عُمان، 8. قطر، 9. المملكة العربية السعودية، 10. الإمارات العربية المتحدة.

الشكل (6-15): معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

تنبؤ صندوق النقد الدولي - أبريل 2016
الدول غير المنتجة للنفط والغاز



1. الأردن، 2. لبنان، 3. المغرب، 4. موريتانيا

يُتوقع أن تكون ليبيا والعراق أكثر الدول نمواً، ربما بسبب زيادة إنتاج النفط في العراق ولكن ليس في ليبيا رغم أن البلدين يمران بظروف عصيبة حيث المخاطر السوقية عالية. على العكس من ذلك، يتنبأ صندوق النقد الدولي بأن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي أكثر الدول النفطية تأثراً بانخفاض سعر النفط لأن معدلات نموها في الأساس يعتمد بشكل كبير على النفط الذي كان أساساً مرتفعاً قبل هبوط الأسعار. أما مصر فيبدو أن انخفاض أسعار النفط يؤثر إيجابياً على توقعات النمو والأسباب غير واضحة. ويتوقع أن تنمو الجزائر بشكل معقول. وكذلك يتوقع أن تستفيد المغرب كثيراً من انخفاض أسعار النفط. وأن معدل النمو المتوقع للأردن وموريتانيا يبدو مريحاً. ولبنان سينمو. بشكل عام، يبدو أن معدلات النمو هذه لا تشكل مشكلة كبيرة رغم زيادة التوتر والمخاطر وعدم اليقين إلا لدول مجلس التعاون. كل ما يتطلب عمله

هو ترشيد الإنفاق قدر المستطاع والتأكد من عدم الإفراط في الإقتراض لتغطية العجز في الميزانية العامة والحساب الجاري.

بعد هذه المقدمة حول أهمية النفط وتأثيره على الإستقرار المالي والإقتصادي للدول العربية سيتناول الجزء الثاني من هذا الفصل تفاصيل الإستبيان الذي قام به صندوق النقد العربي والذي يتضمن أسئلة حول تأثير انخفاض سعر النفط على إقتصاديات الدول العربية والإستقرار المالي والذي يمكن أن يعتبر مكملاً للمعلومات والبيانات التي تم تحليلها مقدماً حيث وجدنا تطابقاً بين ما جاء من إجابات في المسح والبيانات المتوفرة لدينا.

ز. استبيان صندوق النقد العربي

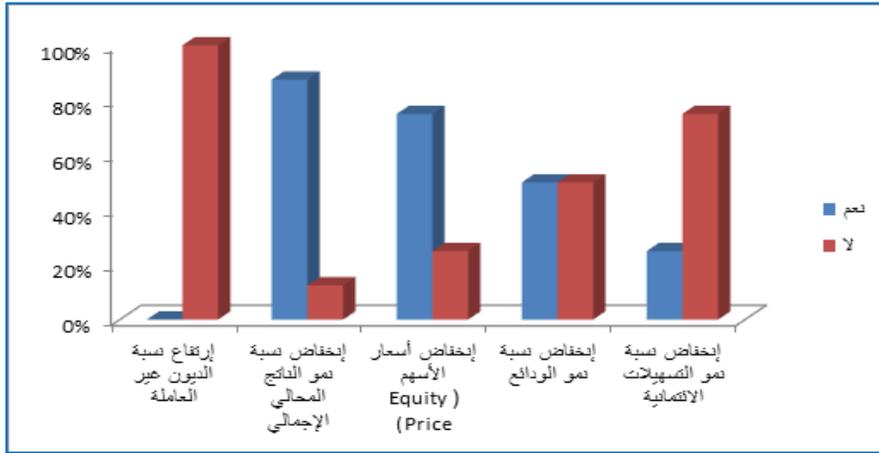
تمثل الدول النفطية 57 بالمائة من العينة والدول غير النفطية 43 بالمائة أي أن نسبة الدول غير النفطية التي استجابت تشكل أقل من 30 بالمائة من العينة. وتنقسم الأسئلة إلى قسمين، الأول يتضمن خمسة أسئلة عن تأثير الصدمة على الناتج المحلي والقطاع المصرفي والثاني يتضمن خمس أسئلة أخرى عن السياسات التي اتخذتها الدول لمواجهة الصدمة. الدول غير المصدرة للنفط لم تجب على الأسئلة المتعلقة بالسياسات كما هو متوقع لأنها استفادت من انخفاض سعر النفط بسبب انخفاض الأسعار وكلف الإنتاج ربما لذا فالصدمة لها تأثير إيجابي على إقتصاداتها.

1. الدول النفطية: يوضح الشكل (6-16) إجابات الدول النفطية على الإستبيان. لم ترتفع نسبة الديون المتعثرة (غير العاملة) لدى البنوك بمستوى أعلى من الحد الطبيعي (متوسط السنوات الخمس الماضية) في الدول المصدرة للنفط فعموما تكون نسبة هذه الديون قليلة في الدول النفطية. لكن انخفضت نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي منذ انخفاض أسعار النفط بمستوى أقل من الحد الطبيعي لدى 87.5 في المائة من مجموع الدول المصدرة للنفط ويشمل هذا الكويت، وقطر، وعُمان، والإمارات، وليبيا، والبحرين، ما عدا المملكة العربية السعودية حيث كانت الإجابة (لا).

هذا، في حين 75 في المائة من الدول المصدرة للنفط وفق الإستبيان، أشارت إلى انخفاض أسعار الأسهم (Equity Price) لديها منذ انخفاض أسعار النفط بمستوى أقل من الحد الطبيعي وهي الكويت، وقطر، والمملكة العربية السعودية، وعُمان، والبحرين.

أما بالنسبة للودائع المصرفية فقد شهدت انخفاضاً إلى مستوى أقل من الطبيعي في 50 بالمائة من الدول المصدرة للنفط. فقد انخفضت نسبة نمو الودائع في المملكة العربية السعودية، والإمارات وليبيا. وأخيراً، إنخفضت نسبة نمو التسهيلات الائتمانية في 25 بالمائة من الدول المصدرة للنفط منذ انخفاض أسعار النفط بمستوى أقل من الحد الطبيعي.

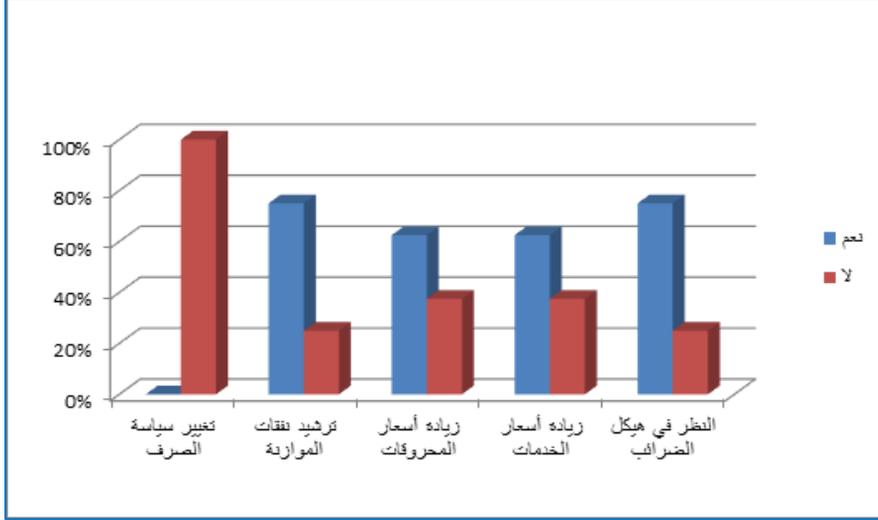
الشكل (6-16): الأسهم المتعلقة بتأثير انخفاض أسعار النفط



2. سياسات الدول النفطية لمواجهة الصدمة: أما بخصوص السياسات التي اتخذتها الدول العربية النفطية لمواجهة تداعيات الصدمة. يوضح الشكل (6-17) ردود المشاركين بالإجابة على الإستبيان. طبقت الدول العربية المصدرة للنفط سياسات تدعم ضبط الإنفاق العام وخفض عجز الموازنة العامة واستعادة التوازن المالي وذلك لأنها تعتمد بشكل كبير على إيرادات النفط في إدارة إقتصاداتها فعندما انخفض السعر بشكل حاد وسريع، شهدت غالبية الدول تحديات في الموازنات العامة لها، وكذلك الحساب الجاري. ففي ميزانية الدولة كان لا بد من تخفيض المصاريف كمصاريف دعم أسعار المحروقات وبعض المصاريف الجارية وكذلك إيقاف أو تأجيل بعض المشروعات الإستثمارية.

ومن الجدير بالذكر لم تتخلى أي من الدول عن سياسة سعر الصرف المتبعة في الكويت، وقطر، والمملكة العربية السعودية، وعمان، والإمارات، وليبيا، والبحرين.

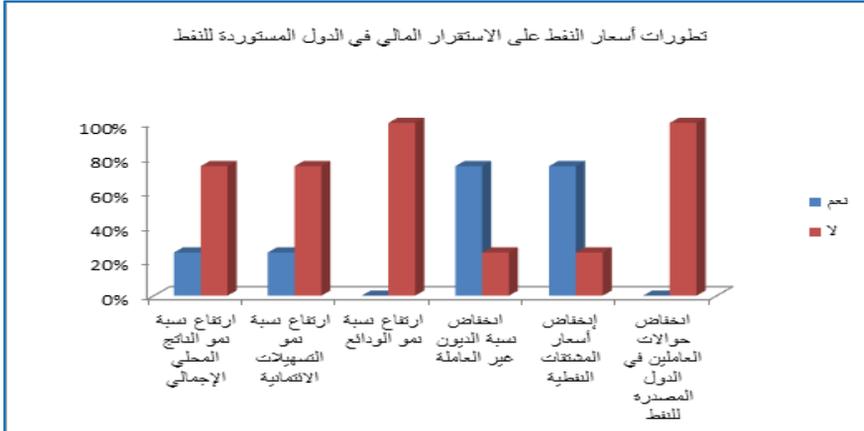
الشكل (6-17): السياسات المتبعة لمواجهة انخفاض أسعار النفط



ويوضح الإستبيان بأن 75 بالمائة من الدول العربية المصدرة للنفط كالكويت، وقطر، والمملكة العربية السعودية، وعمان، والإمارات قد قامت بترشيد نفقات الموازنة لمواجهة انخفاض أسعار النفط. وفي حالة بقاء سعر النفط منخفض، فإن هذه السياسة قد تسمح للخزينة العامة بتحقيق فائض يخفض عجز الحساب الجاري. في حين 63 بالمائة من الدول المصدرة للنفط كالكويت، وقطر، والمملكة العربية السعودية، وعمان والبحرين رفعت أسعار المحروقات عن طريق تخفيض الدعم لمواجهة انخفاض واردات الحكومة الناجمة عن انخفاض أسعار النفط. بالمثل، 63 بالمائة من الدول المصدرة للنفط كالمملكة العربية السعودية، وعمان، والإمارات رفعت أسعار الخدمات لمواجهة تبعات انخفاض أسعار النفط على واردات الدولة. في حين 75 بالمائة من الدول المصدرة للنفط مثل الكويت، والمملكة العربية السعودية، عمان، الإمارات، البحرين أعادت النظر في هيكل الضرائب.

3. الدول المستوردة للنفط: أما بالنسبة للدول المستوردة للنفط، يوضح الشكل (6-18) إجابات كل من المغرب، ولبنان، والأردن، والسودان. والأمر مختلف قليلاً في هذه الدول، فتداعيات انخفاض أسعار النفط على الإستقرار المالي في الدول المستوردة للنفط تختلف عن تلك التي تشهدها الدول النفطية. فارتفع الناتج المحلي الإجمالي ونسبة نمو التسهيلات الائتمانية في 25 بالمائة من الدول المستوردة للنفط. حيث ارتفعت -على سبيل المثال- نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي في المغرب، وفي الأردن ارتفعت نسبة التسهيلات الائتمانية بنسبة أعلى من الحد الطبيعي منذ انخفاض أسعار النفط. أما المغرب والأردن فهما دولتان يضطلع القطاع الخاص فيها بدور كبير في الأنشطة الاقتصادية، لذا فإن انخفاض أسعار النفط خفّض من كلف الإنتاج والنقل والطاقة مما قد يفسر جزءاً من ارتفاع الناتج المحلي. وكما بين الجدول رقم (6-6) فإن متوسط معدلات النمو بين 2015 و2021 يُتوقع أن يكون 4.25 بالمائة في الأردن و2.67 بالمائة في المغرب خلافاً للتوقعات في الدول النفطية. وهذا مطابق لما جاء في البيانات التي تم تحليلها في الجزء الأول. وحتى من جهة المصروفات، فإن انخفاض أسعار النفط قلل من المصروفات للقطاع الخاص العام على حد سواء.

الشكل (6-18): تأثير انخفاض أسعار النفط على الدول العربية المستوردة للنفط

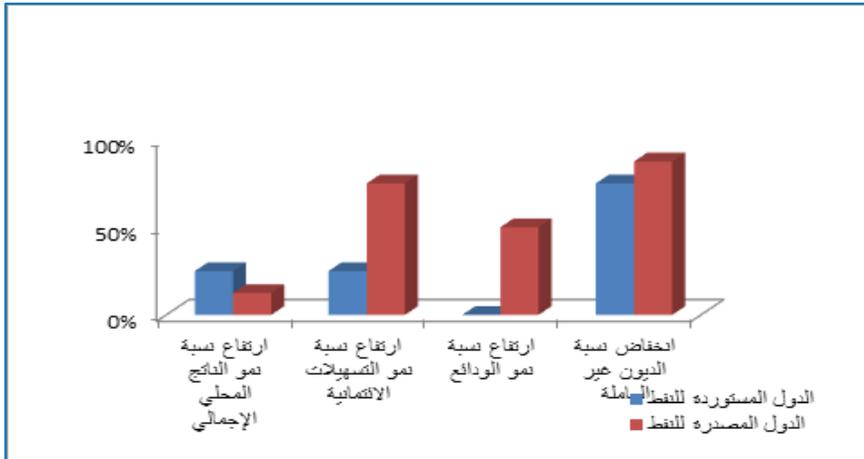


ومن التأثيرات الإيجابية الأخرى، فقد انخفضت نسبة الديون الغير عاملة لدى البنوك وأسعار المشتقات النفطية في 75 بالمائة من الدول المستوردة للنفط في ظل انخفاض أسعار النفط. وبتحديد أكثر في كل من لبنان، والأردن، والسودان انخفضت نسبة الديون الغير عاملة في القطاع المصرفي. في حين انخفضت أسعار المشتقات النفطية في

المغرب، ولبنان والأردن. ولم ترتفع نسبة نمو الودائع ولم تتخفف حوالات العاملين من مواطنيهم الذين يعملون في الدول المصدرة للنفط في ظل انخفاض أسعار النفط. من الواضح أنه ليس هناك سياسات لمجابهة انخفاض أسعار النفط في الدول المستوردة للنفط لأنها دول مستفيدة من الصدمة.

4. مقارنة تأثير الصدمة على الدول النفطية بغير النفطية: من الإجابات المتوفرة لبعض الأسئلة، تم مقارنة تأثيرات صدمة انخفاض أسعار النفط بين الدول المنتجة والمستوردة. يشير الشكل (6-19) إلى أن هناك فروقات واضحة. فالنسبة للنتائج المحلي فإن الدول المستوردة للنفط استفادت كثيراً حيث أن 25 بالمائة من العينة شهدت بلدانهم زيادة في النمو (المغرب والأردن) مقابل 12.5 بالمائة فقط من الدول المصدرة للنفط – المملكة العربية السعودية. ويُلاحظ أن حجم القطاع الغير نفطي في المملكة كبير نسبياً. ورغم أن نسبة الديون غير العاملة قليلة نسبياً في الدول المنتجة للنفط فإن نسبة هذه الديون انخفضت كثيراً في الدول المستوردة للنفط. ولكن من الملفت للنظر عدم تغير نسبة نمو الودائع في الدول المستوردة للنفط. ربما أن ارتفاع نمو الدخل في 25 في المائة من دول العينة لم يكن كافياً لرفع نمو الودائع أو ربما هناك تأخير في تأثير ذلك على نمو الودائع.

الشكل (6-19): مقارنة تأثير صدمة أسعار النفط على الدول النفطية وغير النفطية



وبصورة عامة لا تشير هذه الإجابات إلى مشاكل كبيرة تهدد استقرار القطاع المصرفي في الدول العربية وذلك ربما لأنها تغيرات غير كمية حيث لا تبين الإجابات

مدى وحجم تأثير الصدمة. وبالنتيجة لا يبدو أن هناك مؤشرات على تدهور الإستقرار المالي على العموم. ولكن حتى الإجابات النوعية تشير إلى أن هناك تأثير سلبي واضح على الناتج المحلي الإجمالي وسوق الأسهم في الدول النفطية. إذاً، إنخفاض أسعار النفط في الدول النفطية يشير إلى مشكلة كبيرة ومعروفة منذ زمن بعيد إلا وهي اعتماد الإقتصاد – الخليجي خصوصاً – على النفط كمصدر – يكاد أن يكون – وحيداً للدخل. لذا فأي تأثير سلبي كان أم إيجابي على أسعار النفط ينعكس على الإقتصاد الكلي وعلى مستوى الدخل والثروة. بلا شك أن هذا الأمر سيصبح أكثر سوءاً عندما يصبح النفط سلعة غير أساسية في الإقتصاد الدولي أما بسبب اكتشافات الطاقة البديلة أو أي سبب آخر يتعلق بالطلب العالمي عليه. أما في المدى المتوسط أو خلال دورة الأعمال التي ربما يكون نصف عمرها بحدود 4 سنوات ربما، فإن مشكلة العجز الثنائي في الموازنة الحكومية والحساب الجاري قد يشكل تحدياً في الدول المنتجة للنفط والتي تتبع نظام سعر الصرف الثابت كدول مجلس التعاون لدول الخليج العربي. ففي تونس مثلاً، إن سعر الصرف عائم لذا فهو يعمل كمصد للصدمات، وبذلك يُجَنَّب الحساب الجاري والإقتصاد الكثير من المشاكل.

الفصل السابع: تحويلات العاملين وتدابيرها على الاستقرار المالي في الدول العربية

تشكل تحويلات العاملين في الخارج إحدى أهم التدفقات المالية الخارجية للدول العربية المستقبلية للتحويلات، حيث تفوق قيمتها قيمة كل من تدفقات المساعدات الإنمائية الرسمية وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وتقارب تدفقات الصادرات من السلع، وبذلك فإن التحويلات تساعد على تغطية العجز في الميزان التجاري وتحسين ميزان المدفوعات. كما تساهم في تمويل الاستثمار والاستهلاك الخاص مما يدعم التنمية الاقتصادية، بالإضافة إلى ذلك فإن التحويلات تساعد في تنشيط الخدمات المصرفية وذلك بمعرفة احتياجات المستفيدين من تلك التحويلات وتوفير الخدمات المالية المناسبة، إلى جانب زيادة سيولة القطاع المصرفي وهو ما يتيح قدر أكبر من الاقراض، بالإضافة إلى تحسين الجدارة الائتمانية للدول المستقبلية الأمر الذي يعزز قدرتها على الاقتراض من أسواق المال العالمية وبشروط أفضل. أما على جانب الدول المرسلات فإن العمالة الوافدة تساهم في الناتج المحلي الإجمالي من خلال دورها الانتاجي المباشر كأحد عناصر الانتاج، وتحفيز الخدمات المالية.

وقد تصدرت العديد من الدول العربية المستقبلية قائمة أكثر الدول المستقبلية كمصر، لبنان والمغرب، إلى جانب تصدر دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي بصفة عامة، وبالأخص الإمارات، السعودية والكويت قائمة أكبر عشر دول مرسلات للتحويلات، هذا وتقوم السياسات الاقتصادية بدور هام في تنمية تدفقات تحويلات العاملين وتعظيم فوائدها على اقتصادات الدول المستقبلية والمرسلات على حد سواء، وذلك بمنح الإعفاءات الضريبية والإميازات، وزيادة فرص الاستثمار، وإصلاح وتطوير الخدمات المصرفية، بجانب تشجيع المنافسة في سوق التحويلات مما يؤدي إلى خفض التكاليف وتحسين مستويات الخدمات المالية ويساهم في تعزيز نشاط القطاع المصرفي فيها والشمول المالي، وتحقيق مزيد من النمو الاقتصادي والاستقرار المالي.

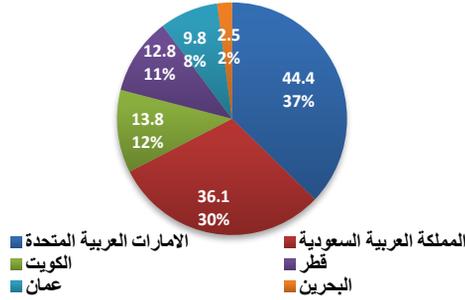
أ. التحويلات من الدول المرسلات

بلغت تحويلات العاملين المرسلات من الدول العربية (الإمارات، السعودية، الكويت، قطر، عمان، البحرين) 119.3 مليار دولار في عام 2017 - بما يمثل حوالي 26.8 في المائة من إجمالي التحويلات المرسلات عالمياً - مقابل 121.3 مليار دولار في عام 2016. هذا وتحل كل من دولة الإمارات والمملكة العربية السعودية المرتبتين الثانية والثالثة على مستوى قائمة دول العالم المرسلات للتحويلات في عام 2017 بمقدار 44.4 و36.1 مليار

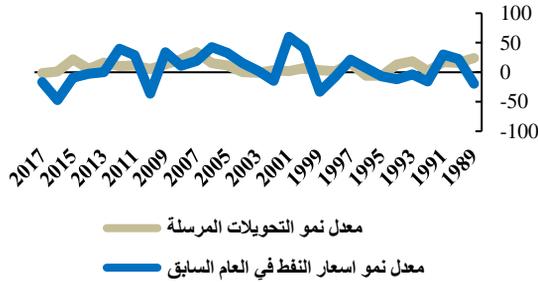
تقرير الاستقرار المالي في الدول العربية 2018

دولار على التوالي - بعد الولايات المتحدة الأمريكية التي تبلغ التحويلات منها 68.0 مليار دولار - تليهما سويسرا والمانيا وروسيا الاتحادية والصين بمقدار 26.6 و22.1 و20.6 و16.2 مليار دولار على التوالي، ثم تأتي دولتا الكويت وقطر في المرتبتين الثامنة والعاشرة التي أرسلت تحويلات بمقدار 26.5 مليار دولار مجتمعة.

شكل (7-1): توزيع التحويلات المرسلة من دول الخليج لعام 2017 (بالمليار دولار)



شكل (7-2): تطور معدل نمو أسعار النفط ومعدل نمو التحويلات المرسلة من الدول العربية (%)



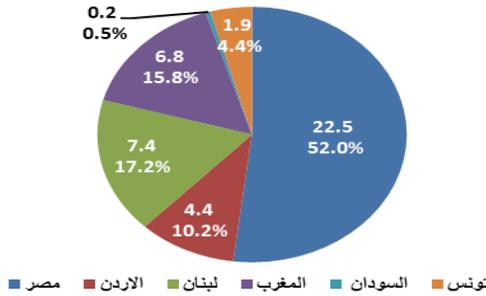
وبحساب متوسط معدل النمو السنوي لتحويلات الدول العربية المرسلة خلال الفترتين (2006 - 2011) و(2012 - 2017) فيلاحظ تراجع المعدل من 16.9 في المائة إلى 9.0 في المائة خلال الفترتين على التوالي، والذي قد يُعزى إلى انخفاض أسعار النفط العالمية لاعتماد اقتصادات الدول العربية المرسلة على تصدير النفط والذي بدأ سعره في الانخفاض منذ منتصف عام 2014، إلى جانب اتجاه المملكة العربية السعودية لإحلال العملة المحلية بدلاً من العملة الوافدة. كما انخفض معدل نمو التحويلات المرسلة من

الدول العربية إلى -1.6 في المائة في عام 2017 مقابل 1.1 في المائة في عام 2016، وذلك لانخفاض معدل نمو التحويلات المرسلّة من الامارات إلى 2.2 في المائة مقابل 7.7 في المائة، والكويت إلى -10.0 في المائة مقابل 0.6 في المائة، والسعودية إلى -4.6 في المائة مقابل -2.4 في المائة، ومن المتوقع تحسن معدل نمو التحويلات في الفترة القادمة نتيجة الارتفاع النسبي في أسعار النفط¹⁴.

جدول (7-1): التوزيع الجغرافي لتحويلات الدول العربية المرسلّة لعام 2016 (%)

الدول العربية المرسلّة	دول جنوب و جنوب شرق آسيا	الدول العربية المرسلّة
السعودية	70	28
الكويت	69	29
قطر	85	14
الإمارات العربية	88	11
عمان	93	6
البحرين	81	18

شكل (7-3): توزيع التحويلات المستقبلية في الدول العربية لعام 2017 (بالمليار دولار)



ويظهر التوزيع الجغرافي لتحويلات العاملين المرسلّة من الدول العربية إلى أن غالبية التحويلات تتجه إلى دول جنوب و جنوب شرق آسيا¹⁵.

14 تم تقدير العلاقة بين التغير في معدل نمو التحويلات المرسلّة و التغير في معدل نمو اسعار النفط في العام السابق باستخدام نموذج انحدار خطي بسيط، وقد ثبت وجود علاقة طردية ذات معنوية احصائية بين معدل نمو التحويلات المرسلّة ومعدل نمو اسعار النفط، حيث أن الزيادة في اسعار النفط بمعدل 1 في المائة ستؤدي إلى ارتفاع التحويلات المرسلّة في العام اللاحق بنسبة 0.16% في المتوسط.
15 بيانات تقديرية من قبل البنك الدولي.

ب. التحويلات إلى الدول المستقبلية

سجل إجمالي التحويلات المستقبلية في الدول العربية (مصر، لبنان، تونس، المغرب، السودان، الأردن) 43.4 مليار دولار في عام 2017 مقابل 39.7 مليار دولار في عام 2016، هذا ولا تعتبر الدول العربية من أكثر الدول المستقبلية للتحويلات في العالم، حيث تصدر الهند دول العالم خلال عام 2017 بنحو 69.0 مليار دولار، تليها الصين في المرتبة الثانية بنحو 63.9 مليار دولار، وتليهما الفلبين والمكسيك وفرنسا بنحو 32.8 و30.6 و24.9 مليار دولار على التوالي، ثم تليهم مصر في المرتبة السادسة بمقدار 22.5 مليار دولار.

وبحساب متوسط معدل النمو السنوي للتحويلات المستقبلية للدول العربية خلال الفترتين (2006 - 2011) و (2012 - 2017) فإننا نلاحظ هبوط المعدل من 11.1 في المائة إلى 3.9 في المائة، بينما ارتفع معدل النمو إلى 9.1 في المائة في عام 2017 مقابل - 1.1 في المائة في عام 2016، وذلك لإرتفاع معدل نمو التحويلات المستقبلية في مصر - والتي تمثل حوالي 52.0 في المائة من إجمالي التحويلات المستقبلية من الدول العربية في 2017 - إلى 20.5 في المائة مقابل 2.0 في المائة، على الرغم من انخفاض معدل نمو التحويلات في لبنان والمغرب.

ويفيد التوزيع الجغرافي لمصادر تحويلات العاملين إلى الدول المستقبلية أن غالبية تحويلات العاملين إلى مصر، الأردن، واليمن تأتي من الدول العربية، أما بالنسبة للمغرب، تونس والجزائر فتتمثل الدول الغربية النصيب الأكبر من الدول المرسلة للتحويلات¹⁶.

16 بيانات تقديرية من قبل البنك الدولي.

جدول (2-7): مصادر تحويلات العاملين إلى الدول العربية المستقبلية لعام 2016 (%)

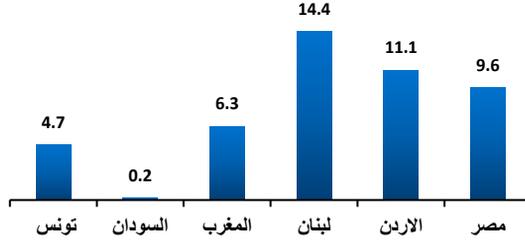
أهم الدول المصدرة لتحويلات العاملين بالنسبة لأجمالي التحويلات المستقبلية						الدول المستقبلية
قطر	إمارات	السعودية	أمريكا	الأردن	الكويت	مصر
5	10	39	5	7	16	
قطر	إمارات	السعودية	الكويت	فلسطين	الولايات المتحدة	الأردن
6	20	39	5	5	10	
الإمارات		السعودية		قطر	الكويت	اليمن
18		62		5	5	
أستراليا	أمريكا	السعودية	فرنسا	ألمانيا	كندا	لبنان
12	16	20	6	11	11	
إيطاليا	إسبانيا	فرنسا	ألمانيا	هولندا	بلجيكا	المغرب
14	25	31	4	6	7	
ألمانيا		إيطاليا		فرنسا		تونس
5		17		59		
فرنسا						الجزائر
82						

ج. تأثير التحويلات على الاقتصاد والاستقرار المالي في الدول المرسله

أما بالنسبة لانعكاسات التحويلات على اقتصادات الدول المرسله، فان تحويلات العاملين ترتبط بحجم العمالة الوافدة وبدرجة مهارتها ودورها المباشر في النشاط الاقتصادي، وبوجه عام تساهم العمالة الأجنبية في الناتج المحلي الإجمالي من خلال دورها الإنتاجي المباشر كأحد عناصر الإنتاج، ولذلك تمثل تحويلات العاملين أهمية كبيرة في اقتصادات الدول العربية المرسله للتحويلات، مثل عمان والامارات والكويت شكلت فيها نسبة التحويلات إلى الناتج المحلي الإجمالي 13.5، و11.6، و11.5 في المائة على التوالي في عام 2017.

نسبة تحويلات العاملين إلى المساعدات الإنمائية الرسمية (%)		نسبة تحويلات العاملين إلى الاستثمار الأجنبي المباشر (%)	
2016	2015	2017	2016
421	474	263	245

شكل (7-4): تحويلات العاملين المستقبلية إلى الناتج المحلي الإجمالي في عام 2017 (%)



وتشكل تحويلات العاملين مصدراً هاماً للتدفقات النقدية في الدول المستقبلية للتحويلات، ويتضح ذلك عند مقارنتها بالتدفقات المالية الأخرى مثل الاستثمار الأجنبي المباشر والمساعدات الإنمائية الرسمية، يظهر أن تحويلات العاملين تعادل 2.6 مرة من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في عام 2017، كما تعادل 4.2 مرة من المساعدات الإنمائية الرسمية في عام 2016¹⁷، ويمكن للتحويلات أن تزيد في نفس اتجاه دورة الأعمال (Procyclical) وأيضاً عكس دورة الأعمال (Countercyclical)، أي أن تحويلات العاملين تتوجه نحو تمويل الاستثمار عند ارتفاع مستوى النشاط الاقتصادي ووجود بيئة جاذبة في الدول المستقبلية للتحويلات، وكذلك عكس دورة الأعمال لدعم ذويهم في حال انخفاض النمو الاقتصادي.

وفيما يخص أثر تحويلات العاملين على النمو الاقتصادي في الدول المستقبلية للتحويلات، فمن المتوقع وجود أثر إيجابي لتحويلات العاملين على النمو في عدد من الدول المستقبلية للتحويلات، لكونها تؤدي إلى زيادة مستوى دخل الفرد فيها، وبالتالي فأنها تسهم في تقليص حدة الفقر كما أشارت دراسة¹⁸ (Banga, Rashmi and PK Sahu) إلى تأثير التحويلات على معدلات الفقر فإن زيادة التحويلات تؤدي إلى خفض معدلات الفقر وفجوة الفقر في الدول التي تمثل التحويلات فيها 5 في المائة أو أكثر من الناتج المحلي الإجمالي، وتقليل الفوارق في توزيع الدخل في هذه الدول، إلا أن هذا التأثير الإيجابي قد لا يظهر بصورة واضحة في غالبية الدول النامية، ويعزى ذلك إلى كون تحويلات العاملين قد تغطي الاحتياجات الاستهلاكية للأسر المستقبلية للتحويلات، وبالتالي قد لا تحفزها على البحث عن وظائف في سوق العمل، وذلك كما وضحت نتائج تلك الدراسة.

17 بيانات المساعدات الإنمائية غير متاحة لعام 2017.

18 دراسة الأونكتاد "Impact of Remittances on Poverty in Developing Countries"

كما أنه قد يكون لتحويلات العاملين بعض التأثيرات السلبية على اقتصادات الدول المستقبلية للتحويلات، حيث تؤدي إلى ارتفاع سعر الصرف¹⁹ بسبب وفرة العملة الأجنبية، وهو ما قد يؤدي إلى ظاهرة (Dutch Disease Effect) في حالة كون الدولة مصدرة للسلع والخدمات، ويمكن تفسير ذلك بأن زيادة سعر العملة المحلية يرفع من تكلفة الإنتاج وسعر تصدير هذه السلع، وبالتالي تنخفض القدرة التنافسية للدولة المستقبلية للتحويلات، كما قد يؤدي ارتفاع سعر العملة المحلية إلى زيادة الواردات، وبذلك فإن تحويلات العاملين قد تؤدي على المدى الطويل إلى عجز الميزان التجاري وانخفاض الإنتاج المحلي وارتفاع معدل البطالة.

أما فيما يخص التأثير على الاستقرار المالي، فإن التحويلات تسهم في تحسين الجدارة الائتمانية للدول المستقبلية للتحويلات، الأمر الذي يعزز قدرتها على الاقتراض من أسواق المال العالمية وبشروط أفضل، ويرجع ذلك إلى أن نسبة الدين إلى الصادرات من السلع والخدمات - التي تمثل أحد أهم مؤشرات قياس عبء المديونية والذي تعتمده المؤسسات المالية الدولية لتقييم الجدارة الائتمانية - تتحسن عند احتساب تحويلات العاملين ضمن الصادرات.

كما أن للتحويلات تأثير إيجابي على ودائع البنوك كنتيجة تم التوصل إليها من دراسة²⁰ (Aggarwal and others 2010) أن الزيادة في التحويلات بنسبة واحد في المائة تزيد من الودائع إلى الناتج المحلي الإجمالي من 0.39 في المائة إلى 0.45 في المائة، بينما تزداد القروض إلى الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 0.3 في المائة، وهو ما يزيد من مصادر التمويل لدى البنوك و يمكنها من منح المزيد من القروض للأفراد والشركات، كما تساعد التحويلات على تطوير القطاع المصرفي للدول المستقبلية، وذلك من خلال تنشيط الخدمات المصرفية للتحويل، وكذلك تنويع وتطوير القنوات المنتظمة للتحويلات، وبالتالي زيادة كفاءة هذه الخدمات من حيث السرعة في تحويل الأموال وانخفاض التكلفة، ويؤدي كل ذلك إلى مزيد من الشمول المالي والنمو الاقتصادي وبالتالي الاستقرار المالي.

وفيما يخص علاقة التحويلات بالشمول المالي، فوفقاً لتقرير البنك الدولي²¹ فإن نسبة 38 في المائة من العمالة بالخارج أو المهاجرين لا يوجد لهم حسابات بنكية في عام 2015 أو تعاملات مع المؤسسات المالية، ونتيجة لعدم شمول تلك الفئات داخل القطاع المالي

19 سعر الصرف يعبر عن عدد الوحدات من العملة الأجنبية التي يمكن الحصول عليها مقابل وحدة واحدة من العملة المحلية.

20 دراسة البنك الدولي "Do Workers' Remittances Promote Financial Development"

21 تقرير البنك الدولي "The use of remittances and financial inclusion"

فإن فرصتهم في الحصول علي قروض للاستثمار في موطنهم الاساسي، أو ادخار ممتلكاتهم في القطاع المصرفي تكون منخفضة مما يصعب الحكم علي الجدارة الائتمانية لتلك الفئة، وذلك علي النقيض مع الفئات التي تتعامل مع القطاع المالي والتي تتاح لهم الفرص في الحصول علي مزيد من التسهيلات الائتمانية ، فلذلك فان للتحويلات علاقة متبادلة مع الشمول المالي، حيث أن زيادة الشمول المالي تجذب المزيد من التحويلات خلال القنوات الرسمية، وزيادة استقبال التحويلات تسمح بضمان مستفيدين جدد من الخدمات المالية المقدمة من القطاع المالي وبالتالي تحقيق الاستقرار المالي.

مما سبق يتضح أن هناك العديد من التحديات التي تواجه الدول المرسله والمستقبله للتحويلات. فعلى صعيد الدول المرسله فقد يمثل الضغط على الحساب الجاري أهم التحديات التي تحاول الدول المرسله تلاشيها بفرض رسوم بالإضافة إلي تشجيع الاستثمار فيها بجانب تقديم مزايا وخدمات استثمارية جديدة للعاملين العرب والأجانب. أما بالنسبة للدول المستقبله فان أهم التحديات تتمثل في تشجيع الاستثمار وتوفير أوعية ادخارية مناسبة للمستقبلين للتحويلات، مما يؤدي الي مزيد من النمو الاقتصادي. وتتضمن التحديات لكل من الدول المرسله والمستقبله إعادة توجيه تحويلات العاملين التي تتم عبر القنوات غير المنظمة إلى القنوات الرسمية، الأمر الذي يعزز الآثار الإيجابية لتحويلات العاملين على القطاع المصرفي، ولتوجيه المزيد من التحويلات نحو القنوات الرسمية، لابد من تطوير البنية التحتية للخدمات المصرفية مما سيساعد على خفض تكاليف عملية تحويل الأموال ويعزز الشمول والاستقرار المالي.

فريق عمل إعداد تقرير الاستقرار المالي في الدول العربية

من المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية:

- | | |
|---------------------------------------|------------------------|
| البنك المركزي الأردني | - محمد صبحي عمارة |
| مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي | - خليفه الفهيم |
| مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي | - نور طاهر |
| مصرف البحرين المركزي | - محمد عبد الكريم |
| البنك المركزي التونسي | - نبيل العذاري |
| مؤسسة النقد العربي السعودي | - مشاري القدهي |
| بنك السودان المركزي | - الطيب السماني |
| بنك السودان المركزي | - برعي أحمد |
| البنك المركزي العراقي | - عمار حمد خلف |
| البنك المركزي العماني | - محمد بن راشد الجهوري |
| مصرف قطر المركزي | - عبد الله البنعلي |
| سلطة النقد الفلسطينية | - مصطفى أبو صلاح |
| لجنة الرقابة على المصارف- لبنان | - أحمد صفا |
| مصرف ليبيا المركزي | - محمد بو سنيينة |
| البنك المركزي المصري | - هالة حسن عامر |
| بنك المغرب | - حليم جادي |
| بنك المغرب | - عبد الرحيم الناصري |
| البنك المركزي الموريتاني | - إبراهيم الددو |

من أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية - صندوق النقد العربي:

- | | |
|------------------------|--------------------|
| الأسواق المالية | - يسر برنيه |
| القروض والمعونة الفنية | - د. أحمد الشاذلي |
| الأسواق المالية | - د. نوران يوسف |
| الأسواق المالية | - د. خليفة الشوشان |
| الأسواق المالية | - غسان أبو موسى |
| الأسواق المالية | - د. رامي عبيد |